سواسية

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان CIHRS

SAWASIAH

العدد السابع والثامن — يناير ١٩٩٦

حركة حقوق الإنسان

تفعيل حركة حقوق الإنسان عبر معالجة الإشكاليات المميزة للبيئة الثقافية والسياسية والاجتماعية المحيطة بها فى العالم العربى ، هو الإطار الرئيسى لنشاط مركز القاهرة ، وجوهر فكرة إنشائه.

غير أن ديناميكيات حركة حقوق الإنسان ذاتها ، هى أيضاً واحدة من أبرز شواغل المركز منذ بدء نشاطه عام ١٩٩٤ ، ويمكن ملاحظة ذلك بنظرة سريعة على كم ونوعية الأنشطة التى قام بها المركز حول هذا الموضوع .

فقد عقد ندوة مفتوحة حول "إشكاليات العلاقة بين الحركة وبين الدولة والنخبة المثقفة" ، ومائدة مستديرة حول "تأثيرات الحركة فى مصر على الحكومة والمجتمع المدنى"، وأعد ٦ أوراق بحثية ومداخلات ، تناول فى ثلاثة منها إشكاليات الحركة العربية لحقوق الإنسان، والمنظمة المصرية فى اثنتين منها ، بينما تحلل السادسة استراتيجية الحركة فى مصر . كما قدم المركز مذكرة شاملة إلى الحكومة المصرية حول علاقتها بمنظمات حقوق الإنسان .

خلال ذلك صارت إشكاليات حركة حقوق الإنسان بنداً ثابتاً فى برنامج محاضرات الدورات التدريبية للمركز، كما صار مركز القاهرة مركزاً استشارياً لمنظمات حقوق الإنسان المحلية والعربية ووفود المنظمات الدولية ، وطرفاً فى إنشاء المعهد الدولى لسياسة حقوق الإنسان ، وصاحب مبادرة الدعوة لإعادة التفكير باستراتيجية الحركة العالمية لحقوق الإنسان ، والتى تجرى الآن مناقشة ورقة المركز بشأنها مع عدد من خبراء حقوق الإنسان .

وإذا كان هناك من فضل يذكر فى هذا المجال فهو للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان – المدرسة والمنظمة الأم لحركة حقوق الإنسان – والتى أمدتنا خلال سنوات العمل التطوعى فيها بمعين لا ينفد من الخبرات والدروس المؤلمة والملهمة ، التى تتشابه إلى حد كبير مع غيرها فى بلدان العالم الثالث ، ومن ثم فهى قابلة للتعميم .

إن أفضل اعتراف بالجميل ، هو إخضاع هذه التجربة دوماً للتحليل العلمى والتقييم الموضوعى المنزه عن الهوى ، وهذا ما حاول أن يفعله مركز القاهرة منذ إنشائه – أنظر العدد الثانى من سواسية – وما يواصله من خلال بعض موضوعات هذا العدد المزدوج المكرس لحركة حقوق الإنسان.

المحـــرر

داخـــل العـــدد

	ص
● نحو استراتيجية منسجمة لحركة حقوق الإنسان فى مصر .	٣
● أي مستقبل ينتظر المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ؟	٦
● إشكالية العلاقة بين حركة حقوق الإنسان والدولة والنخبة .	١٠
● ملف العدد : الحملة على منظمات حقوق الإنسان .	١٥
● نحو رؤية استراتيجية جديدة للحركة العربية لحقوق الإنسان .	٢٤
● السياسة الأمريكية وحقوق الإنسان	٢٦

سواسية

SAWASIAH

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

CIHRS

هيئة علمية مستقلة

العنـــوان :
٩ ش رستم ، جاردن سيتى ، الدور السابع ، شقة ٣٥ ، القاهرة.
تليفون : ٣٥٤٣٧١٥
فاكس : ٣٥٥٤٢٠٠

مجلس الأمنـــاء

د . إبراهيم عوض (مصر)
أ . أحمد عثمانى (تونس)
أ . أسمى خضر (الأردن)
أ . السيد ياسين (مصر)
د . أمال عبد الهادى (مصر)
د . سحر حافظ (مصر)
د . عبد الله النعيم (السودان)
د . عبد المنعم سعيد (مصر)
د . عزيز أبو حمد (السعودية)
د . غانم النجار (الكويت)
أ . فاتح عزام (فلسطين)
د . فيوليت داغر (لبنان)
د . محمد أمين الميدانى (سوريا)
أ . هانى مجلى (مصر)
د . هيثم مناع (سوريا)

المدير :
بهى الدين حسن

مستشار البحوث :
د . محمد السيد سعيد

صالون ابن رشد

* عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان فى ٨ نوفمبر ١٩٩٥ أمسية فكرية فى إطار صالون "ابن رشد" حول "حقوق الإنسان :ميثاق الوفاق الوطنى والإنتخابات العامة فى مصر ، شـــارك فيها :

د/ حسام عيسى "أستاذ القانون وعضو المكتب السياسى بالحزب العربى الديمقراطى الناصرى" ، أ. حسين عبد الرازق "رئيس تحرير مجلة اليسار" ، د . حلمى مراد "المحامى ونائب رئيس حزب العمل" ، المستشار مأمون الهضيبى "نائب المرشد العام والمتحدث الرسمى للأخوان المسلمين" ، د. وحيد عبد المجيد "رئيس وحدة الدراسات العربية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام" .

استهدفت الأمسية مناقشة سبل وضع قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان على رأس اهتمامات الإنتخابات النيابية فى مصر ، وإمكانية بناء موقف موحد من قضية الديمقراطية بين كل القوى السياسية المصرية.

– كما شهد صالون "ابن رشد" فى ٢٩ أكتوبر ١٩٩٥ أمسية أخرى تناولت "وثيقة بكين فى مرآة المجتمع المدنى" وقد تحدث فى الأمسية أ.د. زينب رضوان "أستاذ الفلسفة الإسلامية بكلية الدراسات العربية والإسلامية بجامعة القاهرة ، فرع المنوفية" . وأ. فريدة النقاش أمينة "إتحاد النساء التقدمى بحزب التجمع" ، وأ. منى ذو الفقار "المحامية ونائب رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمات غير الحكومية" ، وأدارت الندوة د . أمال عبد الهادى "منسق البرامج بمركز القاهرة . استهدفت الأمسية إدارة حوار ديمقراطى حول قضايا مؤتمر بكين تضع فى الإعتبار مناقشة كل الأراء المؤيدة والرافضة للمؤتمر بهدف التوصل لفهم أفضل لقضايا النوع فى مصر والعالم العربى .

* وفى إطار صالون ابن رشد ايضا ، نظم المركز فى ٢٥ ديسمبر ١٩٩٥ أمسية فكرية حول "مستقبل الرقابة والمشاركة الشعبية من خلال البرلمان" وذلك فى محاولة لإيجاد مداخل للتأثير على البرلمان وقراراته لعلاج آثار التمثيل السياسى الضئيل لأحزاب المعارضة . وقد تحدث فى هذه الأمسية

أ.د حمدى السيد نقيب الأطباء وعضو الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى ، أ.فكرى الجزار العضو السابق بمجلس الشعب ، أ. كمال خالد المحامى وعضو مجلس الشعب ، أ.د مصطفى كامل السيد أستاذ العلوم السياسيّة بجامعة القاهرة ، أ.د يحى الجمل أستاذ القانون الدستورى والعضو السابق بمجلس الشعب . وقد تطرقت المناقشات إلى رصد النتائج التى ترتبها الإنتخابات الأخيرة على مستقبل تجربة التعددية السياسية .

مناظرات حقوق الإنسان

فى إطار برنامج المناظرات الفكرية عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان مناظرته الفكرية الثالثة فى ١٥ أكتوبر ١٩٩٥ حول "أوضاع حقوق الإنسان فى ظل النظم الشمولية . حالة السودان ١٩٨٩ – ١٩٩٤" ، ونوقشت خلال المناظرة الأطروحات التى تضمنتها الورقة البحثية التى قدمها أ. علاء قاعود الباحث بالمركز والتعقيبات عليها من كل من

الأساتذة : أ.د أحمد الأمين البشير "أستاذ الحضارة والتاريخ الحديث بجامعة واشنطن" ، د. أمين مكى مدنى "رئيس المنظمة السودانية لحقوق الإنسان" ، د. عبد الله النعيم "أستاذ القانون بجامعة أمورى – اتلانتا – بالولايات المتحدة" ، أ. مجدى أحمد حسين "رئيس تحرير جريدة الشعب".

أدار المناظرة أ.السيد ياسين مستشار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام وعضو مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

* كما عقد المركز فى ٢٣ ديسمبر ١٩٩٥ ، مناظرته الرابعة حول "ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة" ونوقشت خلالها الورقة البحثية التى أعدها الباحث الفلسطينى محمد خالد الأزعر والتعقيبات التى شارك فى تقديمها كتابة كل من د . عباس شبلاق"مدير مركز دراسات اللاجئين و فلسطينى الشتات فى رام الله"، د. عبد العليم محمد "رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام" ، أ .عبد القادر ياسين الكاتب الفلسطينى ، أ.د سليم تمارى "مدير مركز الدراسات المقدسية" ، و/ صلاح عامر "رئيس قسم القانون الدولى – بحقوق القاهرة" و قد أدار المناظرة الدكتور حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

– دورة ستراسبورج –

* نظم المعهد الدولى لحقوق الإنسان باستراسبورج – فى فرنسا فى يوليو ١٩٩٥ دورته التدريبية التى يشارك فيها سنويا ما لا يقل عن ٣٠٠ طالب من مختلف أنحاء العالم . وقد أوفد مركز القاهرة لتمثيله فى هذه الدورة كلا من علياء سرايا ونيفين الحسينى الطالبتين بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، واللتين شاركتا فى الدورة التدريبية الأولى لمركز القاهرة حول "البحث المعرفى فى مجال حقوق الإنسان"، وقد ساهمت وزارة الخارجية الفرنسية فى تمويل نفقات سفرهما للمشاركة فى دورة ستراسبورج .

والمعروف أن البرنامج السنوى لدورة ستراسبورج يتضمن دراسة الجوانب القانونية لحقوق الإنسان من خلال دراسة الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقيات والنظم الاقليمية لحماية حقوق الإنسان ، كما يتضمن محاضرات متفرقة حول بعض الاشكاليات والقضايا السياسية والثقافية والاقتصادية التى تمس حقوق الإنسان .

حق المرأة المصرية فى بيئة نظيفة

شاركت د. سحر حافظ عضو مجلس أمناء مركز القاهرة بورقة عمل حول "حق المرأة المصرية فى بيئة نظيفة" وذلك فى أعمال مؤتمر "المشاركة من أجل الكرامة الإنسانية" الذى عقد فى مدينة ميتابك بالمكسيك فى الفترة من ٧ – ١١ أكتوبر ١٩٩٥ . تطرقت الورقة إلى دراسة سبل تحقيق التوازن بين المستويات والمعايير المحلية والدولية لحق المرأة المصرية فى بيئة نظيفة ، وإمكانات وضع مشروع لقانون متكامل لحماية المرأة المصرية من المؤثرات البيئية الداخلية والخارجية التى تتعرض لها سواء فى الحضر أو المناطق العشوائية والريفية ، وأكدت الورقة على الدور الهام لمحو الأمية البيئية فى إطار منظومة الحقوق والواجبات الإنسانية للمحافظة على نوعية الحياة .

* شارك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بدعوة من المنظمة الدولية للنظم الانتخابية فى مراقبة الانتخابات التنزانية التى جرت فى شهر أكتوبر ١٩٩٥ . وقد مثل مركز القاهرة الصحفى خالد داود .

المساهمون فى هذا العدد

من داخل المركز
أ/ علاء قاعود
أ/محمد حسين
أ/ منال الطيبى
أ/ منال لطفى

من أصدقاء المركز
أ/ دلال محمود السيد
أ/ عصام محمد حسن

نحو استراتيجية منسجمة لحركة حقوق الإنسان فى مصر

إشكالية الدفاع عن حقوق الإنسان

بين مطرقة الحكومة وسندان الثقافة العربية والسياسة الأمريكية*

حققت** حركة حقوق الإنسان فى مصر تقدماً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة بحيث صارت إحدى أبرز الحقائق الجديدة فى الحياة السياسية اليومية فى مصر . ويمكن القول أنه فى ظل نشاط هذه الحركة ، فإن الحكومة أصبحت أكثر إدراكاً إلى أن إهمال اعتبارات حقوق الإنسان يؤثر بشكل سلبى على رصيدها فى الداخل ويعرض سمعتها لحرج بالغ فى الخارج . وربما وجد ذلك تعبيره فى ثلاثة مظاهر ، أولها الاهتمام بمفردات حقوق الإنسان فى الخطاب السياسى لرجال الدولة ، وثانيها إنشاء مكتبين لحقوق الإنسان فى وزارة الخارجية ولدى النائب العام ، وثالثها تدريس حقوق الإنسان فى بعض الكليات الجامعية واستئصال بعض مواد التعصب الدينى من مناهج التعليم فى المدارس . وعلى صعيد المجتمع ، فقد صار هاجس حقوق الإنسان عنصراً حيوياً فى تقييم أداء الحكومة ، وبدأت مختلف التيارات السياسية ، بما فى ذلك الإخوان المسلمون ، فى عملية مراجعة نقدية لمواقفهم ومدى اتساقها مع مبادئ حقوق الإنسان .

وقد لعب عدد من العوامل والملابسات التاريخية دوراً مؤثراً فى تقليص دائرة مستقبلى رسالة المنظمة الأم لحركة حقوق الإنسان فى مصر – المنظمة المصرية لحقوق الإنسان – والمتأثرين بها وأبرز هذه العوامل هى رفض الحكومة إضفاء الصفة القانونية عليها ، وصعود تيار الإسلام السياسى بأيديولوجيته المعادية لحقوق الإنسان ، وتدنى قيمة الديمقراطية فى الثقافة السياسية السائدة ، والقصور الفادح فى الموارد المادية اللازمة للحركة ، والسمعة السيئة التى حاقت بفكرة حقوق الإنسان من جراء سياسة الكيل بمكيالين التى اتبعتها بعض الحكومات الغربية ، والانزلاق التدرجى للمنظمة إلى سياسة المجابهة مع الحكومة كرد فعل على إنكار شرعيتها وصم الآذان عن شكاواها ، وذلك فى إطار الافتقار لاستراتيجية متكاملة للتعامل مع هذه المعطيات بالغة القسوة والاستغراق الكامل فى اللهاث خلف سيل الانتهاكات يوماً بعد يوم وكشفها للرأى العام .

ويقودنا هذا إلى إلقاء نظرة سريعة على هذه العوامل التى يتصل بعضها بالبيئة السياسية والثقافية (العوامل الداخلية) ، بينما يتصل بعضها الآخر بالسياسة الأمريكية ودور الحركة العالمية لحقوق الإنسان .

نظام تعددى مقيد

فى إطار العوامل الداخلية تبرز طبيعة النظام السياسى القائم على التعددية السياسية المقيدة والذى تحكم فيه الحكومة وحزبها السيطرة على وسائل الإعلام . فى إطار هذا النظام يمكن القول أن إنشاء الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية يخضع لقيود أكثر غلظة من تلك التى تحكم إنشاء الأحزاب، وهى قيود مستمدة من قانون الجمعيات الصادر منذ ٣١ عاماً والذى يمنح الحكومة سلطات مطلقة فى رفض إشهار أى جمعية أو حلها ومصادرة أموالها أو دمجها فى جمعية أخرى أو حل مجلس إدارتها . ويلاحظ أن الانفتاح النسبى للتعددية السياسية المقيدة لم ينعكس بأية صورة على اتجاهات الحكومة إزاء قطاع الجمعيات ، كما يلاحظ أيضاً أن ركائز هذا الوضع التعددى فى مصر مشدودة بأحبال قوية إلى أدوات سيطرة تشريعية وهيكلية وقانونية ، يمكن أن تنقل خلال ساعات كياناً كاملاً من حال إلى حال ، مثلما حدث مع الصحافة بالقانون ٩٣ ، وهو نفس ما يتوقعه بعض المراقبين للمنظمات غير الحكومية خلال الشهور القادمة .

إن الاعتراف القانونى بأنشطة الجمعيات أو المنظمات غير الحكومية يتوقف كلية على الدولة ، وليس لدى هذه الجمعيات سوى الإذعان إذا قررت الحكومة نزع الشرعية عنها مثلما حدث مع جمعية تضامن المرأة العربية عام ١٩٩٠

ثقافة مأزومة

هكذا جاء ميلاد حركة حقوق الإنسان ضيفاً غير مرحب به من النظام السياسى والبيئة التشريعية وخاضعاً لحصار السلطة التنفيذية . فهل وجدت الحركة فى المجتمع "الحضانة" التى تحميها وتكفل تنشئتها ؟

إن الحالة الثقافية الفريدة التى يمر بها المجتمع العربى عموماً والمصرى خاصة خلال العقود الأخيرة ، والتى تتسم فى جوهرها بسيكولوجية عدم الأمان وعقدة الإهانة تشكل عائقاً

* يلخص هذا المقال الورقة التى تقدم بها بهى الدين حسن إلى مؤتمر "إعادة النظر فى جدول أعمال العلاقات الأمريكية – العربية وتحدى المشاركة" الذى نظمته مؤسسة الديمقراطية والتغيير السياسى فى الشرق الأوسط فى واشنطن (١٩ – ٢١ أكتوبر ١٩٩٥).

خطيراً أمام ثقافة حقوق الإنسان . وقد شكل الصراع العربى – الإسرائيلى وما رافقه من هزائم وإحباطات أهم المصادر الحديثة لهذه العقدة التى تعمقت فى ظل التدمير الأمريكى الغربى للعراق ومعارك التطهير العرقى فى البوسنة .

وتحت تأثير هذه العقدة تتمسك النخبة المثقفة بجدول أعمال يتمحور حول الهوية ويأخذ شكل العداء الشديد للغرب . ومن ثم تصبح تسوية العلاقة مع "الآخر" – الخصم – هى المهمة الأسمى على أية مهام داخلية ، بما فى ذلك مهام الديمقراطية وحقوق الإنسان التى ينظر إليها باعتبارها "رافداً للثقافة الغربية" ويفترض البعض أن هدفها يلتقى مع الأهداف العدوانية الغربية والإسرائيلية التى تعمل على تفتيت المجتمعات العربية تحت راية الدعوة للديمقراطية وحقوق الإنسان .

وقد أضاف صعود حركة الإسلام السياسى بأجندته المتعارضة مع مبادئ حقوق الإنسان صعوبات إضافية أمام تأثير حركة حقوق الإنسان بحيث أصبح من الصعب توسيع نطاق تأثيرها إلا إذا تخلت عما يمكن تسميته بالحقوق "غير الشعبية" مثل حقوق المرأة وحرية العقيدة والحرية الدينية .

ويقودنا ذلك إلى القول بأن حركة حقوق الإنسان ولدت فاقدة المشروعية السياسية والقانونية والثقافية والمجتمعية ، ومع ذلك فإن بعض ملابسات النشأة لعبت دوراً إيجابياً فى دعم الحركة على المدى القصير ، وأن فاقمت مشكلاتها على المدى البعيد .

فاتساع دائرة القمع السياسى والأمنى الواقع على جماعات الإسلام السياسى أدى بصحفها إلى إعطاء مساحة إعلامية لمواقف منظمات حقوق الإنسان وبالتالى فتح ثغرة فى جدار التعتيم الإعلامى عليها .

وضعف فاعلية الأحزاب القومية واليسارية – فى ظل التعددية المقيدة – دفع الأجيال الشابة فيها للبحث فى منظمات حقوق الإنسان عن إطار لأحلامها فى الحرية والعدل حتى صارت عناصرها هى المكون الأكبر لعضوية المنظمة المصرية لحقوق الإنسان . وربما كان ذلك يحمل فى طياته بذور مفاقمة أزمة النشأة حيث وقع على تلك العناصر عالية التسيس عبء النهوض بمهمة النضال من أجل حقوق الإنسان . ومن ثم فقد حملت هذه التيارات إلى منظمات حقوق الإنسان رياح التسيس ومفاهيمها الخاصة بتلك الحقوق وطموحها لاستخدام المنظمات كمنابر سواء فى الصراع السياسى المحلى ، أو لتصفية الحسابات التاريخية والآنية مع الغرب .

إنقلاب راديكالى

كان المفترض فى ظل حداثة ثقافة حقوق الإنسان فى المجتمع ولدى النخبة المثقفة أن يكون نشر هذه الثقافة على رأس أولويات عمل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان منذ ميلادها، كما كان من المفترض أيضاً أن يكون الحوار مع السلطات أداة أساسية للمنظمة فى تحقيق هدفها فى تحسين حالة حقوق الإنسان .

وربما كان ذلك هو النهج الذى سارت عليه المنظمة خلال العام الأول (١٩٨٥/١٩٨٦) حيث كانت الحكومة ترد على مراسلاتها ولا تطعن فى شرعيتها . غير أن النصف الثانى من الثمانينات بدأ يشهد تراجعاً عن النهج الديمقراطى وانقلاباً فى موقف الحكومة من المنظمتين المصرية والعربية لحقوق الإنسان ، وأفضى تولى اللواء زكى بدر لمقاليد وزارة الداخلية إلى إغلاق أبواب الحوار والطعن فى شرعية المنظمة ذاتها .

وقد حملت هذه التطورات مخاض انقلاب من نوع آخر داخل المنظمة ، دفع تدريجياً بالعناصر الراديكالية وخاصة من القوميين واليساريين – وبينهم كاتب هذه الورقة – إلى الصفوف الأولى فى القيادة ، على حين تراجعت أو انسحبت تدريجياً غالبية العناصر المؤسسة الأخرى . وجاءت الجمعية العمومية لتنتصر لصالح التيار الراديكالى ويحتل أبرز ممثليه غالبية مقاعد مجلس الأمناء ، وتشدد على مهام المنظمة فى المراقبة ورصد الانتهاكات والإعلام عنها لتتراجع فى المقابل مهام نشر ثقافة حقوق الإنسان .

وقد تعزز هذا التوجه الراديكالى بالسلوك العملى لسلطات التى ألقت القبض على اثنين من أعضاء مجلس أمنائها وعرضتهما للتعذيب وواصلت الامتناع عن الحوار مع المنظمة .

وفى ظل تصاعد الصدام بين أجهزة الأمن والجماعات الإسلامية المسلحة واتساع دائرة الانتهاكات، وتجاهل السلطات للشكاوى الواردة من المنظمة ، بدأت المنظمة تتخلى تدريجياً عن تمسكها الصارم بأعمال التقاليد التى تقضى بإمهال الحكومة فترة كافية للرد على الشكاوى قبل إعلانها للرأى العام ، وقد انجرفت المنظمة فى هذا الاتجاه بحد أكبر فى العامين الأخيرين كرد فعل على حملة التشهير التى قامت بها مجموعة من اليساريين أشاعوا بأن هناك صفقة قد تم إبرامها بين المنظمة والحكومة. وقد أدى هذا الانجراف إلى أن أصبحت رسالة المنظمة مصطبغة بصورة أكثر حدة بطابع المجابهة الأقرب للأحزاب السياسية رغم أن مضمون مواقفها ظل أميناً بشكل صارم لمقتضيات الحيدة السياسية. كما أدى أيضاً إلى اختزال مهام المنظمة واقتصارها من الناحية الأساسية على مهمة فضح أداء الحكومة فى مجال حقوق الإنسان. ومن المنطقى ألا يقود هذا الأداء إلى تعزيز فرص التأثير على أجندة الحكومة فى مجال حقوق الإنسان وتوسيع القاعدة الاجتماعية للمنظمة والتأثير على المجتمع .

الانعكاسات السلبية للسياسة الأمريكية

من المؤكد أن اتخاذ بعض الدول موقف الحكم على أوضاع حقوق الإنسان فى دول أخرى لا يلقى قبولاً عالمياً ، خاصة إذا كانت هذه الدول المدعية من القوى الكبرى. ذلك أنه من الصعوبة بمكان تصور أن دولة ما يمكن أن تتجرد من مصالحها القومية وتصدر فى أحكامها عن اعتبارات أخلاقية خالصة. ولا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية هى أكثر دولة يمكن أن ينطبق عليها هذا التحفظ بحكم ما لها من مصالح قومية هائلة عبر العالم. وهى فى مقدمة الدول غير المؤهلة لمراقبة سجل الآخرين فى مجال حقوق الإنسان حيث أنها لم

تصدق حتى الآن على البروتوكول المرفق بالعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية الذى يسمح للآخرين بمراقبة سجلها الخاص .

ويتجلى الفصام بين اعتبارات حقوق الإنسان والمصالح القومية الأمريكية عند قراءة التقرير السنوى للخارجية الأمريكية عن حالة حقوق الإنسان فى العالم حيث تبدو الهوة سحيقة بين الخطاب الأخلاقى الذى يعبر عنه التقرير وبين الأداء العملى للسياسة الأمريكية إزاء الدول التى ينتقدها التقرير بقسوة. ولا تقدم السياسة الخارجية الأمريكية فى العالم العربى أداء مختلفاً ، فأولوياتها المعلنة يأتى على رأسها "أمن وسلامة إسرائيل واستقرار الدول العربية الصديقة". والترجمة الأمينة لذلك نجدها فى جدول المعونة الأمريكية والمساعدات الأمنية لدول المنطقة. أما الحديث الدائم عن أولوية حقوق الإنسان فى السياسة الأمريكية فهو أمر لا يمكن ملاحظته حتى فى العلاقات الثنائية. وبالنسبة لمصر على سبيل المثال فإن الإدارة الأمريكية تنظر لحقوق الإنسان باعتبارها قضية من الدرجة الثانية، فهى ليست مطلوبة لذاتها، وإنما لأنها من مستلزمات استقرار نظام حليف أو باعتبارها ناتجاً ثانوياً لعملية لبرلة الاقتصاد المصرى .

ولا شك أن الخطاب الأمريكى لحقوق الإنسان يلحق الضرر بحركة حقوق الإنسان من جانب، وبأوضاع حقوق الإنسان من جانب آخر . فالربط الإعلامى بين حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية التى تتسم بالانحياز المطلق لإسرائيل وحماية سجلها الأسود فى حقوق الإنسان، وتدمير العراق وحصار ليبيا.. قد أدى إلى إلحاق أذى بالغ بفكرة وحركة حقوق الإنسان فى العالم العربى.

كما أفضى الخطاب الأمريكى لحقوق الإنسان إلى تصلب بعض حكومات العالم الثالث وعنادها فى التمسك بأدائها اللاأخلاقى فى مجال حقوق الإنسان ، ولم يعد أحد يأخذ هذا الخطاب مأخذ الجد ، خاصة بعد أن نجحت الصين فى الحصول على وضع الدولة الأولى بالرعاية دون التفات لاعتبارات حقوق الإنسان داخلها .

وواقع الأمر أن هناك حالة من الانبهار لدى كثير من النخب الحاكمة فى العالم العربى بالنموذج الصينى إذ عرف كيف يمزج بين التحول المنظم إلى اقتصاد سوق ليبرالى وإعادة الاندماج فى السوق العالمية ، وبين استمرار النظام التسلطى الشمولى وقبول ضريبة التصادم مع الدول الغربية الكبرى حول هذه القضية . وربما كانت التطورات الأخيرة فى مصر شاهداً على محاولة اقتراب عربى من النموذج الصينى ، فهى تطبق سياسة تستهدف اندماجاً أقوى فى السوق العالمى وتخوض صداماً استثنائياً فى إطار استراتيجية العلاقة الخاصة بأمريكا، فى نفس الوقت الذى تشهد السياسة الداخلية تشديد قبضة الدولة على الحياة السياسية بما فى ذلك النقابات والمجتمع المدنى .

الافتقار لاستراتيجية متكاملة

والواقع أن الحديث عن السياسة الأمريكية ينقلنا بالضرورة إلى الحديث حول الحركة العالمية لحقوق الإنسان والمنظمات الأمريكية لحقوق الإنسان . ولا شك أن المنظمات الدولية والأمريكية قد لعبت دوراً حاسماً فى دعم حركة حقوق الإنسان فى مصر على كافة المستويات . ومع ذلك فمن المؤكد أن هناك حاجة ملحة للتوصل لاستراتيجية متكاملة للتعامل مع الشريحة التى تنتمى إليها مصر فى تصنيف حقوق الإنسان وهى الشريحة الوسيطة بالنسبة لمستويات أداء الحكومات فى حقوق الإنسان والتى تسمح فى نفس الوقت لمنظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية بالعمل بحرية نسبية .

وقد يكون من المناسب إلقاء الأضواء فى هذا الإطار على بعض الاعتبارات التى تتعرض أحياناً للتهميش بسبب اللهاث اليومى فى ملاحقة انتهاكات حقوق الإنسان

– على المنظمات الأمريكية ألا تسمح لأى شائبة بأن تؤثر على مصداقيتها بشكل سلبى أو أن تثير الشكوك حول مدى استقلاليتها عن الإدارة الأمريكية .

– إن الهدف الرئيسى لمنظمات حقوق الإنسان هو العمل على تحسين حالة حقوق الإنسان ومن الضرورى أن تدرس كل منظمة جيداً عند لجوئها إلى تبنى أى موقف ، ما إذا كان يساعد بالفعل على تحقيق أهدافها أم يقود إلى نتائج معاكسة . فى هذا الإطار ينبغى التوقف عند الأسلوب الذى اتبعته منظمة مراقبة حقوق الإنسان مع الحكومة المصرية والقائم على المجابهة الإعلامية المتواترة ، والتركيز على مصر بشكل خاص مقارنة ببقية بلدان المنطقة الأسوأ أو الأفضل أو التى تقع فى نفس الشريحة فى تصنيف أداء حقوق الإنسان ، وملاحقة الرئيس المصرى بهذا السجل إعلامياً فى زياراته لولايات المتحدة والدعوة إلى تعليق المعونات لمصر ، وعدم الكيل بنفس المكيال بالنسبة لإسرائيل . فهل ساعد هذا الأسلوب فى تحسين حالة حقوق الإنسان ، أو تأمين استمرار قنوات الحوار مفتوحة مع السلطات فى مصر باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً لإحراز أى تحسن ؟

– ينبغى على الاستراتيجية البحث فى الوسائل والحوافز المثلى لدفع هذه الدول إلى تحسين سجلها فى حقوق الإنسان والارتقاء إلى شريحة أرقى فى التصنيف الدولى لحقوق الإنسان . وفى هذا الإطار فمن الضرورى أن تحمل رسالة منظمات حقوق الإنسان للحكومات ما يفيد بأنها ستحقق مكاسب محددة إذا ما طورت أداءها فى مجال حقوق الإنسان وإنها ستخسر خسارة ملموسة إذا لم تفعل ذلك .

– من الضرورى أن يحرص خطاب منظمات حقوق الإنسان على الجمع بمهارة بين تجنب لغة المجابهة السياسية والأخذ فى الاعتبار فى نفس الوقت بالمعطيات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الذى تخاطبه .

إن عالمية مبادئ حقوق الإنسان لا تعنى مخاطبة كل المجتمعات بخطاب واحد ، ووحدة مضمون "الخطاب" لاتعنى أن هناك وصفة مفصلة جاهزة للتطبيق لكل المجتمعات بصرف النظر عن المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وبدون دراسة هذه المعطيات واستيعابها وأخذها بعين الاعتبار لاستنباط الاستراتيجية المناسبة فإن دعوة حقوق الإنسان تسير فى طريق مسدود ، سواء مع الحكومات أو المجتمعات المدنية .

* * *

بعد عشر سنوات على تأسيسها

أى مستقبل ينتظر المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ؟

*** التوسع فى العضوية يهدد تماسك المنظمة بمرجعيتها .**
*** المنظمة لن تستطيع التعايش طويلاً مع تناقضاتها الداخلية .**
*** ينبغى ألا تتحول المنظمة إلى ساحة لتصفية الحسابات السياسية .**
*** الثقافة التقليدية تقف عائقاً أمام تطوير أداء المنظمات الأهلية .**

فى إطار احتفالاتها بمرور عشر سنوات على تأسيسها ، نظمت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ورشة عمل لدراسة تجربة بناء المنظمة وإشكاليات عملها وافاقها المستقبلية . وقد حظيت الورشة التى عقدت فى إبريل ١٩٩٥ بحضور عدد من نشطاء الحركة العربية لحقوق الإنسان ، والذين تصادف مشاركتهم فى هذا التوقيت فى اجتماعات مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان وممثلى أفرعها . وقد وجد ذلك تعبيره فى مشاركة كل من غاشير بو جمعة الأمين العام للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان ، عبد الحسين شعبان رئيس فرع المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى بريطانيا، د . محمد عبد الملك المتوكل نائب المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية ، عبد العزيز البنانى الأمين العام للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، فضلاً عن مشاركة لفيف من الباحثين والصحفيين ونشطاء حركة حقوق الإنسان فى مصر .

وقد ناقش المشاركون ورقة العمل التى أعدها علاء قاعود الباحث بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، استجابة لدعوة من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى مركز القاهرة بإعداد ورقة العمل الأساسية لهذه الورشة .

استهل الباحث ورقته بالإشارة إلى أن تأسيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان يعد من أبرز الجهود التى شهدها المجتمع المصرى من أجل بناء مجتمع مدنى فعال .

وعرضت الورقة للملابسات التى أحاطت بميلاد المنظمة والمراحل التى مرت بها ، وأشارت إلى أن الثلاث سنوات الأولى ١٩٨٥ – ١٩٨٨ شهدت جدلاً حول طبيعة مهام المنظمة بين فريق يرى اقتصار دورها على نشر الوعى بمبادئ حقوق الإنسان ، وآخر يرى ضرورة قيامها بالرصد والتصدى لانتهاكات حقوق الإنسان . وأوضحت أن الاجتماع الموسع لأعضاء المنظمة فى يونيو ١٩٨٨ قد انتصر لصالح الاتجاه الثانى وعزز توسيع مهام المنظمة على النحو الذى تميزت به حتى الآن .

وطرحت الورقة عدداً من المحاور الأساسية للنقاش باعتبار أنها تمثل إشكاليات حقيقية فى عمل المنظمة . وقد تمثلت هذه المحاور فى :

١ – ما هية المنظمة : أشارت الورقة إلى أنه فى غياب تحديد واضح لماهية المنظمة ومهامها ، فإن البعض يميل إلى تحميل المنظمة كافة المهام الموكلة إلى حركة حقوق الإنسان فى مجملها وأن البعض الآخر يميل إلى أن تجمع المنظمة فى مهامها مايأمله من حركة المجتمع المصرى ككل . وأكدت الورقة على أنه من الضرورى إخضاع مهام المنظمة لتحديد مانع جامع ، مشيرة إلى أن الغموض الذى أحاط بهذه المهام فى فترة الميلاد لم يعد من المنطقى استمراره بعد عشر سنوات .

٢ – قضية العضوية : نوهت الورقة إلى أن المنظمة بوصفها منظمة عضوية تمثل جمعيتها العمومية أعلى سلطة فيها ويجوز لها أن تعدل من مرجعية المنظمة وأهدافها وهذا يثير العديد من المخاطر خاصة فى ظل الدلائل التى تشير إلى أن أقساماً واسعة من العضوية لم تستوعب الأصول الأولية والكبرى لمرجعية حقوق الإنسان لديهم ميول وآراء تتناقض فى جوانب عديدة مع المرجعية العالمية لحقوق الإنسان ومع عديد من المواقف الأساسية للمنظمة . ونبهت الورقة إلى أن الأمر لا يتطلب فقط وضع ضوابط على ضم أعضاء جدد ، بل يقتضى مراجعة العضوية الحالية .

٣ – علاقة المنظمة بالمجتمع المدنى : تناولت الورقة فى هذا الإطار محاولات تسييس المنظمة ، مشيرة إلى أن رؤية القوى السياسية للمنظمة حكمتها تلك النظرة السائدة التى لا ترى فى كافة مؤسسات المجتمع المدنى سوى أداة لكى تعبر عن نفسها من خلالها . وأكدت على أن أعضاء المنظمة ينبغى عليهم أن يضعوا القيم التى تدافع عنها المنظمة فى مكانة أعلى من أى انتماء سياسى . كما أشارت إلى أن النمو الملحوظ للمجتمع المدنى ومحاولات تفعيل دوره فى السنوات الأخيرة تملى على المنظمة أن تبحث تفعيل دورها فى هذا الإطار من جديد.

٤ – علاقة المنظمة بالعالم الخارجى : تناولت الورقة ما يثيره التحرك عبر الآليات الدولية من انتقادات مشيرة إلى أن مفهوم السيادة الكاملة للدولة على شئونها الداخلية بات خاضعاً للمراجعة النظرية والعملية . ونبهت الورقة إلى مخاطر الركون إلى التمويل الأجنبى مشيرة إلى أن الحصول على التمويل الأجنبى فى المستقبل أمر غير مؤكد ومحفوف بالمخاطر ، ويضع حركة المنظمة رهناً بإمكانية الحصول عليه وشددت الورقة على ضرورة العمل على تنمية الموارد الذاتية لتأمين قيام المنظمة بدورها حال انقطاع التمويل الأجنبى لسبب أو لآخر .

وانتهت الورقة إلى تقديم بعض المقترحات للتعامل مع الإشكاليات الراهنة، وأكدت على أن مستقبل المنظمة مرهون بقدرتها على معالجة مشكلات الواقع الراهن للعضوية. وطرحت الورقة فى هذا الصدد إلى جانب وضع ضوابط صارمة على العضوية، التركيز على مهمة التثقيف المكثف للعضوية الحالية وقصر التمتع بحقوق العضوية على العضويات الفاعلة فقط .

وحول البناء المؤسسى للمنظمة تبنت الورقة ضرورة الفصل ما بين الهيئات المنتخبة والهيئات التنفيذية المسئولة عن العمل اليومى ، وما يقتضيه ذلك من ضرورة تعيين مدير تنفيذى متفرغ يتولى كافة الصلاحيات المسندة للأمين العام بموجب النظام الداخلى . كما طالبت بضرورة إعمال النصوص اللائحية على الهيئات المنتخبة دون مجاملة بحيث لا يبقى فى مجلس الأمناء سوى القادرين على الوفاء بالتزاماتهم . ودعت كذلك إلى مراجعة الأسس التى يقوم عليها تشكيل اللجان النوعية والإقليمية بعدما ثبت فشل محاولات تفعيل هذه اللجان.

وفى الختام ، أكدت الورقة على أن الاستقلالية التى يتمتع بها مجلس الأمناء والمكتب التنفيذى فيما يخص إدارة المنظمة تعنى أن العبء الأكبر فيما يخص الخروج من الأزمة الراهنة يقع على عاتقه ، منوهة إلى أن ترحيل الأسئلة والإشكاليات المثارة من مجلس أمناء إلى آخر دونما إجابة عليها يحيط مستقبل المنظمة بمخاطر حقيقية .

ضوابط ضرورية لتفادى التسييس

وقد أكد غاشير بو جمعة (الجزائر) فى مداخلته أن منظمات حقوق الإنسان فى الوطن العربى تعمل فى ظروف صعبة ، فكر حقوق الإنسان وحركة حقوق الإنسان تواجه معضلات لم تحل بعد ابتداء من المثقفين مروراً بالسياسة وانتهاء بالمجتمع المدنى .

وأضاف بأن إحدى المعضلات الحقيقية فى الحركة العربية لحقوق الإنسان هى :

تسييس منظمات حقوق الإنسان ، وهو ما يستدعى وضع ضوابط صارمة فى العضوية لضمان حياد وموضوعية منظمات حقوق الإنسان ، واقترح فى هذا الإطار منع الجمع بين عضوية منظمة لحقوق الإنسان وبين عضوية حزب سياسى، ومنع تولى سياسيين بارزين لمناصب قيادية فى منظمات حقوق الإنسان .

وأكد بو جمعة أن الحركة العربية لحقوق الإنسان مطالبة بأدوار أكبر من طاقتها وأن الظروف الصعبة التى نشأت فيها الحركة تدفعنا إلى وضع استراتيجية متكاملة لتفعيل حركة حقوق الإنسان وحمايتها وتمهيد الأرض لها ، وهو ما يتطلب التأكيد على أهمية نشر أفكار حقوق الإنسان فى المجتمع المدنى وجذبه كحليف لا بديل عنه لحركة حقوق الإنسان .

المنظمة لا ينتظرها مستقبل حقيقى

واستهل بهى الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والأمين العام السابق للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان مداخلته بتوجيه الشكر للمنظمة على مبادرتها بطرح مشكلاتها للمناقشة العلنية وفتحها لحوار جماعى ، مشيراً إلى أن ذلك هو دأب المنظمة المصرية دائماً والتى كانت أول منظمة تعلن عن مصادر تمويلها اتساقاً مع مبدأ الشفافية .

وأكد أ / بهي بأن المنظمة قد لا ينتظرها مستقبل حقيقي وإن ما نفعله هو مجرد سد ثغرات . وأوضح في هذا الصدد أن المنظمة تعيش في ظل عدد من التناقضات يتعلق أولها بمصير المنظمة ذاتها وخاصة في ظل عدم وعي المنظمة بهذا التناقض أو محاولة حله بشكل زائف مثل توسيع العضوية .

وأضاف بأن النتائج المترتبة على توسيع العضوية ليست مضمونة ، وأن توسيع العضوية لا يعنى بالضرورة مد جذورها فى المجتمع أو تعميق فكرة حقوق الإنسان ، بل علي العكس قد يعنى تعميق الهوة بين العضوية القائمة علي ولاءات سياسية وبين العضوية القائمة على الإخلاص لمبادئ حقوق الإنسان .

وأشار إلى أن مستقبل المنظمة تحكمه ثلاث سيناريوهات مختلفة .

* السيناريو الأول ، حالم وغير واقعي ويقوم علي فكرة إمكانية التعايش طويلاً مع هذه التناقضات .

* السيناريو الثاني ، توفيقي ويقوم علي التسليم بهذا التناقض ويعمل علي حله بدورات تثقيفية وتدريبية مكثفة . ومشكلة هذا السيناريو هو التكلفة الباهظة له . فضلاً عن أنه لا يخلو من موقف مثالي حالم وهو إمكانية انتظام كل الأعضاء

في البرامج التدريبية ونجاح هذه البرامج فى تسليح العضوية كلها لمواجهة ضغوط الثقافة السياسية السائدة .

* السيناريو الثالث ، محاولة الحل الجذري لمشاكل المنظمة، فمشكلة العضوية يمكن حلها بإعادة تعريف العضوية وتحديد شروطها من جديد ، وقصر العضوية على من يجسد انتماءه بمشاركة تطوعية فى عمل المنظمة .

أوضح أ . بهى أن هناك تناقضات فرعية ينبغى حلها تتمثل فى الموقف من التمويل الأجنبى والموقف من الشرعية الدولية لحقوق الإنسان ، الطبيعة المهنية لمنظمات حقوق الإنسان ، وقضية ثقافة العمل الأهلى فى مصر . مشيراً إلى أن هذه القضايا الجدلية الخلافية لم تحلها الحركة المصرية لحقوق الإنسان .

كما أكد على أن المنظمة لا ينبغى أن تكون ساحة لتصفية الحسابات السياسية .

وأكد أحمد عبيد (اتحاد المحامين العرب) أن القضايا المطروحة تتطلب مزيداً من الحوار وأنه ما لم نطور من واقعنا فلا مستقبل للمنظمة ، وأشار إلى أن الواقع الذى تعمل فى ظله المنظمة تتمثل ملامحه فى الواقع التسلطى للنظام السياسى وتخلف البناء الاقتصادى والاجتماعى ، ضعف ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع المدنى والنخبة وحتى داخل الأعضاء العاملين فى مؤسسات حقوق الإنسان ، وضعف الخبرة المهنية والإدارية فى هذه المؤسسات، وضعف مؤسسات المجتمع المدنى .

واقتراب المثقفين من السلطة وانقطاعهم عن بذل الجهد لإثراء المجتمع المدنى .

وأوضح المتحدث أن ما يعنينا هو معضلة الكفاءة المهنية والإدارية وتنمية قدرة المنظمات العاملة فى مجال حقوق الإنسان على التأثير على السلطة .

وأكد أن نقطة البدء هى تحديد الأدوار والمهام الملقاة على عاتق كل منظمة . وأضاف بأن منظمات حقوق الإنسان لم تسقط من السماء ، وأنها احتياج حقيقى فى المجتمع المصرى لذا لابد من مد أفكارها داخل المجتمع المدنى بحيث لا تكون حركة حقوق الإنسان معزولة فى منظمات ومؤسسات بل ينبغى أن تجسد فاعلية المجتمع المدنى واشتراكه فى تعميق فكر حقوق الإنسان . وفيما يتعلق بالعمل داخل المنظمة المصرية أشار أحمد عبيد إلى أن مستقبل المنظمة مرتبط بمعالجة المشاكل المتراكمة من الجمعية العمومية السابقة ، واقترح فى هذا الصدد أن يكون المجلس القادم للجمعية العمومية من المهنيين والمثقفين لتوسيع دائرة النشطاء فى مجال حقوق الإنسان ودمقرطة المنظمة المصرية .

ثنائيات متنافرة

وأشارت د . إيناس طه عضو مجلس أمناء مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان والصحفية بالأهرام ، إلى أن الحركة المصرية لحقوق الإنسان تعمل فى إطار الثنائيات المتنافرة ، فعلى سبيل المثال هناك ثنائيات :

الحقوق السياسية – الحقوق الاقتصادية ، التمويل الوطنى – التمويل الأجنبى ، الخصوصية – العالمية ، التبشير – التصدى .

وأكدت د . إيناس أن طرح القضايا بهذا الشكل يؤكد أن الواقع لم يتجاوزها بعد . وأشارت إلى أن إحدى معضلات حركة حقوق الإنسان فى مصر تتمثل فى توجهات وآليات عمل الجيل الذى يقود هذه الحركة . وأنه فى هذا الإطار يمكن أن نفهم أولوية الحقوق المدنية والسياسية فى الأجندة المصرية لحقوق الإنسان ، ولماذا تحتل قضايا المرأة اهتماماً موسمياً . وأعربت د . إيناس عن اعتقادها بأن الجيل الذى يمثل قيادة الحركة المصرية لحقوق الإنسان ذو ثقافة ذكورية وهو ما أثر على موقفه من قضايا المرأة .

كما أشارت المتحدثة إلى معضلات العمل الأهلى والثقافة غير الديمقراطية التى تنزع إلى الاستحواذ والهيمنة وتضع صعوبات أمام الحوار السلمى .

إشكاليات نظرية

وأثار عبد الحسين شعبان (فرع المنظمة العربية ببريطانيا) عدداً من الإشكاليات النظرية ، أولها المرجعية الأساسية للحركة العربية لحقوق الإنسان ، وما إذا كانت مستمدة من المواثيق الدولية أم من الخصوصية الثقافية ؟ . كما أشار إلى إشكاليات نشر الوعى الحقوقى لدى الجماهير ، وموضوع تسييس حركة حقوق الإنسان ، وأثر هذا التسييس على علاقتها بالمجتمع المدنى والدولة ، وأولويات حركة حقوق الإنسان . وأوضح أ . شعبان أن المثقفين يلعبون دوراً فى رفع الوعى ، لا شك فى جدارته ، كما أن فكر حقوق الإنسان يمكن أن ينتشر داخل مؤسسات المجتمع المدنى عن طريق تدريسه فى المعاهد والجامعات ويمكن تقوية مؤسسات حقوق الإنسان عن طريق الحياد والنزاهة والبعد عن التسييس وتأكيد الديمقراطية الداخلية .

وأبدى حافظ أبو سعدة رئيس وحدة البحث القانونى بالمنظمة المصرية تحفظه على ما تضمنته الورقة حول العضوية مشيراً إلى أن العضوية حتى الآن لم تؤثر على توجهات المنظمة ، أما بالنسبة لقضية التسييس ، فقد أشار أبو سعدة إلى أنها قضية مصطنعة لأن كل العاملين فى حقل حقوق الإنسان فى العالم لهم جذور سياسية وأكد أن مواقف المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تتسق مع مبادئ حقوق الإنسان . وأعرب عن اعتقاده بأن القضايا الجديرة بالنقاش هى الإشكاليات المتمثلة فى الموقف من الحكومة والضغط الدولى والتمويل وتحول منظمات حقوق الإنسان إلى فاكس كبير .

على حين أكد محمود قنديل رئيس وحدة العمل الميدانى بالمنظمة المصرية على أهمية مناقشة معضلة العضوية ، وأكد أن جزءاً من مناقشة هذه القضية يتعلق بمعرفة أسباب ظاهرة توسيع العضوية ، وأشار إلى أن إشكاليات مجلس الأمناء لا تتعلق بالعضوية ذاتها بل بدور مجلس الأمناء فى امتلاك استراتيجية واضحة فى سياسة المنظمة ووضع سياسات التثقيف الداخلى وأن الأولوية فى عمل مجلس الأمناء يجب أن تكون وضع استراتيجية واضحة للعمل بعد حسم قضايا التمويل والسيادة الوطنية.

بناء المنظمة إنجاز حضارى

وأعرب مجدى أحمد حسين رئيس تحرير جريدة الشعب عن تقديره للمنظمة المصرية واعتبرها إنجازاً حضارياً فى ظل

هذه الظروف ، وحدد أولويات عمل المنظمة فى رصد الانتهاكات ونشر ثقافة حقوق الإنسان ، والإهتمام بقضايا الاستبداد السياسى مثل قضية نزاهة الانتخابات والديمقراطية ، وقضية استقلال القضاء وقضية البيئة ، وقضية تعميق البعد العربى والإسلامى لحركة حقوق الإنسان والذى ينبغى فى إطاره حل القضايا المتصلة بالمساواة والمرأة والأقليات .

وبدأ د . مصطفى عبد العال من (المركز الفرنسى للدراسات والأبحاث "السيداج") مداخلته بتوضيح أن مسألة المرجعية هامة جداً ولا ينبغى أن نشعر بالخوف من الغرب لو التزمنا بمرجعيته فى حقوق الإنسان ، أما فيما يتعلق بتسييس المنظمة المصرية ، فقد أوضح د . عبد العال أن العجز عن التواجد فى الساحة السياسية وسوء الأداء السياسى هو الذى يؤدى إلى لجوء السياسى إلى منظمات أهلية وجماهيرية كوسيلة لإرضاء الذات .

وأكد على ضرورة فهم أسباب فشل محاولات التمويل الوطنى مشيراً إلى أن غسل الأيدى من تهمة التمويل الأجنبى لا يكفى بأى معنى كدليل على طهارة ووطنية الأداء ، كما أن التمويل الأجنبى لا يكفى كدليل على عدم طهارة ووطنية الأداء.

وأشارت منال لطفى (الباحثة بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان) ، إلى أن هناك مشكلة فعلية فى ثقافة العمل الأهلى ، وأن هذه الثقافة التقليدية تقف كحجر عثرة أمام تطوير الأداء الداخلى لمنظمات المجتمع الأهلى وتعوق الصلة بين المنظمات المختلفة . وبالتالى يظل المجتمع المدنى فى حالة ضعف تدفعه لأن يسلك استراتيجيات الدفاع لا الهجوم .

وأكدت أن حركة حقوق الإنسان تحتاج إلى أن تطور استراتيجيات حوار وتفاعل مع الدولة ، وأنه بدون هذا الحوار ستظل هناك علاقات عداء بين المجتمع المدنى والدولة وهذه حالة شاذة ، وأضافت أن اتباع مداخل للحوار والتفاهم مع الدولة – بدون أن يعنى هذا علاقة تبعية – سوف يساهم فى تقوية منظمات حقوق الإنسان وبالتالى تتحول استراتيجياتها من الدفاع للهجوم بما يعنى رسوخها فى الواقع وتفاعلها مع المجتمع وتطورها المؤسسى .

وأوضح د . مصطفى كامل السيد أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة أن قضية العضوية يمكن حلها بتحديد فترة زمنية لاختبار إخلاص ومعرفة الذين يريدون الانضمام للمنظمة لمبادئ حقوق الإنسان .

أما قضية التمويل ، فلابد من الاهتمام بالتمويل الوطنى والتفكير فى أساليب مبتكرة لهذا مثل حفلات الفنانين والتبرعات .... الخ.

أما فيما يتعلق بتسييس المنظمة فقد أشار إلى أن هذه الظاهرة قد تكون مؤقتة بحكم أمراض النشأة . وهناك إمكانية للتخلص منها عند بزوغ ثقافة مستقلة لحقوق الإنسان .

وحول التناقض بين العالمية والخصوصية أوضح المتحدث أن النخبة مع مبدأ عالمية حقوق الإنسان لكن المنظمة تحتاج إلى خطاب حقوق إنسانى وطنى تظهر فيه الخصوصية .

مأسسة الحركة

وأكد د . عبد الملك المتوكل أهمية مناقشة ماهية المنظمة ودورها، مشيراً إلى أن الانتهاكات هى بمثابة استثناء فى العالم، بينما فى العالم العربى تعتبر القاعدة وهو ما يلزم حركة حقوق الإنسان بالتعامل مع هيئات المجتمع المدنى والنقابات والجمعيات من أجل الضغط على الدولة . كما أكد على ضرورة معالجة إشكاليات الحوار بين القوى السياسية سواء إسلاميين أو ليبراليين أو قوميين أو يساريين، مشيراً إلى أن الحوار المستمر بين هذه القوى هو السبيل للتوافق حول العديد من القضايا، وبالنسبة لقضية العضوية أكد المتوكل أن الأساس فى العضوية ينبغى أن يتركز على النوعية وليس الكم فالعدد الكبير ضرورى لحزب سياسى وليس لمنظمة وظيفية . أما فيما يتعلق بمأسسة حركة حقوق الإنسان فقد أكد المتوكل أن المأسسة تكونت على أساس هياكل وبنى ثابتة ومحددة المهام ومكتملة التكوين وليس على أساس أفراد أو شخصيات قيادية .

التداخل بين "السياسى" و"الحقوقى"

وأثار أ . نبيل عبد الفتاح مسئول وحدة الدراسات الاجتماعية فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام قضيتين :

الأولى : تتعلق بعضوية المنظمة، وقد أكد أنه لا يمكن فهم قضية العضوية دون فهم الواقع العام ، فحركة حقوق الإنسان ولدت معاقة لأنها ولدت كمتنفس سياسى لبعض القوى السياسية فى ظل سيادة دولة متسلطة، وأوضح أ.نبيل عبدالفتاح أن الذين أنشأوا المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لم يكونوا فاعلين فى حركة حقوق الإنسان، بل اعتبروا المنظمة قناة سياسية للتعبير عنهم، وهذا الخلط أدى إلى تداخل بين الأداء السياسى والحقوقى فى المنظمة وتجلى هذا فى دورها وعملها .

أما القضية الثانية : فتتصل بالعلاقة مع الخارج ، وقد أشار إلى أن مفهوم الوطنية كان حتى وقت قريب يطرح كنقيض للخارج بسبب الاستعمار الذى ظل جاثماً على روح العالم العربى لفترة طويلة . لكن هذا المفهوم أصبح يحتاج إلى مراجعة حقيقية ، لأن الخارج الآن ليس هو الخارج المستعمر ، والخارج ليس كياناً واحداً . كما أن التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية أدت إلى إعادة تعريف مفاهيم مثل السيادة ، والشراكة الاقتصادية ، والتعاون الإعلامى والثقافى، وأكد أ . عبد الفتاح أن التداخل فى العلاقات الدولية سيجرنا إلى قضية التمويل والتى يتلخص حلها فى وضع مجموعة من الضوابط القانونية والأخلاقية التى تحكم التمويل .

وأثار أ . عبد العزيز البناتى (المغرب) عدداً من الإشكاليات منها ، إشكالية المرجعية وكيف نصيغ خصوصية عربية – إسلامية لحقوق الإنسان مع الإيمان بمرجعية المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ، أما مسألة العضوية فقد أوضح أ . البناتى أن العضوية ليست تمثيلاً سياسياً بل عضوية عاملة نشطة ، وشدد على أهمية تثقيف المجتمع المدنى فيما يتعلق بمبادئ حقوق الإنسان . أما أ . علاء قاعود فقد أكد فى تعقيبه النهائى أنه يرى أن هناك ميلاً لتبسيط إشكاليات المنظمة ومن هذه الإشكاليات مسألة العضوية . وأن هذا الميل جدير بأن يعمق أزمة المنظمة .

إشكاليات العلاقة بين حقوق الإنسان والدولة والنخبة المثقفة

في ظل أجواء الحملة المتصاعدة التى بدأت فى فبراير ١٩٩٥ على حركة حقوق الإنسان فى مصر والتى شارك فيها إلى جانب الحكومة بعض المثقفين ، نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ندوة – فى إطار صالون ابن رشد – فى ٢٩ مارس ١٩٩٥ استهدفت مناقشة إشكالية العلاقة بين حركة حقوق الإنسان والدولة والنخبة المثقفة . واستضاف المركز فى هذه الندوة أ . محمد فائق الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، د . سعيد النجار رئيس جمعية النداء الجديد، أ. نجاد البرعى الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، د . محمد السيد سعيد مستشار البحوث بمركز القاهرة ونائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

وقد أدار الحوار أ . بهى الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان الذى أوضح أن هدف المركز هو إدارة حوار ديمقراطى تعددى يطرح وجهات النظر المختلفة حيال هذا الموضوع ، وأنه إذا كانت القضية تناقش بشكل ساخن وبنغمة يسيطر عليها تبادل الاتهامات ، فإن المركز يأمل أن تعالج القضية فى هذه الندوة بشكل معمق يحيط بكافة جوانبها .

* محمد فائق : مخاطر تسييس الحر
* د . سعيد النجار : الخصوصية الثقافي
* نجاد البرعى : إزدواجية المواقف والمعا
* د . محمد السيد سعيد : أربع تحديات تواجه

واستهل أ . محمد فائق كلمته بتأكيد أن ما أثير حول هجوم وزارة الداخلية على منظمات حقوق الإنسان ، أخذ أكثر من حقه ، ذلك أننا اعتدنا انتقادات حادة بين الحكومات والمنظمات المسئولة عن حقوق الإنسان .

وأوضح أ . فائق أن العلاقة بين حركة حقوق الإنسان والدولة فى العالم العربى تشكل إشكالية حقيقية ، فمنظمات حقوق الإنسان تحتاج إلى ترسيخ العلاقة مع الدولة كى يتسنى لها الإطلاع على ما يحدث فى السجون وتقديم المساعدة للمسجونين . لكن ما يعوق إقامة علاقة مع الدولة هو رؤية الدولة وتقييمها لمنظمات حقوق الإنسان . فالحقيقة أن جميع الأنظمة العربية تنظر لحركة حقوق الإنسان على أنها إطار جيد للمعارضة السياسية ، وتتخذ منها مواقف عدائية تبدأ بمعاقبة الناشطين فيها والرقابة على نشاطها ووضع العراقيل القانونية أمام إنشاء منظمات جديدة لحقوق الإنسان . وفى المقابل فإن موقف القوى الراديكالية فى العالم العربى يميل إلى النظر إلى أن حركة حقوق الإنسان حركة إصلاحية بطيئة تؤدى إلى تمييع الأمور .

وشدد أ . فائق على أن حركة حقوق الإنسان يجب ألا تكون مسيسة أو حزبية ، مشيراً إلى أن مخاطر التسييس تتهدد الحركة بشكل خاص مع الاتجاه لتوسيع العضوية فى مؤسساتها.

وأكد أ . فائق أن الحركة العربية لحقوق الإنسان هى جزء من الحركة العالمية لحقوق الإنسان ، وبالتالى فإن اهتمام البعض بالانتهاكات التى تقع فى بلدان أخرى لا يعد تدخلاً فى شئون هذه الدول . وأضاف بأن المنظمة العربية لحقوق الإنسان ترفض أن تربط الدول المانحة تقديم مساعداتها

* ...كة تتزايد فى ظل التوسع فى العضوية .
* ...ة ليست مرادفاً للوطنية .
* ...ير لدى بعض المثقفين .. إشكالية حقيقية .
* ...حركة حقوق الإنسان .

الاقتصادية باحترام حقوق الإنسان ، باعتبار أن ذلك يعنى معاقبة المواطنين مرتين ، مرة بانتهاك حقوقهم ، ومرة بمنع المعونة الاقتصادية عنهم .

وأكد المتحدث أن صياغة مفاهيم حقوق الإنسان لم تكن قاصرة على الغرب ، فالصحيح أن المواثيق الدولية تم إثراؤها بثقافات وأطروحات فكرية وحضارية متنوعة ومتعددة ، ولو كانت صياغة غربية محضة لما تأخرت الولايات المتحدة فى توقيع العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى عام ١٩٩٣ . أضاف بأن ذلك يعنى أن هناك مشكلات يمكن رصدها فى الحركة العالمية لحقوق الإنسان، وتتمثل فى تداخل الاعتبار السياسى بالقانونى والإنسانى، وبالتالى يقود إلى ازدواجية المعايير وغرق الأمم المتحدة تحت هيمنة الإرادة السياسية للدول الكبرى،وبيروقراطيتها المتفاقمة.

الخصوصية ليست مرادفاً للوطنية

أشار د . سعيد النجار فى كلمته إلى أن حقوق الإنسان كمفهوم وحركة ، قد أتت عبر نضال طويل لكافة القوى المستنيرة فى العالم ، وأن كل الثقافات والديانات قد ساهمت فى تطور مفاهيم حقوق الإنسان . وأكد د . النجار أن الحديث عن الخصوصية الثقافية لا يعنى الوطنية بالضرورة ، فهناك من يستند إلى الخصوصية من أجل التحلل من تطبيق المواثيق الدولية لحقوق الإنسان باعتبار أن التحول الديمقراطى يقيد يد الدولة فى انتهاك حقوق الإنسان ، ويفتح الباب أمام التنمية الاقتصادية . أما فيما يتصل بقضية التمويل ، فقد أوضح د . النجار أن التمويل لا غبار عليه إذا كان يخضع لمبدأ الرقابة والشفافية ، وأن المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان التى تتلقى تمويلاً من الخارج يجب عليها أن تلتزم مبدأ الشفافية وتنشر ما تحصل عليه من دعم ، وتعين مراقباً مالياً لتمنع تدخل الدولة فى شئونها.

أما عن موقف المثقفين من حقوق الإنسان فيرى د . النجار أن هناك مواقف متباينة من فكر حقوق الإنسان لدى النخبة المثقفة وذلك حسب البيئة الحضارية والمعرفية التى نشأ فيها كل مثقف .

معضلات بناء المنظمة المصرية

أما د . محمد السيد سعيد فقد أوضح أن أطروحته الأساسية سوف تتركز فى توضيح أن اكتشاف المغزى الكامل والحقيقى لعملية بناء مؤسسات حقوق الإنسان لم تكن لتكتمل بدون جدلية الممارسة على أرض الواقع ، وأنه بدون الممارسة الواقعية لم يكن من الممكن حل الكثير من المعضلات الواقعية والنظرية لحركة حقوق الإنسان المصرية . وأضاف د . سعيد أن استمرار الكثير من المعضلات إنما هو أمر مشروع ، كما أن مناقشة هذه المعضلات أمر صحى. وضرب مثالاً بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان التى أسستها مجموعة صغيرة من المتطوعين الذين كانوا يفتقرون لجوانب كثيرة من مضامين وأفكار وخبرات حركة حقوق الإنسان وكان عليهم مواجهة العديد من المعضلات خلال عملية بناء المنظمة .

وأشار د . سعيد إلى أن أولى هذه المعضلات التى واجهت حركة حقوق الإنسان ، معضلة العالمية والخصوصية ، وأكد أننا لا نستطيع إقامة منظومة ما لحقوق الإنسان على أساس قاعدة الخصوصية الثقافية لأنه من المستحيل إعمال قيم الوطنية إلا على قاعدة إنسانية رحبة ، وبدون ذلك نصبح أسرى لحالة من الهستيريا تعطى الوطنية معانى العنصرية والعداء والكراهية للآخرين .

أما المعضلة الثانية التى واجهت المنظمة المصرية ، فهى تسييس حركة حقوق الإنسان، وأوضح د . محمد أن هذه المعضلة ظهرت جلية لأن نشطاء ومؤسسى المنظمة المصرية كانوا محملين بكامل العده الأيديولوجية والسياسية .

أضاف المتحدث أن معضلة كيفية بناء المنظمة كانت من المعضلات المعقدة ، فقد تباينت الآراء بشدة بين بناء المنظمة على أساس من العمل التطوعى الصرف ، أو بنائها كمنظمة مهنية ، بما يقتضيه ذلك من ضرورة تنمية وتأهيل كوادر محترفة قادرة على توثيق الانتهاكات وتقصى الحقائق . وإذا

كان هذا يعنى ضمان جودة وانضباط الأداء ، إلا أنه فى نفس الوقت يعنى تحميل ميزانيتها الضئيلة أصلاً أعباء مالية مرهقة.

وأشار د . محمد إلى أن معضلة التمويل تأتى على رأس المعضلات التى تواجه حركة حقوق الإنسان . فالعاملون فى حقوق الإنسان جاءوا أصلاً من قلب حركة وطنية ترفض العلاقة مع الغرب .

إلا أن الظروف الواقعية قد دفعت النشطاء فى حقوق الإنسان إلى قبول التمويل الأجنبى الذى كان رفضه يعنى تصفية عمل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، وأوضح د . محمد أن هناك أساساً نظرياً للشعور بمخاطر التمويل الأجنبى ، وأن المدخل الصحى لتفادى مخاطر التمويل الأجنبى هو المحاسبة والرقابة الداخلية والرقابة المتبادلة التى يمكن أن تشمل محاسبة المنظمات لبعضها البعض ومحاسبة المجتمع المدنى لها .

وأخيراً أكد د . محمد أن معالجة الخلافات حول هذه المعضلات يقتضى أولاً تعميق الاتفاق على المبادئ الأساسية وبين ومؤسسات المجتمع المدنى ومنها القبول بمبدأ علانية وشفافية مصادر التمويل والالتزام الطوعى بعلاقات ودية منسجمة بعيدة عن التشهير والإساءة .

معايير مزدوجة

وركز أ . نجاد البرعى مداخلته على إشكالية علاقة النخبة المثقفة بحركة حقوق الإنسان ، وأعرب عن اعتقاده بأن الإشكالية تكمن فى ازدواجية مواقف بعض المثقفين الذين يدعون اعتناقهم لمبادئ حقوق الإنسان ويتصرفون بطريقة مناقضة لما يعتنقونه . واستشهد المتحدث بسلسلة المقالات التى نشرتها مجلة المصور للدكتور نور فرحات الذى يعد واحداً من أبرز من ساهموا فى نشاط الحركة المصرية والعربية لحقوق الإنسان . ونبه نجاد البرعى إلى أن أبرز الأخطار التى طرحها د . فرحات هى البحث عن إطر وسيطة بين الحكومة ومنظمات حقوق الإنسان كنموذج المجالس الاستشارية التى تتشكل من عناصر حكومية وأخرى غير حكومية . وأوضح أن مثل هذه الطرح يشكل نكبة لحركة حقوق الإنسان لأنه يضع مؤسسات حقوق الإنسان تحت سيطرة الدولة .

ففى الوقت الذى يعملون فيه فى منظمات تمول من الخارج ويكتبون أبحاثاً تمول من الخارج ، يتحدثون عن التمويل باعتباره فضيحة وعورة ينبغى رفضها والتطهر منها . وأشار إلى أنه من المؤسف أن هؤلاء المثقفين هم الأكثر إدراكاً للصعوبات التى تكتنف التمويل الوطنى ، مشيراً إلى أن الدولة تقف حجر عثرة أمام مساهمة المجتمع المدنى أو رجال الأعمال المثقفين المصريين الذى يستنكرون لجوء منظمات حقوق الإنسان إلى إرسال تقاريرها ونداءاتها للمنظمات والمؤسسات الدولية فى الوقت الذى تتعرض فيه تقارير وبيانات ونداءات منظمات حقوق الإنسان المصرية للتجاهل والتعتيم من قبل مختلف أجهزة الإعلام المصرية.

وفيما يتعلق بالربط بين المعونة الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان ، أكد أ . نجاد أنه يساند هذه الاستراتيجية على اعتبار أنه ليس من المنطق إعطاء الحكومات معونات اقتصادية لبناء السجون ، وإعطاء منظمات حقوق الإنسان تمويلاً لنشر الكتب ! وبعد ذلك تشجب الحكومة التدخل الغربى وضعضعة سيادتها باستخدام مبادئ حقوق الإنسان !!

وأكد أ . نجاد أن هذا الربط بين المعونة واحترام حقوق الإنسان على درجة كبيرة من الأهمية بالنظر إلى أن المعونة لا تصل أصلاً إلى الشعوب بل إلى الحكام .

وقد أسهمت المناقشات فى طرح عدد من الأفكار يأتى فى مقدمتها، أهمية تراكم خبرات ومعارف إدارية ومؤسسية منتظمة علمياً بالنظر لأن إحدى إشكاليات بناء مؤسسات حقوق الإنسان هو البناء العشوائى غير العلمى، وضرورة التعامل بحكمة فى إدارة العلاقات الصعبة بين منظمات حقوق الإنسان وبين الدولة. وفيما يتعلق بإشكالية العلاقة بين حركة حقوق الإنسان والمجتمع السياسى، أكدت المداخلات على أهمية الفصل الواضح بين حركة حقوق الإنسان كحركة محايدة والمجتمع السياسى الذى يهدف للوصول للسلطة .

وعلى حين أشارت بعض المداخلات إلى سعى النظم الشمولية إلى عزل حركة حقوق الإنسان عن نطاقها المحلى ، الأمر الذى يدفع الحركة للاعتماد على الخارج سواء فى الحصول على الدعم السياسى أو التمويل ، فقد أكدت مداخلات أخرى على أن هناك أسباباً منطقية تدفع للخوف والشعور بالتوجس من الآخر – الغربى أو العالمى – مشيرة إلى تجارب تاريخية قاسية فى تعامل شعوبنا مع هذا الآخر بمعاييره المزدوجة، وأنه بات من الضرورى الإجابة بجدية على العديد من التساؤلات .. كيف نتعامل مع الآخر ؟ .. وأى آخر ؟ وهل من الصحيح أن حركة حقوق الإنسان مدفوعة للتعامل مع الخارج أكثر مما هى مدفوعة للتعامل مع الداخل ؟ .

ونبهت بعض المداخلات إلى مخاطر الاعتماد على التمويل الأجنبى ، ليس فقط تخوفاً من الهيمنة الخارجية على الحركة المصرية والعربية لحقوق الإنسان ، إنما التخوف الأكبر من تقويض هذه الحركة إذا ما توقف تمويلها من الخارج لسبب أو لآخر ، وأكدت بعض المداخلات فى هذا السياق على ضرورة إمعان الفكر والجهد فى البحث عن مداخل للتمويل الوطنى والأهلى بدلاً من الاكتفاء بشجب التمويل الأجنبى .

وشددت مداخلات أخرى على ضرورة أن تجتهد حركة حقوق الإنسان المصرية فى وضع أجندتها الوطنية، وأن ذلك لا يعنى التحلل من الالتزامات العالمية وإنما ينطلق من أن طبيعة الظروف المجتمعية لبلادنا هى التى تحدد أولويات هذه الأجندة.

* * *

مائدة مستديرة

نحو تقييم أداء الحركة المصرية لحقوق الإنسان

دعا مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عدداً من نشطاء حركة حقوق الإنسان فى مصر إلى مائدة مستديرة لتقييم أداء الحركة ومدى تأثيرها على سياسة الحكومة المصرية فى مجال حقوق الإنسان ، وصولاً إلى تفهم أسباب نجاح أو فشل الحركة فى إحداث هذا التأثير وقد أثارت ورقة العمل التى أعدها المركز عدداً من الأسئلة التى استهدفت توجيه المناقشة فى إطار القضية محل الدراسة ، وتضمنت هذه الأسئلة ماهية التأثير الذى تستهدفه حركة حقوق الإنسان ، وماهى الوسائل التى انتهجت للتأثير على سياسة الحكومة ، ومؤسسات المجتمع المدنى والمجتمع الدولى ؟ وما مدى نجاح الحركة فى التأثير على كل طرف على حده ؟ وعوامل النجاح والفشل المرتبطة بهذا التأثير، وهل هناك حاجة من جانب الحركة لتبنى أساليب أو سياسات جديدة فى التعامل مع هذه الأطراف ؟ .

وقد شارك فى مناقشة هذه القضايا كل من نجاد البرعى الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وحافظ أبو سعدة مديرها التنفيذى، وعصام محمد حسن مدير وحدة البحث والنشر بالمنظمة، وبهى الدين حسن مدير مركز القاهرة، د. محمد السيد سعيد مستشار البحوث بالمركز ، وعلاء قاعود الباحث بالمركز.

دلالات إيجابية

ورصد المشاركون عدداً من المظاهر الإيجابية لتأثير حركة حقوق الإنسان على الأطراف المختلفة من أهمها اتجاه كافة فصائل الحركة السياسية بما فى ذلك الإخوان المسلمون إلى المراجعة الذاتية لمواقفهم من قضيتى الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وإجراء بعض التعديلات فى مناهج التعليم ، التى تستهدف تنقيته من المواد التى تغذى نزعات التطرف والتعصب الدينى ، فضلاً عن اتجاه الخطاب الرسمى للدولة وممثلى الحكومة إلى استخدام مفردات حقوق الإنسان بصورة متزايدة واحتلال قضايا حقوق الإنسان بصفة عامة جانباً هاماً من هذا الخطاب . على أن المشاركين أكدوا أن هذه الدلالات الإيجابية ما تزال أسيرة الحيز الشكلى فى الغالب الأعم ، وأن الحكومة ما تزال تمارس انتهاكات حقوق الإنسان على نحو منهجى، ولم تتقدم خطوة تجاه إضفاء المشروعية على عمل هذه المنظمات أو نحو فتح قنوات للحوار معها.

وتوافقت آراء المشاركين على أن هناك حاجة ملحة لأن يسعى أطراف حركة حقوق الإنسان لوضع خطة عمل شاملة للحركة تتضمن مستهدفاتها وآلياتها وأساليب عملها ، وأكدوا كذلك الحاجة إلى القيام بجهد مماثل داخل كل مؤسسة على حده ، وتحديد مساحات التداخل بين المؤسسات المختلفة والعمل على التنسيق فيما بينها .

كما جرى التأكيد على أن هناك حاجة ماسة لإعادة تقييم سياسة الحركة تجاه الحكومة والمجتمع المدنى والأحزاب السياسية والمجتمع الدولى وذلك لتوظيف كل الطاقات بأقصى فاعلية وتحقيق المستهدفات . وأشير كذلك إلى أهمية وضع استراتيجية عمل منظمات حقوق الإنسان فى مطبوع يوضح رسالة الحركة .

وقد رصدت ملاحظات بعض المشاركين غياب أى خطة علمية منهجية لحركة حقوق الإنسان ، وأن الحركة تميل إلى أن تكون سياستها مجرد رد فعل على الأحداث والتطورات بدلاً من وضع خطط متسقة لمدى زمنى طويل والعمل فى اتجاه تراكمى . ولاحظ البعض فى هذا الصدد أن بناء مؤسسات جديدة لحركة حقوق الإنسان فى مصر بقدر ما يشكل تطوراً إيجابياً هاماً ، فإنه فى غيبة التنسيق بين هذه المؤسسات تسود المنافسة غير الصحية والتى فى ظلها تتراجع جهود التخطيط العلمى فى ظل التسابق على إعلان "رد الفعل" تجاه أى حدث .

ونوه أحد المشاركين إلى أهمية أن تراعى المنظمات فى تحديد أجندة عملها الواقع المحيط بها ، مشيراً إلى أن الوزن النسبى المفاجئ الذى تأخذه بعض القضايا فى أجندة بعض منظمات حقوق الإنسان (الختان على سبيل المثال) يعزز من الانطباع الذى تسعى الحكومة لترويجه وترسيخه حول تبعية المنظمات المصرية فى نشاطها لأجندة منظمات حقوق الإنسان الغربية .

التمسك بقنوات الحوار مع الحكومة

وحول سياسة منظمات حقوق الإنسان تجاه الحكومة أشار جانب من المشاركين فى النقاش إلى أن تخلى منظمات حقوق الإنسان عن التقاليد المتبعة فى انتظار ردود الحكومة على أى تقرير قبل نشره من شأنه أن يعطى انطباعاً بعدم حرص المنظمات على الحوار مع الحكومة أو أن هذا الحوار لا يشكل مطلباً أساسياً لها . وأشار البعض إلى أن معطيات الواقع الراهن ربما قادت المنظمات إلى التركيز بصورة متزايدة على المدخل الإعلامى الذى يقوم على فضح الانتهاكات وإحراج الحكومة باعتبار هذا المدخل قد يفضى إلى فتح باب الحوار مع الحكومة . ورغم التأكيد من جانب البعض على أنه ليس من المطلوب التخلى عن الإعلام عن الانتهاكات وإحراج الحكومة ، فإنهم شددوا على أن هذا الجانب لا ينبغى أن يشكل الاهتمام الجوهرى فى نشاط حركة حقوق الإنسان ، وأن تحقيق أهداف الحركة فى تحسين حالة حقوق الإنسان ينبغى أن يتضمن العمل بصورة مترابطة من أجل تحقيق الاتساق بين التشريعات المحلية ومواثيق حقوق الإنسان ، والعمل على إشاعة قيم حقوق الإنسان داخل المجتمع ، وممارسة الضغوط على الحكومة من أجل وقف الانتهاكات وتبنى سلوك ديمقراطى ، والعمل على أن يتبنى المجتمع الدولى تعزيز تلك الأهداف بتجرد عن المصالح والاعتبارات السياسية المختلفة .

تضامناً مع حركة حقوق الإنسان فى مصر

لجنة المحامين الأمريكيين تطالب الحكومة المصرية بتعديل قانون الجمعيات

أعربت لجنة المحامين لحقوق الإنسان بنيويورك* عن قلقها إزاء الهجوم المتصاعد على حركة حقوق الإنسان ومؤسساتها فى مصر . وأشارت اللجنة فى تقرير أصدرته فى سبتمبر ١٩٩٥ إلى أن الشهور الأولى من عام ١٩٩٥ شهدت هجوماً شديداً من جانب الحكومة المصرية على المنظمات غير الحكومية بوجه عام وعلى منظمات حقوق الإنسان بشكل خاص . وأوضحت اللجنة أن هذا الهجوم اتخذ مظاهر متعددة شملت السعى لإحكام السيطرة الحكومية على أنشطة هذه المنظمات ، وتزايد الطعون والاتهامات الرسمية فى دوافع تلك المنظمات سواء الوطنية أو الدولية .

وأضافت اللجنة فى تقريرها أن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المنظم لحق تكوين الجمعيات والذى ما يزال سارياً حتى الآن ، يمكن وزارة الشئون الاجتماعية من السيطرة والتحكم فى أنشطة تلك المنظمات بما يوفره من صلاحيات واسعة تتيح رفض إشهار هذه المنظمات والتدخل فى عملها وإنهاء وجودها . وتعتبر لجنة المحامين لحقوق الإنسان أن هذه الصلاحيات من شأنها أن تحد من المشاركة الشعبية فى المنظمات غير الحكومية وتقلل من إقبال المواطنين على الانخراط فيها لمواجهة المشكلات الاجتماعية المختلفة ، ومن بينها مجال حماية واحترام حقوق الإنسان .

ولاحظت اللجنة أن محاولات الحكومة لإدخال بعض التعديلات على قانون الجمعيات استهدفت تحقيق أغراض سياسية تمثلت فى محاولة إضفاء الطابع الديمقراطى على الإجراءات الحكومية ، والحد من الانتقادات الدولية الخاصة بممارسات الحكومة ضد نشاطات المنظمات غير الحكومية . ومن ثم فإن هذه التعديلات اتخذت طابعاً صورياً وانطوت على تزايد القيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية .

وأوضحت اللجنة فى تقديرها أن هذه القيود قد وجدت تعبيرها خلال الهجوم الذى شهدته منظمات حقوق الإنسان فى الآونة الأخيرة على عدة مستويات . فالحكومة المصرية بإصرارها على حرمان هذه المنظمات من الشخصية القانونية – رغم أن بعضها قد أثبت وجوداً فعلياً – تجعلها موضعاً لتعسف السلطات وتضعف من جهودها . وقد ظهر ذلك من خلال ملاحقة أجهزة الأمن لبعض الأعضاء العاملين بمنظمات حقوق الإنسان ، وإلغاء بعض أنشطتها ، فضلاً عن الضغوط التى تمارسها السلطات على الهيئات الممولة لتلك المنظمات ، ومن جانب آخر فقد كانت منظمات حقوق الإنسان هدفاً لحملات صحفية استهدفت التشكيك فى جهودها ودوافعها وإضعاف مكانتها ، دون أن تتوافر الفرصة لتلك المنظمات فى الرد على الاتهامات التى تضمنتها هذه الحملات . وأضافت اللجنة أن بروز دور الجماعات الأصولية المتطرفة التى تهدد باغتيال كل معارضيها ومنتقديها تشكل بدورها مصدراً إضافياً للإضرار بحركة حقوق الإنسان وتزيد من القيود المفروضة عليها .

وأعربت لجنة المحامين لحقوق الإنسان عن مخاوفها من أن هذه الهجمة على منظمات حقوق الإنسان والتى ترافق معها مد العمل بقانون الطوارئ لثلاث سنوات وفرض مزيد من القيود على حرية التعبير بإصدار القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ، من شأنها أن تقوض استقلالية المؤسسات والتنظيمات التى تشكل العمود الفقرى للمجتمع المدنى فى مصر ، وتقلص فرص المعارضة السلمية ، وتزيد من احتمالات اللجوء إلى العنف .

وأكدت اللجنة أن الحكومة المصرية مدعوة لاتخاذ بعض الإجراءات التى تتوافق مع الالتزامات الدولية ونصوص الدستور لكفالة حرية التنظيم وحرية التعبير ، وفى مقدمة هذه الإجراءات تعديل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ أو تغييره بقانون آخر يكفل عدم التدخل الحكومى فى عمل المنظمات غير الحكومية ، ويمكن هذه المنظمات من السيطرة على مواردها المالية وأجهزتها ونشاطاتها . وطالبت اللجنة الحكومية بالتوقف عن فرض أية قيود إضافية على المنظمات غير الحكومية والكف عن التدخل فى نشاطها السلمى .

كما دعت الحكومة لأن توفر لمنظمات حقوق الإنسان الفرصة للظهور فى وسائل الإعلام ، وأن تكون انتقاداتها الموجهة ضد أنشطة هذه المنظمات مستندة إلى حقائق وأسس واقعية ، مع توفير الفرصة للمنظمات للرد على تلك الانتقادات.

* لجنة تم تأسيسها عام ١٩٧٨ ، وتعمل فى مجال تعزيز القانون الدولى لحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين ومقرها نيويورك . الولايات المتحدة الأمريكية .

الملف
الحملة على منظمات حقوق الإنسان

لغز عام ١٩٩٥

نشطاء حقوق الإنسان: جواسيس أم حلفاء للإرهاب ؟!

على مدار نحو عام ، اكتشفت الصحافة المصرية قضية مثيرة للغاية ، ظلت تتقاذفها بالخبر والتعليق والتحقيق والمقال والكاريكاتير سعياً للتوصل للإجابة عن سؤال مثير للخيال حول "سر حركة حقوق الإنسان" !

هل هى ديكور لتجميل الإرهاب ؟! أم خلية تخابر مع الأجنبى؟! أم وكراً للفساد والإثراء غير المشروع ؟ أم هى مزيج عفن من هذا كله ؟!

بالطبع .. ، كانت هذه الحملة ستصبح أكثر إثارة للخيال ، لو كان القائمون عليها قد تداركوا وتناولوا البعد الرابع : هل هى ماخوراً للدعارة ؟!

على كل حال لم يفت الوقت لذلك ، والمناسبات القادمة كثيرة..

هناك سمة مشتركة لهذه الحملة ، رغم تعدد منابرها ، هى حرصها المفرط على أن تنأى بنفسها عن مناقشة وقائع محددة ملموسة ، بما فى ذلك اختبار احتمال لم يتطرق له أحد – كماخور الدعارة – وهى أن تكون هذه الحركة تقوم فعلاً ببعض الوظائف التى يشير إليها اسمها – أى الدفاع عن حقوق الإنسان بمختلف الوسائل من رصد للانتهاكات وتحقيقها وتوثيقها ومخاطبة السلطات والرأى العام بشأنها وتقديم المساعدة القانونية والتأهيل لضحاياها ، وتوعية الرأى العام بشأن هذه الحقوق بشتى السبل المتاحة من نشر وإعلام وبحث وتعليم .

غير أن الأمر يصبح مخيباً للآمال ، عندما يتجنب أيضاً هذه المناقشة الملموسة ، بعض رموز حركة حقوق الإنسان الذين أسهموا فى هذه الحملة ، فما ينتظره القارئ – بل ومناضل حقوق الإنسان أيضاً – من هؤلاء ، ليس مجرد تكرار الأحكام القاطعة التى أدلى بها آخرون حول النوايا الخبيثة للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان ، والتأثيرات الخفية للتمويل الأجنبى على توجهات حركة حقوق الإنسان المحلية ، ولكن القارئ كان ينتظر منهم أن يضعوا يده على وقائع محددة ، خاصة وأنهم فى موقع المسئولية من إدارة علاقة منظماتهم بالمنظمات الدولية ، ويشاركون بحكم مواقعهم فى مناقشة عقود التمويل الأجنبى ، وأحياناً إدارة المفاوضات بأنفسهم مع المؤسسات المالية والتوقيع باسمهم على العقود .

وقد بدأت هذه الحملة فى أعقاب صدور ثلاثة تقارير حول أوضاع حقوق الإنسان فى مصر الأولى للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، والتقريرين الآخرين صدرا عن الخارجية الأمريكية ، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان الأمريكية . وتمثلت الشرارة الأولى للحملة فى التصريحات التى أدلى بها وزير الداخلية المصرى فى ١٠ فبراير ١٩٩٥ لجريدة الحياة اللندنية والتى اتهم فيها منظمات حقوق الإنسان المصرية بأنها أصبحت أداة فى أيدى الإرهابيين وأنها تتعاون مع مؤسسات دولية مشكوك فى نواياها فى مقابل الحصول على التمويل ، كما اتهم العاملين فى مجال حقوق الإنسان فى مصر بالخلط بين حقوق الإنسان والسياسة واستغلال نشاط حقوق الإنسان لتحقيق أهداف سياسية . واعتبر وزير الداخلية قيام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بالتعليق على التقارير المقدمة من الحكومة أمام لجان حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة بمثابة خروج على شيم حقوق الإنسان . وألمح إلى أن هدف هذه المنظمات هو إرضاء قوى معينة فى الخارج للحصول على دعمها تحت شعار حقوق الإنسان .

وتساءل الوزير كيف نفهم أن يدافع أنصار حقوق الإنسان عن الذين ينتهكون هذه الحقوق بأكثر الأساليب وحشية فى أعمالهم الإرهابية ، إذا كان المنطلق حقوق الإنسان حقاً ؟

وأكد وزير الداخلية على أن منظمات حقوق الإنسان التى لا أهداف سياسية لها تنتقد حكوماتها فى الداخل ، لا الخارج عندما يكون هناك محل للانتقاد .

وقد تلت تصريحات وزير الداخلية عدد من التقارير الصحفية والرسوم الكاريكاتورية فى عدد من الصحف والمجلات التى وصفت تقارير حقوق الإنسان المحلية والدولية بأنها تقارير غير منصفة وتتجه إلى تجريم أعمال الدولة ضد الجماعات المسلحة أكثر مما تتجه إلى تجريم الأعمال الإرهابية لهذه الجماعات . وأثارت بعض الصحف والمجلات الحكومية قضية تمويل المنظمات العاملة فى مجال حقوق الإنسان تحت عناوين مثيرة ، تصف هذه المؤسسات بالبوتيكات وتثير الشكوك حول استقلالها المالى ، وحول استخدام التمويل كأداة لتحقيق مصالح وأهداف جهات خارجية واتهام القائمين على هذه المنظمات بالتربح من وراء نشاط حقوق الإنسان .

إجراءات أمنية .. وقانونية وقضائية .. وحصار مالى

وواكب هذه الحملة قيام وزارة الخارجية المصرية بمخاطبة عدد من السفارات الأجنبية بالقاهرة لحثها على إبلاغ المؤسسات الممولة فى بلادها بعدم تقديم الدعم المالى والتبرعات للجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية إلا عبر وزارة الشئون الاجتماعية، كما ساهم أحد مسئولى الخارجية فى الهجوم الإعلامى على منظمات حقوق الإنسان تضمن تشكيكاً فى

مصداقية تقاريرها ووصفها بأنها جمعيات خارجة عن القانون .

ووافق الحملة أيضاً صدور مذكرة قانونية من إدارة الفتوى بوزارة العدل تقضى بأن نشاط المراكز التى تأسست كشركات مدنية غير ربحية يعتبر غير قانونى بدعوى أن هذه الشركات طالما لا تهدف إلى الربح فهى جمعيات غير مشهرة ينبغى أن تخضع إجراءات إشهارها لقانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤.

كما اتخذت السلطات فى إطار هذه الحملة عدداً من الإجراءات التى استهدفت فرض مزيد من القيود على نشاط منظمات حقوق الإنسان ، فحظرت إقامة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لدورتها التثقيفية السنوية بالاسكندرية كما أصدرت تعليمات بمنع إقامة دورة تدريبية للمحامين بمركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ، وحظرت كذلك تنظيم الدورة التدريبية واستخدام كاميرات الفيديو فى حقوق الإنسان والتى كان من المزمع تنظيمها بصورة مشتركة بين المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ولجنة المحامين لحقوق الإنسان الأمريكية . وقد كانت هذه الدورة مناسبة جديدة لتصعيد الحملة وتوسيع دائرة الاتهامات التى تطال منظمات حقوق الإنسان لتشمل التجسس ! وذلك عندما وصف وزير الداخلية فى حديث خاص إلى مجلة المصور بتاريخ ١٩٩٥/٥/٢٦ كاميرات الفيديو المتداولة فى السوق المصرى بأنها أجهزة حساسة تستطيع التقاط أى شىء وتساءل "كيف نسمح لهم بذلك ؟ ألا يمكن أن تستخدم هذه الأجهزة فى تصوير منشآت عسكرية بدون أن يعلم أحد عنها شيئاً ، أو فى تصوير منشآتنا الاستراتيجية أو الشخصيات المصرية المهمة أو المرافق العامة" ؟!

وعلى الصعيد القضائى قد خرج ملف قضية إشهار المنظمة المصرية لحقوق الإنسان للمداولة بمحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة بعد تجميد القضية لأربعة سنوات وجاء تقرير هيئة المفوضين بمجلس الدولة مؤيداً لقرار وزارة الشئون الاجتماعية برفض إشهار المنظمة بدعوى وجود جمعية مماثلة فى ذات النطاق الجغرافى للمحافظة التى يوجد بها مقر المنظمة مشيراً إلى أن هذه الجمعية حتى وإن كان نشاطها متوقفاً منذ ١٥ عاماً فإنه يمكن لأعضائها إحيائه من جديد !

مثقفون ودعاة لحقوق الإنسان يشاركون فى الحملة !

والواقع أن الحملة على منظمات حقوق الإنسان لم تقف عند حدود الدور الذى قامت به أجهزة الدولة وممثليها وإعلامها ، بل انخرط فى الجانب الإعلامى منها بعض الكتاب والصحفيين سواء من الموالين للحكومة أو حتى من المعروفين بمواقفهم المعارضة لانتهاكات حقوق الإنسان . وإذا كان من المفهوم أن يفرد بعض الكتاب فى الصحف الحكومية جانباً من مقالاتهم لتعضيد هذه الحملة ، فإن مشاركة رموز أخرى من النخبة المثقفة وبعضهم من رموز حقوق الإنسان فى هذه الحملة بصورة أو بأخرى يجسد بشكل حى إشكالية الثقافة السياسية السائدة ، حيث تجد أقساماً من هذه النخبة نفسها مدفوعة بعدائها وهواجسها تجاه الغرب إلى التضحية باعتبارات حقوق الإنسان ، كما أن بعضها ينظر إلى المخاطر التى يمثلها تنامى نفوذ تيار الإسلام السياسى باعتبارها مسوغاً كافياً للسكوت عن الانتهاكات التى يتعرض لها أنصار هذا التيار .

الملف الحملة على منظمات حقوق الإنسان

وفى هذا الإطار يمكن فهم كيف اختلطت أوراق وذرائع الحكومة وكتابها مع غيرهم من بعض رموز النخبة المثقفة .

وعلى سبيل المثال فقد تناول الكاتب المعروف عبد العظيم رمضان القضية مشيراً إلى "إن هذه الجمعيات يجب مراقبتها جيداً ، بل وإغلاقها إذا لزم الأمر" فهى تعمل على حد قوله على "تمويل المشاكل الداخلية ونجد أنها تظهر المجرمين والإرهابيين فى الداخل بمظهر المظلومين والمعذبين أمام دول العالم إرضاء للجهات المانحة للتمويل" . بينما تقول د . فوزية عبد الستار الرئيس السابق للجنة التشريعية بمجلس الشعب "إن هذه الجمعيات تعمل من وجهة نظر واحدة وهى الدفاع عن المتهمين دون أن تراعى حقوق المجنى عليهم ، وهى تهتم فقط بالمتهمين فى قضايا الإرهاب دون أن تضع نصب أعينها أنهم يحاربون حرية الرأى والاعتقاد" .

ويشير د . رفعت السعيد الأمين العام لحزب التجمع المعارض إلى "أن هناك فرقاً بين أن أركز جهودى على إظهار جهاز الأمن بشكل سيىء فى معاملته للإرهابيين الذين يسعون لتدمير البلد وينسون تماماً أن هناك حقوقاً أخرى للمواطن بشكل عام يجب الدفاع عنها " ثم ينتقل إلى قضية التمويل الخارجى قائلاً "إنه أمر غير منطقى أن تخصص الإعانات والتبرعات من الهيئات والمؤسسات الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان ، حيث أننا نجد هؤلاء القائمين على المراكز يعقدون ولائمهم وندواتهم واجتماعاتهم فى فنادق خمس نجوم وينفقون فيها ببذخ ، وأصبح من المؤكد أنها تعمل على إرضاء دافعى الدولارات ، وليس الغرض هنا الدفاع عن حقوق الإنسان" ويعلق الكاتب الصحفى عادل حمودة على مساعى لجنة المحامين لحقوق الإنسان (الأمريكية) لعقد الدورة التدريبية على استخدام كاميرات الفيديو فى رصد انتهاكات حقوق الإنسان ، بالقول "إن المخابرات الأمريكية تنكرت من قبل فى ثياب الباحثين والأكاديميين والزاهدين لتعرف كل كبيرة وصغيرة عن مصر ، وكررت المخابرات الإسرائيلية - بصورة أخرى - المسرحية نفسها . وأخشى ما أخشاه أن يعاد عرض المسرحية بملابس وديكور ومكياج بعض - لا أقول كل - منظمات حقوق الإنسان" .

وعلى صفحات المصور تناول د . محمد نور فرحات مدير مركز الدراسات القانونية باتحاد المحامين العرب وعضو مجلس إدارة المعهد العربى لحقوق الإنسان عبر سلسلة من مقالات ملف الأزمة فيقول "إن محددات التعارض بين أمن الوطن وحقوق الإنسان فى مواجهة حالات المقاومة المسلحة للدولة والمجتمع أو ما اصطلح على تسميته بالإرهاب ، تختلف عنها فى الحالات التى يشيع فيها الأمن والانصياع لحكم القانون .. القضية المتفق عليها بين الجميع أنه من غير المشروع مكافحة الخروج عن القانون بخروج مقابل على القانون ، ولكن هذه الصياغة النظرية الفاضلة والعادلة قد تتحول إلى عبارات فارغة فى خضم ملاحقة جماعات الإرهاب وسط دوى الرصاص وانفجارات العبوات الناسفة" . وحول علاقة منظمات

الملف الحملة على منظمات حقوق الإنسان

حقوق الإنسان بالخارج يرى د . نور فرحات "إن النتيجة التى تترتب على انتهاج الرؤية الداعية إلى تغليب الاستعانة بقوى الخارج ، أى بالآليات الدولية والأجنبية المتاحة ، لوقف انتهاكات حقوق الإنسان بالداخل ، تتمثل فى أخطر أمراض النخبوية .. وهى ارتماء حركة حقوق الإنسان المحلية فى أحضان الخارج لحماية حقوق الإنسان فى الداخل" .

وحول قضية التمويل الخارجى يرى د . نور فرحات أن "المشكلة ليست فى التمويل ، ولكن فى أن هذا التمويل يؤثر أحياناً على عمل المنظمات فيجرى التركيز على قضايا بعينها تهم المجتمع الغربى" .

مناخ الحملة

وقد استنفرت هذه الحملة المعادية لحركة حقوق الإنسان فى مصر جهود المعنيين بهذه الحركة ، وعقدت فى هذا الإطار ثلاث اجتماعات ضمت ممثلين لمؤسساتها وعدد من المؤسسات غير الحكومية الأخرى ولفتت البيانات الصادرة عن هذه الاجتماعات النظر إلى أن هذه الحملة تأتى فى إطار عدد من الإجراءات الحكومية التى تعزز الاتجاه الرامى إلى تقليص الهامش الديمقراطى المتاح وفرض مزيد من الحصار على مؤسسات المجتمع المدنى . وقررت الهيئات المشاركة فى هذه الاجتماعات تشكيل لجنة قانونية لإعداد رد قانونى على مذكرة وزارة العدل التى تشكك فى مشروعية المراكز التى تأسست فى إطار صيغة الشركات المدنية ، كما قرر المشاركون تشكيل هيئة دفاع مشتركة للترافع فى قضية إشهار المنظمة المصرية لحقوق الإنسان . وأكد مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى اجتماع استثنائى عقده لمناقشة هذه الحملة حرص المنظمة على سمعة مصر وهو ما يقتضى كشف الانتهاكات والمطالبة بالتحقيق فيها وإنزال العقوبات بمرتكبيها لا التغاضى عنها وفرض التعتيم الإعلامى عليها . وشدد المجلس على أن أوضاع حقوق الإنسان لم تعد شأناً داخلياً بحكم المواثيق الدولية التى صادقت عليها مصر والتى تعطى الحق للأفراد والجماعات التقدم بشكاواهم أمام لجان الأمم المتحدة وتعطى الحق للمنظمات غير الحكومية أن تتقدم بملاحظاتها حول الأداء الحكومى فى مضمار حقوق الإنسان ، وأكد على أن تقاليد المنظمة تقضى بعدم نشر أية معلومات تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان قبل التحقق منها ومخاطبة السلطات بشأنها ، وأنها تجد نفسها مضطرة فى نهاية الأمر إلى نشر هذه المعلومات إزاء تجاهل السلطات الرد عليها .

وأكد أ . محمد فائق الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان فى مقال له بالحياة فى ٢ مارس ١٩٩٥ أنه لا يرى مبرراً لهذه الحملة على الجمعيات التى تحصل على مساعدات أجنبية مشيراً إلى أنها ليست وحدها التى تحصل على هذه المساعدات التى ترد إلى آلاف من الجمعيات الأهلية ومراكز الأبحاث والجامعات المصرية والهيئات الحكومية"

وقد اعتبر هذه المقال بمثابة تصحيح للتصريحات التى كان قد أدلى بها لجريدة الحياة قبل ذلك بأسبوعين وأدرجها بعض المراقبين فى إطار الحملة ، وخاصة قوله "إن النظام العالمى الجديد يخطط إلى أن تجد هيئات المجتمع المدنى حمايتها فى المنظمات الأجنبية وتنطوى تحت لوائها وأهدافها .. وعليه يجب الحرص على أن تكون هيئات المجتمع المدنى معبرة عن مصر وملتزمة بوطنيتها وقوميتها" .

وعقب د . محمد السيد سعيد مستشار البحوث بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان على مضمون هذه الحملة فى مقال نشر بجريدة الأهالى بالقول "إن سمعة مصر لا تتعزز حقيقة سوى بأن تضرب المثل والقدوة فى إنهاء الممارسات المجافية لحقوق الإنسان .. وأن غياب الرقابة على مثل تلك الممارسات من خلال حركة لحقوق الإنسان ملتزمة ومنضبطة لتقاليد هذه الحركة هو أعظم تشويه لسمعة مصر" وفيما يخص التمويل الأجنبى ، أشار إلى أنه "لو كان قبول المنح الأجنبية سبباً كافياً لتلويث شرف وسمعة ونزاهة نشطاء حقوق الإنسان فإنه لن تبقى جهة حكومية واحدة فى مصر بريئة من هذا الاتهام الجزافى الجاهز بما فى ذلك وزارة الداخلية ذاتها" .

وأكد على أن مطالبة المنظمات غير الحكومية بالتوقف عن الاعتماد على التمويل الخارجى ينبغى أن يقابله توقف الدولة بكل مؤسساتها عن تلقى التمويل الخارجى ورفع القيود على قيام المنظمات بجمع التبرعات وبيع إصداراتها من الكتب والنشرات وهو أمر لا ينفصل عن ضرورة أن تقوم الدولة بإضفاء الصفة الشرعية على مؤسسات حركة حقوق الإنسان فى مصر " .

هل أغلق الملف ؟

كانت هذه الحملة قد شهدت ذروتها فى الشهور الخمس الأولى من العام الماضى ، ثم لوحظ أن وتيرة الحملة بدأت تهدأ ، إما بسبب أن بعض المشاركين فيها ، قد وجدوا أنه من عدم اللياقة مواصلة الهجوم على منظمات حقوق الإنسان في وقت بدأت تشن فيه الحكومة هجوماً كاسحاً على الصحافة بإصدار القانون ٩٣ ، بينما اتخذت منظمات حقوق الإنسان موقعها فى خط الدفاع الأول عن حرية الصحافة . وإما لقناعة القائمين على الحملة بأنها قد أدت أغراضها فى تلويث سمعة حركة حقوق الإنسان .

الاحتمال الثالث ، هو أن يكون منظمو الحملة والمشاركون فيها قد توصلوا إلى أن نشطاء حقوق الإنسان ليسوا جواسيساً أو عملاءً للإرهاب أو لصوصاً ، وأنهم يحاولون الاضطلاع بالمهمة التى اختاروها بدرجات متفاوتة من التوفيق . غير أن هذا الاحتمال يبدو خيالياً .

فى كل الأحوال ، فإنه بصدور هذا العدد من "سواسية" ، سيكون قد صدر التقرير السنوى الجديد لوزارة الخارجية الأمريكية عن حقوق الإنسان . ترى هل سيشعل الحملة من جديد ؟ أم سيأتى ناعماً ليظل الملف مغلقاً إلى حين شعار آخر ؟

منظمات حقوق الإنسان تحمل على الحملة

مذكرة مركز القاهرة لعلاج العلاقة المأزومة بين الدولة وحركة حقوق الإنسان

تقدم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بمذكرة إلى الدكتور أسامة الباز مستشار رئيس الجمهورية للشئون السياسية خلال الاجتماع الذى بادر المركز بترتيبه مع سيادته شارك فيه عدد من ممثلى منظمات ومراكز حقوق الإنسان فى مصر . وقد تناولت المذكرة إشكاليات العلاقة بين الدولة ومؤسسات حقوق الإنسان فى ظل افتقار هذه المؤسسات للاعتراف القانونى بها من قبل الدولة .

أشارت المذكرة إلى أن عدداً من هذه المؤسسات، فى مقدمتها المنظمتان العربية والمصرية لحقوق الإنسان وفرع منظمة العفو الدولية بمصر تواجه مشكلات فى إشهارها طبقاً لقانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، إما لأن طبيعة نشاطها يتجاوز نطاق هذا القانون ، أو أن بعضها لا يمكن أن يخضع له بحكم طبيعة نشاطه الإقليمى أو الدولى – كما أن المؤسسات الأخرى التى سجلت كشركات مدنية نتيجة عدم تواؤم نشاطها مع قانون الجمعيات ،، تواجه بدورها مشكلة الافتقار للاعتراف القانونى بشكل أو بآخر خاصة بعد صدور مذكرة من وزارة العدل فى يناير ١٩٩٥ تطعن فى الصيغة القانونية للشركات المدنية غير الربحية ، وتعتبر إشهار العديد من مؤسسات حقوق الإنسان فى إطار هذه الصيغة نوعاً من التحايل على القانون الأمر الذى يضعها فى عداد الجمعيات غير المشهرة .

وأشارت المذكرة إلى أنه رغم المطاعن المثارة على الوضع القانونى لمؤسسات حقوق الإنسان ، إلا أنها لم تقف حائلاً دون مباشرة هذه المؤسسات لنشاطها بدرجات متفاوته من الحرية ، وهو ما يشير إلى أن الدولة قد غلّبت – لوقت قريب – اعتبارات الحكمة السياسية فى تعاملها مع نشاط هذه المؤسسات .

وأضافت بأن آمالاً كباراً بدأت تنتعش فيما يتعلق بمستقبل حقوق الإنسان فى مصر فى ضوء نجاح أجهزة الأمن فى إحكام الحصار على النشاط الإرهابى ، مشيرة إلى أن هزيمة الإرهاب تعنى تحجيم أحد أهم مصادر انتهاكات حقوق الإنسان التى تمارسها الجماعات الإسلامية المسلحة ، كما تعنى أيضاً أن الانتهاكات المرتكبة من قبل أجهزة الأمن أو السلطات فى إطار مواجهتها لهذه الجماعات ستتوقف أو تتراجع ، وهو ما يقود إلى التفاؤل بخلق مناخ موات لعلاقة إيجابية بين الدولة ومؤسسات حقوق الإنسان .

على أن الأمور – كما تشير المذكرة – سارت فى اتجاه معاكس وجد تعبيره فى عدد من المظاهر التى شملت اتخاذ وزارة الخارجية المصرية موقفاً متشدداً من المراكز والهيئات التى تأسست كشركات مدنية وقيامها بحث مؤسسات التمويل على عدم تمويل المنظمات غير المسجلة فى إطار القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤، ومنع عقد الجمعية العمومية لمجموعات العفو الدولية بمصر، وتجميد قنوات الاتصال بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والتراجع عن السماح للجنة المحامين لحقوق الإنسان بتنظيم دورة تدريبية إقليمية حول استخدام الفيديو فى حقوق الإنسان .

وأكدت المذكرة أن مؤسسات حقوق الإنسان برهنت على مستوى صارم من الحيادية السياسية ، فلم تحجب تقاريرها قسوة انتهاكات أجهزة الأمن لحقوق الإنسان ضد المشتبه فى انتمائهم لجماعات الإسلام السياسى المسلحة ولا انتهاك هذه الجماعات ذاتها لحقوق الإنسان ، وهو ما وثقته العديد من إصدارات المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، وأضافت المذكرة إلى ذلك أن هذه المنظمة هى التى وضعت على أجندة الحركة العالمية لحقوق الإنسان ما أسمته انتهاكات الأطراف غير الحكومية لحقوق الإنسان وأدارت حواراً منذ سنوات مع المنظمات الدولية التى بدأت تدرجه فى تقاريرها عن مصر وغيرها.

وأوضحت المذكرة أن الموقف الراهن قد يرجح اعتقاد البعض بأن تطور مجتمع مدنى مستقل ليس من مصلحة الدولة ، سواء للتخوفات التى يثيرها هذا التطور والمتعلقة بمحاولة الجماعات والتنظيمات الأصولية اختراق المؤسسات المستقلة للمجتمع المدنى وتسييرها لصالح الانقلاب على الدولة المدنية ، أو لخشية الدولة من العجز عن السيطرة على توجهات المجتمع المدنى فى حالة نضوجه وحصوله على قوة دفع معقولة خارج الأطر القانونية التقليدية. وأكدت المذكرة أن هذه الاعتبارات لا تقف على أرض موضوعية ، فالثابت أن الاتجاهات الإسلامية قد نجحت بالفعل فى اختراق – لا المجتمع المدنى فحسب بل – الدولة أيضاً وجهازها الأساسى كما أن القيود على المنظمات الشعبية وغير الرسمية لا تؤدى إلى سيطرة الدولة على اتجاهات تطور المجتمع المدنى ، بل تؤدى إلى خنق الأشكال العلنية من النشاط الدينى دون أن تقطع الطريق بالضرورة على الفعاليات المدنية التى تضطر للنمو بأشكال أخرى غير صحية .

وخلصت المذكرة إلى أن القيود الراهنة على تطور المجتمع المدنى تنصرف أساساً إلى التضييق على الاتجاهات العقلانية والمدنية والديمقراطية التى تلتقى مع الدولة فى جوانب جوهرية من فكرها السياسى ونشاطها العملى والتى ثبت أنها خط الدفاع الحقيقى عن الدولة المدنية فى مصر.

ودعت المذكرة إلى ضرورة أن تطوى الدولة صفحة العلاقات المضطربة والمأزومة مع منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية ، وطرحت للبحث عدداً من الاقتراحات فى مقدمتها :

١ – تكوين مجموعة عمل قانونية تعمل على وضع صيغة تتيح الاعتراف القانونى بالمنظمتين المصرية والعربية لحقوق الإنسان ، وتزيح العقبات الجديدة التى توضع الآن أمام المنظمات الأخرى المسجلة بشكل قانونى .

٢ – إنشاء قنوات اتصال مؤسسية بين مؤسسات حقوق الإنسان والوزارات المعنية بما يسمح بتدفق المعلومات والتشاور والتعاون والتنسيق .

٣ – وضع آلية خاصة للتشاور قبل إصدار التقارير الصادرة من الحكومة إلى لجان حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ، أو تلك الصادرة إلى الرأى العام من المنظمات المعنية بمراقبة حقوق الإنسان ، بما يساعد على خروجها بأفضل صورة ممكنة وأقصى درجة ممكنة من التوازن والمهنية والموضوعية.

٤ – إنشاء منصب المفوض الخاص بحقوق الإنسان ، والذى يتلقى شكاوى المواطنين والمنظمات غير الحكومية ويتمتع بصلاحيات تتيح له التحرك الفورى والوصول إلى مصادر المعلومات ومخاطبة الرأى العام بنتائج التحقيق ، على أن يكون من بين الشخصيات المعروفة بنزاهتها وتجردها واستقلاليتها التامة عن كافة الاتجاهات السياسية .

الكنيسة المصرية وحقوق الإنسان

يولى مجلس الكنائس العالمى اهتماماً كبيراً بقضية حقوق الإنسان ، وبمفهوم كل كنيسة عن حقوق الإنسان ، وأهم الحقوق التى تتبناها وعملها الفعلى لترسيخ هذه المفاهيم والحقوق ، ويعمل المجلس على تبادل خبرات الكنائس المختلفة فى هذا المجال ، وذلك منذ أول اجتماع عقده لتناول هذه القضية فى سنة ١٩٧٤ .

انطلاقاً من هذا الاهتمام نحاول التعرف على موقف الكنيسة المصرية من حقوق الإنسان .

تنتمى الكنيسة المصرية إلى ثلاثة مذاهب رئيسية .. الكنيسة الأرثوذكسية (القبطية) ، وهى تمثل غالبية المسيحيين فى مصر ، والكنيسة الكاثوليكية وهى تتبع الفاتيكان ، ثم الكنيسة الإنجيلية.

وبالرغم من أن الكنيسة الأرثوذكسية هى أكبر الكنائس فى مصر ، إلا أنه لم تقع تحت أيدينا أية كتابات تعبر عن رؤيتها لقضية حقوق الإنسان وهو مالم ينفه عدد من الشخصيات القبطية التى تم الحوار معها حول هذا الموضوع .

أما الكنيسة الإنجيلية ، فمن خلال إصدارات الهيئة الإنجيلية ، نجد أن هناك اهتماماً بقضايا الحق فى التنمية ، وحقوق الطفل ، وحقوق المعوقين والبيئة وحقوق المرأة ، غير أنه لا تتوافر معلومات عن نشاط عملى فى هذا المجال .

أما الكنيسة الكاثوليكية ، فنجد أن هناك عدة كتابات توضح رؤيتها سواء على مستوى الفاتيكان أو على مستوى الكنيسة الكاثوليكية فى مصر ، أو على مستوى كنائس الشرق ككل ، وقد مر موقف الكنيسة الكاثوليكية بعدة محطات ، ففى البداية كان اعتراضها على فكر حقوق الإنسان ناجماً عن أن الإنسان هو الذى يشرع وليس الله ، ومع ذلك فإن موقفها اتجه للتطور مع سقوط النظام الإقطاعى فى أوروبا وانفصال الكنيسة عن الدولة .

وفى عام ١٨٩١ نلاحظ أن البابا لاوون قد تبنى فى رسالته بعض الحقوق الهامة مثل حق الملكية الخاصة ، وحق إنشاء تنظيمات مهنية ، والحق فى أجر عادل وفى ساعات عمل محددة وفى وقت راحة .

وعند صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عن الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨ كان للكنيسة الكاثوليكية اعتراضان أساسيان على الإعلان :

١ – أن هذه الحقوق لا تتخذ من الله مرجعاً لكرامة الإنسان .

٢ – حرية الإنسان المطلقة فى تغيير مبادئه التى التزم بها قد تشجع على الطلاق ، ولا طلاق فى المسيحية .

إلا أن الموقف بدأ يتحول إلى موقف إيجابى وذلك عندما أعلن البابا يوحنا بولس الثالث والعشرون١٩٦٣ بأن "أهم ما أنجزته الأمم المتحدة هو إعلانها لحقوق الإنسان" .

كما نجده يتبنى فى رسالته ١٩٩١ حقوقاً أخرى ، منها الحق فى الحياة ، حق المعرفة والمشاركة ، الحق فى التنمية.

وفى رسالة مجلس بطاركة الشرق الكاثوليك الصادرة عن اجتماعه فى مايو ١٩٩٣ بعمان تحت عنوان "معاً أمام الله .. فى سبيل الإنسان والمجتمع" نجد أن هناك رؤية أكثر وضوحاً حول بعض الحقوق مثل الحق فى المشاركة ، حرية الرأى والتعبير ، حق المواطنة ، الديمقراطية وفى مصر وفى بادرة هى الأولى من نوعها خصصت مجلة "رسالة الكنيسة" الصادرة عن بطريركية الأقباط الكاثوليك أحد أعدادها (عام ١٩٩٣) لقضية حقوق الإنسان .. وفى هذا العدد الريادى نجد المطران يوحنا قلته (النائب البطريركى فى مصر) يتحدث باستفاضة عن عدد من أكثر قضايا حقوق الإنسان حيوية وهى الحق فى الحياة ، حرية العقيدة الدينية ، حرية الرأى والتعبير ، المساواة بين المرأة والرجل ، وحقوق الطفل .

أما على مستوى النشاط العملى فقد عقدت اللجنة المسكونية للشباب – والتى تضم الكنائس الثلاث – مؤتمراً بعنوان "الكنيسة وحقوق الإنسان" فى الاسكندرية فى ١٩٩٥/٨/٢٠ ومن خلال الأوراق المقدمة فى المؤتمر نستطيع القول أن المساهمة المتبلورة كانت للكنيسة الكاثوليكية ، وهو ما يتسق مع الدور الديناميكى الذى تضطلع به لجنة العدالة والسلام ، فى مجال العمل العام فى مصر ، وفى دعم الحوار التعددى بشكل خاص .

وعلى صعيد انتهاكات حقوق المسيحيين ، من الملاحظ أن شخصيات شبه رسمية تعبر عن الكنيسة القبطية تقوم بتحويل الشكاوى فى هذا المجال إلى مركز حقوق الإنسان المصرى لتدعيم الوحدة الوطنية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان .

وأخيراً ، فنحن نأمل أن تشهد الفترة القادمة اهتماماً أكبر من قبل الكنيسة المصرية "بمذاهبها المختلفة" بقضية حقوق الإنسان بما يتسق مع دورها الرعوى الذى يستهدف فى النهاية سعادة الإنسان وخيره .

تمويل الجمعيات الأهلية
قضية تختلط فيها الأوراق

بدعوة من جمعية مصر للتنمية ، ورابطة المرأة العربية والإفريقية ، ومنظمة اليونيسيف شارك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان فى ورشة العمل التى نظمتها هذه الهيئات فى يونيو الماضى حول علاقة الجمعيات الأهلية بالهيئات التمويلية . وقد تضمن جدول أعمال الورشة مناقشة المعايير والأولويات المشتركة بين الجمعيات الأهلية وهيئات التمويل وكيفية تحديد هذه المعايير ، ومخاوف التبعية التى يمكن أن تنشأ فى ظل غياب استراتيجية عمل واضحة لدى بعض الجمعيات للاستفادة بالتمويل فيما يخدم احتياجات المجتمع .

وقد بدت مداولات الورشة وبعض توصياتها غير منبتة الصلة بالتوجهات الحكومية تجاه المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان على وجه الخصوص، والتى وجدت فى التمويل الخارجى للمنظمات مدخلاً للتشهير بها ووصمها بالتبعية والعمل لخدمة مصالح جهات خارجية من جانب، فى نفس الوقت الذى سعت فيه إلى فرض مزيد من الحصار على المنظمات غير الحكومية بالضغط على هيئات التمويل وحثها على التوقف عن تمويل أية مؤسسات غير مشهرة فى إطار قانون الجمعيات .

كما عكس جانب من هذه المداولات الموقف المتحفظ لأقسام من النخبة المثقفة من قبول التمويل الأجنبى والذى يجد جانباً من تفسيره فى العداء التاريخى للغرب والمعايير المزدوجة التى يعالج بها الغرب العديد من قضايا حقوق الإنسان فى البلدان العربية

فى هذا الإطار ، لم يكن غريباً أن يصر بعض المشاركين ومنظمو الندوة على أن تتضمن توصيات الورشة "الدعوة لتشكيل هيئة وطنية تعمل كوسيط بين الهيئات التمويلية والجمعيات الأهلية" وقصر تناول قضية التمويل على الجمعيات الأهلية الخاضعة لقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ باعتبار أن الأشكال القانونية الأخرى كالشركات المدنية غير الربحية لا تدخل ضمن المؤسسات الأهلية والمطالبة بـ"وضع استراتيجية عامة للمؤسسات الأهلية" فى إطار ما يسمى بـ"الأجندة الوطنية" .

ولم يكن غريباً أيضاً أن تتسم المناقشات حول التمويل بطابع الاتهامات الجاهزة من قبيل "النخب المدنية بوق للهيئات التمويلية" وأن التمويل أدى إلى "تحول العمل التطوعى إلى عمل نفعى" والإشارات إلى "إفساد النخبة" ، و"مافيا البحوث" وأن هيئات التمويل تفرض أجندتها على المؤسسات الأهلية على أن ذلك لم يمنع من بروز بعض الآراء التى تعاملت بموضوعية مع قضية التمويل الأجنبى حيث نوهت بعض المداخلات إلى ضرورة أن تعطى هيئات التمويل الاهتمام الأكبر لتدريب وتأهيل القائمين على العمل الأهلى وليس لتمويل المؤتمرات . وأكد البعض على أن معالجة قضية التمويل تقتضى النظر فى مشكلات التمويل الحالى وتتطلب العمل على رفع الحظر المفروض على الجمعيات فيما يتعلق بجمع التبرعات ، ورفع كافة القيود القانونية على العمل الأهلى .

وأكدت بعض المداخلات على أن تقوم المنظمات الأهلية الديمقراطية على العمل التطوعى بصفة أساسية ، وأن هذه المنظمات يمكنها أن تتلقى دعماً مالياً وفق ضوابط وشروط صارمة تتضمن رفض أى دعم مالى من منظمات أو أفراد يربطون دعمهم بشروط تتعلق بسياسة المنظمة أو توجهاتها ، ورفض أى دعم مالى للتوجهات والأهداف الأساسية لمنظمات العمل الأهلى، وإعمال مبدأ الشفافية التامة بأن تعلن المنظمات عن كافة المبالغ التى تتلقاها وجهات تمويلها وأوجه الإنفاق ، وتقر بمبدأ الرقابة والمحاسبة المتبادلة فيما بينها ، وأن يكون التقشف هو المبدأ العام للإنفاق فى منظمات العمل الأهلى .

حماية حقوق الإنسان ليست مهمة المنظمات غير الحكومية !

صرح السفير عادل الصفتى وكيل أول وزارة الخارجية المصرية بأن الحكومات هى صاحبة الاختصاص الأصيل فى حماية حقوق الإنسان ، وأن دور المنظمات غير الحكومية المعنية ينحصر فى أعمال التوعية والنشر .

جاء ذلك فى كلمة أمام الاحتفال الذى أقامته المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى القاهرة فى أكتوبر الماضى ، والذى تحدث فيه أيضاً محمد فائق الأمين العام للمنظمة ، ومفيد شهاب رئيس جمعية أنصار حقوق الإنسان شبه الحكومية ، ومصطفى كامل السيد أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة .

ثقافة العمل الأهلى

تواجه المجتمع المدنى فى العالم العربى إشكاليات عديدة ، من بينها أن الجمعيات الأهلية والتنظيمات المدنية لم تطور بعد آليات ديمقراطية للتعامل فيما بينها أو للتعامل داخلها ، حتى أنه يمكن القول أن أزمة العمل الأهلى فى مصر هى أزمة ثقافية لها جوانب قانونية وسياسية واقتصادية .

كان هذا هو أحد جوانب المحاضرة التى ألقاها د. محمد السيد سعيد فى ندوة "المجتمع المدنى والديمقراطية" التى نظمها مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان بمعرض القاهرة الدولى للكتاب فى العام الماضى . أوضح د. محمد السيد سعيد أن أطروحات تعزيز المجتمع المدنى تكتسب أهمية قصوى فى حالات التحول الديمقراطى لأن المجتمع المدنى يلعب فى هذه الحالة دوراً أساسياً فى تحريك عجلة الديمقراطية وأضاف بأنه من غير المتصور قيام المجتمع المدنى بهذا الدور إذا كان يتوفر لديه ميراث مقبول من الممارسة الديمقراطية . وأشار فى هذا الصدد إلى أن الجمعيات الأهلية فى مصر مثلاً تعانى من ضعف بنائها المؤسسى وضعف استقلالها المادى وخضوعها لمعوقات قانونية عديدة وخاصة القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ (قانون الجمعيات) فضلاً عن أن تقاليد العمل الأهلى فى مصر هى تقاليد تسلطية ، فرؤساء الجمعيات الأهلية لا يتم انتخابهم دورياً بل يظلون فى مواقعهم أحياناً مدى الحياة .

وفيما يتعلق بمعالجة إشكالية العمل الأهلى فى مصر ، أشار د. سعيد إلى عدد من الحلول ، منها الحل القانونى وهو يتلخص فى تغيير القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، الحل السياسى القائم على مبدأ الحل الوسط وهو يتلخص فى التوافق بين الحكومة والقطاع الأهلى من أجل إعطاء التنظيمات الأهلية دوراً أكبر فى صنع القرارات . وهناك أيضا الحل الثقافى ، وهو يعنى خلق ثقافة ديمقراطية من خلال وداخل العمل الأهلى تقوم على القبول بحل التناقضات بصورة سلمية والتخلى عن ثقافة التربص ، والانسجام مع مبادئ الديمقراطية ، وإحياء الاهتمام الجماهيرى بالعمل الأهلى ، والاقتراب من ثقافة الحلول الوسط القائمة على اختيارات سياسية وأخلاقية ، والتخلى عن ظاهرة الاحتجاج بالانسحاب وثقافة الاستيلاء على التنظيمات الأهلية ، والقضاء على الطفيلية السياسية وإحياء النمط التعاونى فى السياسة القائمة على مشاركة الجماهير مع جهاز الدولة فى تحمل الأعباء والمسئوليات .

* * *

الإصلاح الجنائى .. ومنع الجريمة

ألقى الأستاذ أحمد عثمانى رئيس المنظمة الدولية للإصلاح الجنائى وعضو أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان محاضرة بمقر المركز تناولت "قضايا مؤتمر منع الجريمة وعملية الاصلاح الجنائى" . وقد استهل عثمانى محاضرته بالتعريف بالمنظمة الدولية للإصلاح الجنائى مشيراً إلى إنها لم تشارك من قبل فى المؤتمرات الدولية لمنع الجريمة باعتبار أنها مؤتمرات حكومية يسودها التوجه العقابى بصورة أكبر من التوجه الاصلاحى ، وموضحاً أن قرار مشاركة المنظمة فى المؤتمر الأخير بالقاهرة جاء بغية استكمال الجهود التى بذلتها من أجل وضع القواعد الدنيا لمعاملة السجناء – المعتمدة من مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين عام ١٩٥٥ – موضع التطبيق . وأشار فى هذه الصدد إلى أن جهود منظمته قد أثمرت فى هذا المجال عن إعداد كتيب تثقيفى لإعانة المسئولين والمنظمات غير الحكومية على تطبيق هذه القواعد . وأضاف بأنه سيكون من اليسير ترجمة الكتيب والترويج له خاصة بعد تقدم الحكومة الهولندية بمشروع قرار يقضى بالاستعانة به كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة .

وأعرب عثمانى عن مخاوفه من تركيز الحكومات فى مؤتمر القاهرة على الجريمة والعقاب وإتخاذ ميكانيزمات جديدة لمواجهة الجريمة عبر الوطنية واعتماد قرائن لم تكن مقبوله من قبل كالقرائن السمعية والبصرية ، وأضاف أن هذه التوجهات الحكومية تكتسب مزيداً من الخطورة فى ظل رفض الحكومات ربط توجهاتها بمراعاة ضمانات حقوق الإنسان ، بل وتعمل على التحلل من التزاماتها السابقة فى هذا الشأن .

وأوضح عثمانى أن هناك عديداً من الأفكار الحديثة المتعلقة بالعقوبة كفلسفة أو تطبيق ، ومع ذلك فإن غالبية البلدان العربية ما تزال أسيرة تصورات قديمة . وأشار فى هذه الصدد إلى أن مساعى المنظمة الدولية للإصلاح الجنائى للتحرك والقيام بدور ملموس فى البلدان العربية يواجه صعوبات شديدة نتيجة لغياب الدراسات المتعلقة بهذا الشأن فى المنطقة العربية ، فضلاً عن التضييق الشديد الذى يمارس على المنظمات غير الحكومية .

الجدير بالذكر أن المنظمة الدولية للإصلاح الجنائى قد تأسست كمنظمة دولية غير حكومية فى لندن فى نوفمبر ١٩٨٩ وهى تهدف إلى تحقيق الإصلاح الجنائى آخذه فى الاعتبار الأطر الثقافية المختلفة ، وهى تسعى فى هذا الإطار إلى أعمال وتطوير المواثيق الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بتطبيق القانون وأوضاع ولوائح السجون ، وإلغاء جميع أشكال التمييز المنافية للعدل والأخلاق . فى جميع الإجراءات الجزائية ، وإلغاء عقوبة الإعدام والحد من اللجوء إلى عقوبة السجن ، وتطبيق العقوبات البناءة التى لا تسلب الحرية وتشجع على الاندماج الاجتماعى مع مراعاة مصالح الضحايا .

تحديات حركة حقوق الإنسان فى العالم العربى*

بهى الدين حسن

ولدت حركة حقوق الإنسان فى العالم العربى فى النصف الثانى من السبعينيات ، حيث نشأت أربع منظمات واحدة فى فلسطين، والثانية فى تونس ، وإثنتان فى مصر . بينما ما زالت "الحق" الفلسطينية تعتبر من أكثر منظمات حقوق الإنسان العربية ديناميكية، فإن التونسية تمر بأزمة عنيفة فى إطار الاستقطاب الحاد بين الأصوليين والحكومة ، وسقطت إحدى المنظمتين المصريتين فى يد الحكومة المصرية وانكمشت الثانية فى إطارها المحلى الضيق – مدينة الإسكندرية – لتنبعث حركة حقوق إنسان جديدة فى مصر منذ نحو عشر سنوات بتأسيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان . ويلخص ميلاد واندثار وأزمات وحياة المنظمات الأربع بشكل أو بأخر ، مسار وشروط عمل حركة حقوق الإنسان فى العالم العربى .

تضم الآن حركة حقوق الإنسان فى العالم العربى أكثر من ٢٥ منظمة قطرية وثلاث منظمات إقليمية ، هم المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، والمعهد العربى لحقوق الإنسان ، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، بالإضافة الى عدد غير محدد من المنظمات الصغيرة فى كل من فلسطين ولبنان . وهناك عدد من مراكز حقوق الإنسان فى الجامعات ، ولجان الحريات وحقوق الإنسان فى عدد من النقابات والاتحادات الإقليمية المهنية العربية، ومجموعات لمنظمة العفو الدولية فى خمسة بلدان عربية ، ويعمل نحو ٨٠٪ من هذه المنظمات فى مجال الرصد والرقابة وحماية حقوق الإنسان ، بينما يركز الباقى على مهام التوعية والتعليم والمساعدة القانونية وتأهيل الضحايا . وقد جاء ميلاد حركة حقوق الإنسان مواكباً للحظة تاريخية هامة ، وهى دخول العهدين الدوليين لحقوق الإنسان حيز النفاذ ثم ترجمتهما إلى عشرات الإعلانات والإتفاقيات المفصلة التى تغطى مختلف جوانب حقوق الإنسان ، ولتصبح حقوق الإنسان شيئا فشيئا قضية عالمية ، وتتأكد حقيقة أن حمايتها تتطلب قبل كل شئ حركة عالمية تضامنية انطلاقا من وحدة المبدأ ، ومن محدودية قدرة أى منظمة محلية على مواجهة حكومتها الاستبدادية .

و يمكن القول أن ميلاد حركة حقوق الإنسان العربية قد جاء تلبية لاعتبارات موضوعية :

١ – تزايد الوعى العام بقيمة الديمقراطية وحقوق الإنسان على ضوء الفشل المزمن للأنظمة السياسية العربية التى قدمت قيم العدالة الاجتماعية والتحرر الوطنى كمبرر للتضحية بحقوق الإنسان .

٢ – عجز الأحزاب السياسية عن استيعاب المتغيرات الهائلة التى جرت خلال العقود الثلاثة الأخيرة .

٣ – صعود حركة الإسلام السياسى فى العالم العربى ، بأجندتها التى تبشر بلون جديد من القيود على حريات الرأى والتعبير والدين والعقيدة والمرأة .

٤ – إرهاصات الاستقطاب العنيف بين النظم الحاكمة العربية والحركة الإسلامية .

٥ – تزايد حساسية عدد من الأنظمة العربية لصورتها الخارجية أمام المجتمع الدولى ، ولنقد سجلها فى مجال حقوق الإنسان فى الخارج .

غير أن هناك عوامل أكثر أهمية تلعب دورا هاماً فى تحديد مستقبل هذه الحركة بشكل عام أو فى كل بلد على حدة . وهذه العوامل هى :

١ – الافتقار إلى الشرعية القانونية .

٢ – الافتقار إلى الشرعية السياسية نتيجة النظرة السائدة إليها إما باعتبارها امتداداً لجسم خارجى ، أو باعتبارها رديفاً للمعارضة السياسية .

٣ – الافتقار إلى الشرعية الثقافية ، والافتقار إلى قاعدة اجتماعية وذلك نتيجة تدنى قيمة الديمقراطية فى الثقافة السياسية السائدة لصالح قيم التحرر الوطنى والعدل الاجتماعى ، وضعف التيار السياسى الليبرالى ، وفقدان الثقة بين الحركة والتيارين الماركسى والقومى اللذين لهما وزن وتأثير كبيران فى الساحة السياسية والثقافية ، فضلا عن العداء الشديد الذى يكنه التيار الإسلامى للحركة ومواجهته لها بأجندة بديلة لحقوق الإنسان وجهوده لإنشاء حركة بديلة ، ويفاقم من تأثير هذه العوامل الحرب الضارية التى تواجهها الحركة من الحكومات وأثرها فى إجهاض الجهود المضنية للبناء التراكمى البطئ لنواة قاعدة اجتماعية لها من جانب ، وضعف الثقافة المدنية وحداثة المجتمع المدنى العربى وهشاشة مؤسساته بحيث يعجز عن تقديم الحماية والقاعدة لها من جانب آخر .

وتؤدى هذه المعطيات إلى وضع الحركة العربية الناشئة لحقوق الإنسان أمام خيارات صعبة ومريرة بشكل يومى تشمل التهادن مع الحكومات لصالح ضرب ما يعتبره البعض أكثر خطراً ، أى الاسلام السياسى، أو التهادن مع الاجندة الفكرية والأيدلوجية للإسلام السياسى فى مجال حقوق الإنسان، حتى لا تنعزل عن المجتمع الذى يتعرض لعملية أسلمة سياسية وأيديولوجية متنامية ، أو التحالف مع أحزاب المعارضة السياسية، وأحياناً الإلتحام بها عضوياً .

ويقود هذا الوضع الصعب إلى تعريض الحركة إلى مخاطر جمه تتمثل فى الإضرار بمهام البناء المؤسسى الداخلى وإتقان أساليب الإدارة الحديثة ، وسقوط مهمة التعليم وتحويلها إلى تلقين مقطوع الصلة بالتحديات اليومية للحركة، والعجز عن وضع استراتيجية متكاملة للتفاعل مع هذه المعطيات، والاستغراق فى تفاصيل العمل اليومى والمجابهة اليومية.

وتقود هذه المعطيات إلى ضرورة وضع الاستراتيجية المناسبة لمجابهة المخاطر التى ترتبها هذه الخيارات الصعبة والتى تؤدى إلى الاضرار بمهام البناء الداخلى لمؤسسات الحركة واستنزافها فى تفاصيل العمل اليومى .

* موجز لتقرير عرضه الكاتب على الاجتماع التشاورى الإقليمى الذى نظمه مجلس الكنائس العالمى ومجلس كنائس الشرق الأوسط حول نشاط الكنائس فى مجال حقوق الإنسان ، ليماسول – قبرص من ١ – ٥ ديسمبر ١٩٩٥ .

إشكاليات حركة حقوق الإنسان

طـه إبراهيـم*

ينبغى النظر إلى أن إشكالية حركة حقوق الإنسان مع الدولة هى إشكالية كامنة فى طبيعة حقوق الإنسان نفسها . فغالبية هذه الحقوق ، أما أن تنتزع من الدولة ، أو تؤكد فى مواجهتها . وإذا كانت الدولة غير ديمقراطية فلا سبيل أمام نشطاء الحركة سوى الالتحام مع المناضلين المطالبين بالديمقراطية سواء وسط الحركة السياسية أو بين قوى الجماعات غير الحكومية .

وبطبيعة الحال فإننا لا نناقش "مؤسسة الدولة" كمفهوم تجريدى ، ولكننا نتحدث عن الدولة العربية التى يسيطر عليها العقل العربى المسلم . وهو ما يقودنا إلى إشكالية أخطر وأكثر تعقيداً ، حيث تشكل هذا العقل بمنهج علم أصول الفقه الإسلامى، هو منهج صورى شكلى يتأسس على منطق اللغة العربية وليس على منهج الفكر القرآنى . والاشكالية هنا أنه يرفض الإقرار بأهم ركائز حقوق الإنسان . . حق المساواة سواء بين الذكر والأنثى ، أو المسلم وغير المسلم ، أو حتى بين المسلمين أنفسهم إذا كان البعض لا يؤمن بالمذهب السائد فى الدولة . . وكذلك حرية العقيدة والحق فى الديمقراطية الانتخابية والحصانة من العقوبات القاسية أو الا إنسانية والحق فى سيادة حكم القانون وحرية الرأى والتعبير .

الأصول السلفية ضد حقوق الإنسان

لقد أفضت هيمنة الاصولية السلفية على العقل العربى فى السودان – كما جاء بتقرير المقرر الخاص المعين من قبل لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة – إلى قيام حكومة الجبهة الاسلامية بتقنين إنتهاكات حقوق الانسان فى قانونها الجنائى بتبنيها عقوبة الردة وإشاعتها لعقوبات الجلد والقطع ، والقطع من خلاف والرجم والصلب ، وبجعلها الدين كما يحدده القاضى معياراً للسلوك الانسانى والفنون والآداب العامة والزى.

وفى وقت سابق شنق المفكر الاسلامى السودانى محمود محمد طه لرفضه للمبادئ الأصولية السلفية واستخدام الادوات الصوفية ليتفادى الزامية النصوص التى تتعارض مع حقوق الإنسان .

وفى الجزائر يمكن القول بأن عشرات الصحفيين قد قتلوا بذات منطلقات العقل الأصولى السلفى ، وها هو الإرهاب فى مصر يصدر من ذات منطلقات الأصولية السلفية التى تبشر بها المؤسسة الدينية الرسمية للدولة ، وبالتالى لم يكن غريباً أن ترفع دعوى التفريق بين د.نصر حامد أبو زيد وزوجته بدعوى ردة الزوج والترويج فى كتبه للخروج عن الاسلام .

وفى تقديرى أن معالجة هذه الاشكالية الخطيرة يمكن أن تجرى من خلال برنامجين ، أحدهما طويل المدى يتمثل فى العمل على إبتداع نظريات ومفاهيم تنجح بأصالة – وليس بتلفيق – فى جعل حقوق الإنسان جزءاً من نسيج العقل العربى المسلم .

أما البرنامج الآخر فهو برنامج عاجل تتمثل ملامحه فيما يلى :

أولاً : ١ – سعى حركة حقوق الإنسان للتغلغل فى نسيج المجتمع العربى المسلم ، سواء وسط القوى السياسية الديمقراطية أو الصحافة أو الجمعيات الأهلية غير الحكومية أو فى المساجد أو الكنائس ، وأن تعمل على استقطاب عدد من الأئمة ينشرون ويروجون ويفسرون ما تعنيه حقوق الإنسان بخطاب غير تصادمى مع العقل المسلم ، والعمل كذلك على عقد الندوات وورش العمل لكافة هذه القوى لتمليكها جوهر حقوق الإنسان .

٢ – سعى الحركة إلى إقناع الدولة بإدخال حقوق الإنسان كمادة اساسية فى برامج التعليم الأساسى أو الجامعى والعمل على اقناع اساتذة الجامعات على استخدام مصطلحات حقوق الإنسان فى تقديم فقه المواد ذات الصلة بحقوق الإنسان .

ثانياً : ضرورة أن تتعامل الحركة بمرونة واعية مع اشكالية نسبية حقوق الانسان والقيود التى ترد عليها ، وكذلك مع اشكالية محددات الدولة الاقتصادية والأمنية فى كفالة حقوق الإنسان وذلك لكى تتمكن الحركة من تخفيف استعداء الدولة عليها وتنطلق هذه النظرة من إدراك أن غالبية حقوق الإنسان تتسم بالنسبية . أما الحقوق المطلقة فهى قليلة وفى مقدمتها الحصانة من الاستعباد أو التعذيب ، وحق الاعتراف بالشخصية القانونية للإنسان ، والمساواة أمام القانون . ويسمح فقه حقوق الإنسان أن يقيد أو ينظم كافة الحقوق النسبية . وفى بلداننا العربية المسلمة يجب الا نأخذ دولنا بمعايير وضوابط الدول الغربية حول الشرائح التى يتم التغول عليها فى سبيل تنظيم الحق أو الحرية ، وذلك انطلاقنا من تباين الأوضاع الإقتصادية والاختلاف النوعى فى الوعى الغربى عن وعى العقل العربى المسلم ، ولا يعنى ذلك بأى حال من الأحوال التهاون إزاء اهدار الحق كله أو أجزاء أساسية منه .

ثالثاً : على نشطاء حقوق الإنسان الالتفات إلى الخطأ الذى يقع فيه بعضهم وهو الدعوة للديمقراطية الليبرالية ، فإذا كانت هذه الديمقراطية تقر بكل الحقوق والحريات الواردة فى العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ، فإنها ترفض الإعتراف بمعظم الحقوق الواردة فى العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية . ومن ثم ينبغى الترويج للديمقراطية الإنسانية التى تكفل فى ظلها كافة الحقوق والحريات الأساسية المتضمنة فى كافة المواثيق الدولية .

***

* مدير مركز المعلومات والدراسات الاستراتيجية السودانية وقد تقدم بهذه الورقة للمركز فى إطار صالون ابن رشد الذى خصص لمناقشة "حركة حقوق الإنسان .. إشكالية العلاقة بالدولة وبالنخبة المثقفة" وذلك فى مارس ١٩٩٥ .

نحو رؤية إستراتيجية جديدة للحركة العربية لحقوق الإنسان

د . محمد السيد سعيد *

هلا نهاية عقد الستينات بدأت حركة حقوق الإنسان فى بلورة تقاليد كفاحية للعمل الحقوقى . ويشكل مجموع هذه التقاليد رؤية إستراتيجية رئيسية لهذه الحركة وتشمل هذه التقاليد أو الأصول العناصر التالية :

١ – النضال من أجل إستكمال بنية القانون الدولى لحقوق الإنسان بالتركيز على تحسين وزيادة فعالية وضمان حيادية آليات التنفيذ ، وخاصة على المستوى الدولى وبالتركيز على الأمم المتحدة .

٢ – النضال المهنى/ الحقوقى والتمييز الصارم سياسياً ومؤسسياً بين حركة حقوق الإنسان من ناحية والهياكل السياسية والحزبية التى تتنافس حول السلطة السياسية من ناحية أخرى . حركة حقوق الإنسان – من وجهة النظر هذه – لا تستهدف السلطة وإنما الرقابة على أداء السلطة فى مجال الحقوق .

٣ – أولوية الضغط على الحكومات من خلال الرأى العام المحلى والدولى ، وتوظيف كل إمكانيات الثورة المعاصرة فى مجال المعلومات والإتصال لتأمين تعظيم هذا الضغط .

٤ – توظيف كل الآليات المشروعة المتاحة كقنوات لرسالة حقوق الإنسان ، بما فى ذلك الآليات القضائية والإعلامية والثقافية والتربوية .

٥ – التضامن المتبادل بين منظمات حقوق الإنسان فى كل بقاع الأرض ، وتحسين صور الدعم والتنسيق فيما بينها .

ورغم النمو الهائل الذى صادفته حركة حقوق الإنسان فى عقدى السبعينات والثمانينات من الواضح أن عقد التسعينات قد شهد أزمة تتداعى أمام الأعين كل عام ، ومن الواضح أن النموذج أو الإستراتيجية ذات الطابع التبشيرى التى نمت من خلال هذه الحركة لم تعد فعالة إلا على نحو محدود فى تلك الدول والمناطق التى أجهض فيها التحول الديمقراطى وأثبتت فيه النظم التسلطية جموداً شديداً وقدرة على البقاء والإستمرار فى وجه المتغيرات السياسية والثقافية والأخلاقية الجديدة . ولم تعد نفس الوسائل التى تنتهجها حتى أقوى المنظمات الحقوقية مثل العفو الدولية تتمتع بنفس الفاعلية . وفى المنطقة العربية نلاحظ تداعى نكسة خطيرة للحقوق ، وخاصة فى مصر وتونس واليمن إلى جانب الأوضاع الشائنة تقليدياً فى دول الخليج والعراق وسوريا وليبيا والسودان .

وتطرح هذه الحقيقة مسألة الإبداع فى آليات ومناهج عمل حركة حقوق الإنسان وبصفة خاصة فى المنطقة العربية .

غير أن السؤال الذى يطفو على السطح فى هذا السياق هو ما إذا كان المطلوب هو إحداث تغيير جذرى فى الرؤية الإستراتيجية لحركة حقوق الإنسان ، أم تصويب وتكثيف وإعادة هيكلة أولوياتها ووسائلها ومناهجها فى العمل .

المطلوب فى تقديرى هو إعادة بلورة الرؤية الإستراتيجية لحركة حقوق الإنسان وليس العصف بها أو بأصولها الجوهرية ، وبخاصة الحسم الكامل للنضال السلمى كخيار وحيد ورفض الخلط بين العمل السياسى والعمل الحقوقى بإعتبارهما هدفين متمايزين والتضامن المتبادل بين منظمات حقوق الإنسان فى كل مكان على أساس من المساواة والتكافؤ.

و من ناحية المنهج ، صار من الضرورى تعديل التناسب بين الاهتمام بالضغط على الحكومات للحصول على مكاسب عاجلة من ناحية والعمل التربوى والثقافى والمدنى لإشاعة ثقافة حقوق الإنسان ، وبناء مجتمع مدنى قادر على حماية نفسه من تعسف وتغول وإنتهاكات الحكومة .

ومن ناحية آليات ووسائل العمل لابد من إبداع الجديد منها جنباً إلى جنب مع التوظيف الكامل للآليات التقليدية . إن آليات النداء الأخلاقى والنضال الرمزى سيكون لها قيمة كبيرة فى المستقبل . وضرب أمثلة فى مجال التضحية بالذات من جانب نشطاء حقوق الإنسان ، بما قد يصل إلى درجة الشهادة مع رفض التورط فى أعمال العنف فى نفس الوقت قد يشكل مصدراً للإلهام الباقى والمؤثر فى ضمائر الشعوب . من المهم الاحتفال بهذه الأمثلة الفذة مثل الشهيد محمود محمد طه الفقيه السودانى المعروف ، وغيره من أبطال النضال الحقوقى .

إن النفاذ الى الضمائر وإلى الوجدان القومى وتنمية أشكال العمل الحقوقى الشعبى –دون خلط ذلك بالسياسية –هو أمر على درجة عالية ومتعاظمة من الأهمية . ومن المهم فى هذا السياق بعث أشكال راقية من الوعظ والإرشاد الدينى الذى يستلهم فكر حقوق الإنسان لإعادة فهم النصوص الدينية المقدسة . وعلى نفس الدرجة من الأهمية ضرورة توظيف الفنون والآداب لتحسين فرص الخطاب الإنسانى فى النفاذ إلى وجدان الرأى العام .

و نستطيع أن نؤكد أن النضال الحقوقى يستطيع أن يؤمن أفضل فرص إنتصاره عندما ينجح فى تشكيل طبقة وسيطة من نشطاء حقوق الإنسان ، ونعنى بذلك أن أكفأ صور توصيل رسالة وثقافة حقوق الإنسان تتحقق لا من خلال العدد المحدود من النشطاء ومنظمات الحقوق محدودة الإمكانيات ، وإنما من خلال تجمعات وسيطة : مثل الأدباء والفنانين والوعاظ والأطباء ورجال التربية والتعليم والمحامين والقضاة ورجال الإعلام والفكر.

كما أن تحقيق حتى أقل الإصلاحات شأنا فى نظام العدالة والنظام القضائى يفتح إمكانيات هائلة لإنتصار رسالة حقوق الإنسان.

ويبقى أن النضال الثقافى والتربوى المباشر وعبر وسائط جماهيرية واسعة نسبياً هو المدخل الأكثر فعالية فى المستقبل ، والذى يمكن أن نؤسس عليه رؤية إستراتيجية مناسبة لواقعنا وظروفنا التاريخية .

* مستشار البحوث بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ونائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

إعـــلان مدريـــد

أصدرت المنظمات العربية لحقوق الإنسان المشاركة فى المؤتمر العام الثانى والثلاثين للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان بيانا يتعلق بالتحديات التى تواجه تطور الحركة العربية لحقوق الإنسان في اللحظة الراهنة ، وقد أكد إعلان مدريد على النقاط التالية :

أولاً : أن الاستقلالية المبدأية والتنظيمية والإدارية والمالية لمنظمات حقوق الإنسان العربية يعد شرطاً أساسياً لنهوض حركة حقيقية فاعلة لحقوق الإنسان.

ثانيـــاً : أن الحكومات العربية والفصائل السياسية المختلفة فى البلاد العربية مدعوه لأن تتفهم الدور التنموى الهام والمحورى الذى تلعبه هذه المنظمات وهى مطالبة بأن ترفع يدها عن هذه المنظمات الناشئة وأن توفر لها المناخ الملائم عن طريق تسهيل عملها والسماح لها بالعمل وترخيصها رسمياً ، كما أنها مطالبة بعدم التعامل معها كقوى معارضة سياسية بالنسبة للحكومات وبالمقابل عدم التعامل معها كواجهات سياسية بالنسبة للفصائل السياسية

ثالثـــاً : إن منظمات حقوق الإنسان العربية مدعوة لأن تضع فى اعتبارها أهمية الإرتقاء بالمستوى المهني والفنى للعاملين فى مجال حقوق الإنسان باعتباره شرطاً أساسياً لزيادة كفاءة المنظمات العاملة فى هذا المجال .

رابعـــاً : أن المنظمات العاملة فى مجال حقوق الإنسان ينبغى عليها التمسك بصلابة المواقف الإنسانية التى تتخذها بصورة حيادية ، فى اطار تبنيها لقضايا الإنسان كائنا دون التأثر بالمناخ السائد فى هذا البلد أو ذاك ، حتى وإن كانت هذه المواقف قد لا يشاركها فيها عموم الناس أو السلطات أو قد تؤدى إلى اتهامها أو التعدى عليها .

خامساً : ضرورة التنسيق بين منظمات حقوق الإنسان العربية من أجل خلق قاعدة أصلب وقدرة أسرع للتصدى لانتهاكات حقوق الإنسان.

إننا كمنظمات عربية عاملة فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ودون أن نزكى أنفسنا على أحد نتوجه بالدعوة الخالصة لكافة الحكومات العربية والفصائل السياسية المختلفة والمنظمات الشعبية والنقابية بأنواعها أن تتفهّم دعم ورعاية وترسيخ حركة فاعلة مستقلة محايدة للدفاع عن حقوق الإنسان ، وأهميتها فى تثبيت معالم وأسس مجتمع مستقر لأمة عربية عريقة طالما عانت من الهزّات والتقلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتى كان ضحيتها بشكل أساسى الإنسان العربى .

وقد شارك فى التوقيع على إعلان مدريد كل من : المنظمة المصرية لحقوق الإنسان – لجان لدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان فى سوريا – المنظمة السودانية لحقوق الإنسان – الرابطة التونسية لحقوق الإنسان – المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى بريطانيا – مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان – مؤسسة الأرض والمياه للخدمات القانونية بالقدس – الجمعية الكويتية للدفاع عن ضحايا الحرب – لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان فى البحرين – مؤسسة حقوق الإنسان والحق الإنسانى بلبنان .

الكنيســة وحقــوق الإنســان

شهدت العاصمة القبرصية – ليماسول – فى الفترة من ١ – ٥ ديسمبر ١٩٩٥ الاجتماع التشاورى الإقليمى الذى نظمه مجلس الكنائس العالمى ومجلس كنائس الشرق الأوسط لتقييم نشاط الكنائس فى مجال حقوق الإنسان . شارك فى الإجتماع ١٩ ممثلاً للكنائس ومنظمات حقوق الإنسان فى الشرق الأوسط . وناقش المشاركون ورقة حول التحديات الراهنة التى تواجه الكنائس فى المنطقة أعدها جبريل حبيب الأمين العام السابق لمجلس كنائس الشرق الأوسط ، والورقة المقدمة من بهى الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان حول التحديات التى تواجه حركة حقوق الإنسان فى المنطقة . كما قدم ممثلو منظمات حقوق الإنسان مداخلات حول الحق فى التنمية وحقوق المرأة والطفل فى المنطقة .

و قد أوضحت الوثيقة الختامية للإجتماع التحديات التى تواجه نشاط كنائس الشرق الأوسط فى مجال حقوق الإنسان ، وأشارت فى هذا الصدد إلى أن دول المنطقة لم تحرز أى تقدم ملحوظ على طريق الديمقراطية، بل على العكس، شهدت بعض البلاد تقليصاً للحريات المدنية والسياسية، ورصدت كذلك تحديات العمل على تعزيز حقوق الإنسان فى بيئة يتنامى فيها الاستقطاب . فهناك الاستقطاب الذى أفرزته عقود من النزاع العربى – الإسرائيلى واستمرار اسرائيل فى احتلال الأراضى العربية ، فضلاً عن التوترات العرقية والدينية المستمرة فى المنطقة، والاستقطاب المتزايد الناجم عن صعود التطرف الدينى فى كل أشكاله – المسيحية والإسلامية واليهودية. وأوضحت أن الاستقطاب نشأ فى بعض البلدان نتيجة لتطبيق قوانين ذات صبغة دينية أصولية، وإن هذه القوانين لا تشكل تعدياً على حقوق الإنسان وحسب، بل تشكل أيضا تهديداً للمجتمعات التعدديه بصفة عامة .

وأكدت الوثيقة فى هذا الصدد على أن قضايا حرية العقيدة والعبادة ، ومشاكل الطلاق وحضانة الأطفال والميراث المتعلقة بالزيجات المختلطة تستدعى القلق العميق ، وتستدعى من الكنائس اقامة حوار مع الديانات الأخرى ومنظمات حقوق الإنسان من أجل ضمان حقوق الإنسان الأساسية لجميع المواطنين فى المنطقة .

وأكدت التوصيات الختامية للإجتماع على أن يتولى مجلس الكنائس العالمى ومجلس كنائس الشرق الأوسط دعوة ممثلى الكنائس لوضع إعلان مبادئ بخصوص حقوق الإنسان يمكن أن يستند إلى أرضية دينية وأن يعمل على جذب الإنتباه للفئات المهمشة اجتماعيا (الفقراء – النساء – الأطفال – العمالة المهاجرة –اللاجئون – النازحون .) ، والعمل على النشر الفعال للبيانات والأدبيات المتعلقة بحقوق الإنسان عبر شبكة الكنائس ومنظمات حقوق الإنسان المحلية . كما دعت التوصيات مجلس كنائس الشرق الأوسط والكنائس الأعضاء إلى إنشاء لجان استشارية لحقوق الإنسان بغية تطوير العلاقات والحوار مع المنظمات والمجموعات المحلية العاملة فى مجال حقوق الإنسان . كما أكدت على ضرورة أن تسهم كنائس المنطقة فى تشجيع وتعزيز نظم مواتية لترسيخ العدالة والمساواة والحرية .

السياسة الأمريكية وحقوق الإنسان

أصدرت لجنة المحامين لحقوق الإنسان – وهى منظمة دولية مقرها نيويورك – تقريراً حول المساعدات الأمريكية الخارجية وحقوق الإنسان فى الشرق الأوسط ، رصدت خلاله تناقضاً جوهرياً فى سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط . فمن ناحية تؤكد الولايات المتحدة أنها تدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان فى هذه المنطقة ، لكنها من ناحية أخرى ، تقدم مساعدات عسكرية وعينية لحكومات دول المنطقة باعتبارها حصوناً ضد التطرف مع إنها تنتهك حقوق الإنسان بشدة . وذكر التقرير – الذى صدر العام الماضى – أن المسئولين الأمريكيين نادرا ما ربطوا بين سجل الحكومات الصديقة فى الشرق الأوسط تجاه حقوق الإنسان وبين استمرار المساعدات الأمريكية . وتبرر السياسة الأمريكية هذا التصرف على الصعيد الداخلى بأن للولايات المتحدة مصالح حيوية فى هذه المنطقة من العالم .

ويشير التقرير إلى أن مصر وإسرائيل مثلان لهذه الوضعية ، فسجل الأولى تجاه حقوق الإنسان لا يرقى للمعايير الدولية ، على حين تنتهك الثانية حقوق ملايين الفلسطينيين . ومع ذلك فإن التقرير يلاحظ تدفق الدولارات عليهما سنويا .

ويرى التقرير أن مشكلة حقوق الإنسان فى مصر هى أحد تداعيات العنف والصراع المحتدم بين جماعات الإسلام السياسى والحكومة المصرية ، ويشير فى هذا الإطار إلى قانون الطوارئ ، وانتهاك استقلال القضاء ، واستشراء التعذيب ويرى أنه ينبغى اتخاذ خطوات جادة لتحسين حالة حقوق الإنسان فى مصر، وأن من شأن ذلك أن يدعم المعارضة السياسية السلمية و بالنسبة لإسرائيل ، يلاحظ التقرير أن قضايا حقوق الإنسان لاتشكل أحد المحاور المباشرة فى مفاوضات التسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وإن كان يجرى التطرق لها بشكل معين . . فالفلسطينيون يرون انهم يعانون من إهدار الإسرائيليين لمعظم حقوقهم بدءاً من حق تقرير المصير . ويشير التقرير إلى إنه بالرغم من وجود السلطة الفلسطينية فى غزة وأريحا إلا أن قضايا إنتهاك حقوق الإنسان الفلسطينى مازالت مستمرة من جانب إسرائيل كما أن مسيرة التسوية لم تمنع وقوع ضحايا من الجانبين .

وينتهى التقرير إلى أنه على الولايات المتحدة أن تتخذ خطوات أكثر إيجابية إزاء الربط بين المساعدات وإصلاح ممارسات الحكومات إزاء حقوق الإنسان فى دول الشرق الأوسط .

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

شارك المركز فى الاجتماع التنسيقى الأول لمشروع الشبكة العربية للتوثيق والمعلومات الخاصة بحقوق الإنسان والذى قامت بتنظيمه المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمعهد العربى لحقوق الإنسان وممثلو بعض المنظمات الدولية المعنية .

ناقش المجتمعون مشروع ورقة العمل المقدمة من المؤسسات المنظمة للإجتماع والتى تناولت مبادئ وأهداف مشروع الشبكة والمجالات التى يغطيها، وهيكله المؤسسى وعضويته، والهيئات والمراكز والمنظمات المستفيدة من هذا المشروع .

وأسفر الاجتماع عن إقرار تأسيس الشبكة واعتبار منظمات حقوق الإنسان المشاركة هى بمثابة الجمعية التأسيسية للشبكة ، على أن يتم إعادة صياغة وثيقة العمل اعتماداً على نتائج المناقشات والملاحظات التى قدمت خلال الاجتماع، والبدء فى اعداد مشروع نظام داخلى للشبكة ووضع الأسس التنفيذية لها ، وعقد اجتماع سنوى لأعضاء الشبكة . وسوف يخصص الاجتماع السنوى القادم لمناقشة خطة العمل المفصلة التى أسند إعدادها للجهات المنظمة والتى تمثل لجنة التنسيق العربية للشبكة .

كما شارك المركز ايضا فى اعمال الدورة التدريبية الأولى لقيادات فروع المنظمة العربية لحقوق الإنسان والتى اقيمت عقب الاجتماع التنسيقى للشبكة لمدة يوم واحد .

دورة تدريبية لحقوق الإنسان بالمركز الدنماركى

عقد المركز الدنماركى لحقوق الإنسان فى كوبنهاجن فى الفترة من ٢٩ أغسطس إلى ١٢ سبتمبر ١٩٩٥ دورة تدريبية فى مجال حقوق الإنسان شارك فيها ناشطون من جنوب أفريقيا ودول البلطيق وأوربا الشرقية والإتحاد السوفيتى السابق بالإضافة الى منظمات حقوق الإنسان فى الدنمارك .

وقد مثل مركز القاهرة فى هذه الدورة أ/مجدى صبحى الباحث بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام .

الديمقراطية وحقوق الإنسان فى علاقات الشراكة العربية - الأوربية

حول مكانة قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان فى أولويات علاقات الشراكة العربية – الأوربية ، القى السيد / جانيس ساكيلاريو عضو البرلمان الأوربى والحزب الإشتراكى الديمقراطى الألمانى ومقرر السياسة الأوربية البحر متوسطية فى لجنة الشئون الخارجية والأمن محاضرة بمركز القاهرة فى ١٨ نوفمبر ١٩٩٥ ، أدارها د. محمد السيد سعيد وحضرها لفيف من المهتمين بحقوق الإنسان والباحثين المصريين والأوربيين .

المجتمع المدنى مفاوض جديد

وقد استهل ساكيلاريو محاضرته بالتأكيد على أن أجندة علاقات أوربا السياسية بالعالم العربى لازالت إلى حد كبير غير محددة المعالم وإن موضوعى الديمقراطية وحقوق الإنسان فى إطار هذه الأجندة مازالا محل دراسة وإجتهاد وأشار إلى إنه رغم التوافق العام بين أوربا والعالم العربى حول مفهوم حقوق الإنسان ، فإن البرامج التفصيلية ما تزال تثير جدلا حاداً . وأوضح أنه فى ضوء السياسية الجديدة للمجموعة الأوربية ، فإن البرلمان الأوروبى سوف يكون معنياً أكثر بموضوعى الديمقراطية وحقوق الإنسان . وأشار فى هذا الصدد إلى أن مؤتمر برشلونة –الذى عقد فى وقت لاحق لمحاضرته – كان منوطاً به مناقشة السياسيات الجديدة للإتحاد الأوربى فى المرحلة القادمة والتى تقوم على عدد من المبادئ الأساسية فى مقدمتها حفظ السلام وتأكيده فى بلاد العالم المختلفة ، وتوسيع مجالات الشراكة مع الأطراف الأخرى ، ودخول المجتمع المدنى كطرف فى التفاوض حول هذه القضايا وغيرها .

وأضاف المحاضر أن مهمة حفظ السلام وحل الصراعات لا تعنى فقط حل الصراع العربى – الإسرائيلى ، فهناك صراعات أخرى تسعى أوربا لحلها قبل أن تتفجر بعنف فى المنطقة . وقد يرد فى هذا السياق تفعيل آلية مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى من أجل السيطرة على الصراعات المحتملة . كما يرد أيضا إمكانية وضع مواثيق حقوق الإنسان والإلتزام كعنصر هام فى إتفاقيات الشراكة العربية – الأوربية . وأكد المحاضر على أن المجموعة الأوربية والمجلس الأوربى سوف يبذلان أقصى الجهد من أجل تشجيع مشاركة المجتمع المدنى فى العالم العربى فى إتفاقيات الشراكة مع أوربا . وأشار ساكيلاريو إلى أنه من المنطقى أن تحتل حقوق الإنسان مكانا بارزاً فى أجندة العلاقات العربية – الأوربية ، خاصة وإن أوربا مهددة بتيارات سياسية وعنصرية معادية لحقوق الإنسان . وأضاف بأن ملف حقوق الإنسان يحتل مكانة خاصة داخل البرلمان الأوربى وهو لديه ميزانية لتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان يخصص الجانب الأكبر منها للمجتمع المدنى . وأكد أن حقوق الإنسان فى علاقات الشراكة العربية – الأوربية لن تكون مقصورة على العلاقة بين الدول ، بل أن المجتمع المدنى سيدخل فى هذه العلاقات كمروج وداع ومشجع لحقوق الإنسان ، وينبغى أن يلعب دوراً جوهرياً فى تحويل الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان إلى واقع عملى ملموس من خلال تحويلها إلى خطط فنية محددة يراقب المجتمع المدنى تنفيذها

ورداً على التساؤلات التى اثيرت حول تعريف حقوق الإنسان لدى الإتحاد الأوربى وتصور الإتحاد لحقوق المرأة ، أكد المحاضر أن تعريف حقوق الإنسان مسألة مركزية ، وأن حقوق المرأة هى جزء أساسى من هذه الحقوق وبالتالى فإن أشكال انتهاك حقوق المرأة هى موضع إدانة كاملة .

وفيما يتعلق بالتساؤلات التى طرحت بشأن استراتيجيات المجموعة الأوربية فى السعى لإقرار إحترام حقوق الإنسان فى العالم مع الحفاظ فى نفس الوقت على المصالح الإقتصادية والأمنية الأوربية ، ضرب المحاضر مثلاً بتركيا مشيراً إلى رفض البرلمان الأوربى توقيع العديد من الإتفاقيات معها نتيجة الإنتهاكات التى يحفل بها سجل حقوق الإنسان فى تركيا .

تبادل الأدوار

ولفت د. محمد السيد السعيد النظر فى ختام المحاضرة إلى دور المجتمعات العربية والإفريقية فى دفع أوربا لإحترام حقوق الإنسان ، وأشار فى هذا الصدد إلى دور أفريقيا فى تنبيه أوربا وحثها على احترام حقوق الأقليات ، وأوضح أن منظمة الوحدة الإفريقية عندما قامت فى عام ١٩٦٣ وضعت على عاتقها التخلص من التمييز العنصرى ضد الأفارقة فى الولايات وظلت على مسعاها حتى صدور العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٦٦ الذى أعطى حقوقاً سياسية ومدنية متساوية للجميع بغض النظر عن اللون . وأضاف إلى ذلك أن المعنيين بحقوق الإنسان فى العالم العربى لعبوا دوراً هاماً فى تنبيه أوربا للعنف وانحطاط موجات العداء ضد العرب والأفارقة والتى عرفت باسم "النازية الجديدة".

وأشار د. محمد السيد سعيد إلى أن حماية حقوق العرب والأفارقة فى أوربا يقتضى مساعدة المنطقة العربية على النهوض أقتصادياً وتكنولوجيا بحيث يتوفر مستوى من النمو الإقتصادى يسمح بجذب المهاجرين العرب فى أوربا للعودة مرة أخرى إلى أوطانهم الأصلية ، وبالتالى يخفف من الأعباء الإقتصادية والإجتماعية للمهاجرين والعمالة العربية فى أوربا .

الورشة الأفريقية الثانية لتعليم حقوق الإنسان

نظم مركز المعلومات والدراسات القانونية لحقوق الإنسان بالقاهرة بالاشتراك مع اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان فى الفترة من ٢٥ – ٢٩ سبتمبر ١٩٩٥ الورشة الإفريقية الثانية لتعلم حقوق الإنسان ، والتى حضرها ٥٠ مشاركاً ومشاركة من منظمات غير حكومية تنتمى إلى ٢٥ دولة إفريقية.

استعرض المشاركون الجهود المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان فى بلادهم ، مع التركيز على التقنيات والآليات التى تنتهجها منظماتهم فى مجال تعليم حقوق الإنسان .

وقد عكست الخبرات المختلفة التى تم عرضها عدداً من ملامح خريطة حركة حقوق الإنسان فى إفريقيا، وطبيعة الجهود المبذولة لتعليم حقوق الإنسان من جانب المنظمات المشاركة ومن تلك الملامح:

١ – التفاوت الكبير بين أداء المنظمات المختلفة العاملة فى مجال تعلم حقوق الإنسان، حيث ارتبط هذا الأداء من جانب بسمات الواقع الاجتماعى والثقافى والاقتصادى للمجتمع الذى تتحرك فيه والمستوى التقنى لأدائها من جانب آخر.

٢ – أن الظروف الراهنة فى المنطقة العربية (حكومياً – مجتمعياً) تنعكس سلباً على فاعلية حركة حقوق الإنسان العربية، وخاصة فى ظل تصاعد الضغوط السياسية والمجتمعية تجاه منظمات حقوق الإنسان فى العديد من الدول العربية.

٣ – إن قدرة منظمات حقوق الإنسان الإفريقية على تخطى المعوقات المجتمعية وخاصة الثقافية تجاه إقرار حقوق الإنسان فى مجتمعاتها محدودة جداً، ويفاقم من ذلك أن معالجة هذه الإشكاليات تحتل مرتبة متأخرة فى أجندة تلك المنظمات .

٤ – أن جهود المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال تعليم حقوق الإنسان فى جنوب إفريقيا . تمثل تجربة رائدة قياساً على كافة التجارب الإفريقية الأخرى .

هذا وقد شارك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان فى هذه الدورة بمداخلة حول الخصوصية الثقافية ، وتعليم حقوق الإنسان استعرض فيها ماهية وفلسفة برنامجه التعليمى ، وما أنجزه هذا البرنامج من أنشطة متعددة، ودورات فى البحث المعرفى على حقوق الإنسان" و"النشروالتأليف" و"المحاضرات والصالونات" و"بناء قاعدة بيانات متخصصة" و"توفير هيئة مشورة علمية للباحثين والدارسين فى مجال حقوق الإنسان" .

وقد أوصت الورشة فى نهاية أعمالها بأن يتم عقد الورشة الثالثة فى سبتمبر١٩٩٦ بأثيوبيا .

والجدير بالذكر أن مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان قد لاقى صعوبات عديدة فى عقد الورشة فى موعدها نتيجة اعتراض الجهات الأمنية ووزارة الخارجية على تنظيم المركز للورشة ، وهو الأمر الذى دعاه إلى عقدها تحت إشراف نقابة المحامين بالقاهرة .

الملتقى الدولى السابع لرعاية ضحايا التعذيب

عقد فى مدينة كيب تاون بجنوب أفريقيا الملتقى الدولى السابع لرعاية ضحايا التعذيب ، فى الفترة من ١٥ إلى ١٧ نوفمبر ١٩٩٥ .قام بتنظيم الملتقى المجلس العالمى لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب (IRCT) بكوبنهاجن – الدنمارك ، ومركز "الصدمة" لضحايا العنف والتعذيب (TCVVT) بكيب تاون – جنوب أفريقيا ، وشارك فيه ٣٠٠ من الأطباء والعاملين بالصحة ونشطاء حقوق الإنسان المنخرطين فى مناهضة التعذيب ، ومن الجدير بالذكر أن الملتقى شهد – للمرة الأولى – حضوراً كثيفا للمشاركين من قارة أفريقيا .

تناولت الأوراق المقدمة إلى الملتقى الجهود المبذولة من أجل تقديم وتنسيق الرعاية لضحايا التعذيب ، ونشاط العديد من المجموعات العاملة فى هذا المجال لفترة طويلة وخبراتها فى تقييم المناهج المختلفة لمواجهة المشكلة المعنية كما خصصت بعض الجلسات لمناقشة بعض الموضوعات الهامة مثل :"التناقضات فى المهن المسئولة عن تقديم الرعاية – الأطباء المرتكبون للتعذيب : جناة أم مشاهدون ؟" وعقدت العديد من الحلقات النقاشية الموازية لأعمال المؤتمر تناولت التعذيب وإعادة تأهيل الضحايا ، تعذيب النساء ، انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأطفال ، المناهج العلاجية و الإستراتيجيات الوقائية .

وقد مثل مركز القاهرة فى الملتقى الدكتور محمد مندور، مدير قسم الأمراض النفسية بمستشفى فلسطين ، وقد تقدم بورقة عمل بعنوان "الوسائل الأساسية لمساندة ضحايا التعذيب عبر المجتمع المحلى" ، ركز فيها على مناقشة صور التفاعل المحتملة بين الضحية والعائلة والمجتمع المحلى .

أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى

عقد المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية مؤتمراً حول (أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى) فى الفترة من ١٦ إلى ١٨ أكتوبر ١٩٩٥ . وناقش المؤتمر العديد من القضايا والإشكاليات الهامة التى تجعل مراكز البحث العلمى الإجتماعى عاجزة عن أداء دورها على الوجه الأكمل ، وقد شمل ذلك مناقشة الأوضاع الهيكلية للتجاوزات الأخلاقية المهنية، وإنعكاسات الأخلاقيات المجتمعية المهيمنة على أخلاقيات الممارسة العلمية فى العلوم الاجتماعية ، واخلاقيات البحث الاجتماعى فى البلدان المتخلفة بالتركيز على مؤسسات البحث غير الحكومية ، والبحث الاجتماعى العلمى فى سياق مناخ الخصخصة وإعادة التكيف الهيكلى ، والحرية الأكاديمية ما بين الدين والسياسية ، والدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء فى دول العالم الثالث ، والإنسان الأكاديمى بين الإنحراف الشخصى والتفكك الإجتماعى ، وبعض الجوانب الأخلاقية المتعلقة بالباحثين الميدانيين، وأخلاقيات العلم فى الدراسات السياسية ، وأخلاقيات النشر فى البحوث العلمية . ومقترح لأسس وإطار تنظيم البحث العلمى فى مصر ، ووضع ميثاق شرف مهنى فى مجال البحث العلمى والإبداعى .

وقد شارك د . محمد السيد سعيد مستشار البحوث بمركز القاهرة ونائب مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام بورقة عمل حول " ميثاق شرف مهنى فى مجال البحث العلمى والإبداعى " . وأوضحت الورقة أن الدور الرئيسى للمثقف المتخصص والباحث الوطنى هو تنشيط وتطوير الإنتاج العلمى والمعرفى فى كافة الحقول فى الوطن العربى ، وأن أداء هذا الدور يعتمد على مجموعة من الإعتبارات المتعلقة بوسائل وعلاقات إنتاج المعرفة العلمية ، وبالإرتباط الحميم لهذا الإنتاج بمشروع متكامل لنهضة الوطن والأمة ، وأنه ينبغى على الباحثين توخى ضوابط العلم والخلق فى أداء الدور المناط بهم فى إنتاج المعرفة التى تعتمد على البحث العلمى . وأكدت الورقه على أنه سواء كان الانتاج الفكرى والمعرفى يتم بشكل فردى أو فى إطار مؤسسات ، فإن الممارسة العلمية والإبداعية تظل ممارسة إجتماعية تتعلق بمستوى تطور البنية التحتية للممارسة العلمية ومستوى تطور جماعة العلماء والباحثين (الجماعة البحثية).

واشارت الورقة إلى تخلف وهشاشة البنية التحتية للمعرفة فى بلادنا وأكدت أنه من المستحيل إحداث تطور حقيقى فى كم وكيف الإنتاج المعرفى والعلمى بدون التحسين المطرد لهذه البيئة التى تشمل المكتبات ووسائل الإتصال والنشر والمؤتمرات ومؤسسات التعليم والتدريب وتقنيات إنتاج المعرفية البحثية وتدوير المعلومات .

ضوابط التمويل

ولاحظت الورقة ان تمويل الإنتاج المعرفى يعد مشكلة مركزية تواجه تطور الجماعة البحثية وخاصة بعد أن صارت الحكومة المركزية هى المصدر الرئيسى لتمويل الإنتاج العلمى. وأكدت الورقة ضرورة توفير منابع إضافية للتمويل مكملة وحرة من تدخل الدولة مثل هيئات المجتمع المدنى والتمويل الخارجى .

وشددت الورقة فى هذا الإطار على وضع ضوابط عامه تحكم عملية الإنتاج المعرفى والعلمى تتضمن أن يكون التمويل سواء كان ذاتياً أو وطنياً أو خارجياً غير مشروط ، وأن يستهدف النهوض بالبحث العلمى والمعرفى ، وأن ينصرف بالدرجة الأساسية إلى تعزيز وتطوير البنية الأساسية للممارسة العلمية وإعطاء دفعة للمؤسسات القائمة وإضافة مؤسسات جديدة فضلاً عن الالتزام بقواعد الرقابة والشفافية من جانب القاعدة الواسعة من الباحثين والمفكرين والرأى العام الوطنى.

التضامن فى مواجهة التدخل الحكومى

وحول استقلالية البحث العلمى والإبداع ، أكدت الورقة أن البحث العلمى والمعرفى والإبداعى يستحيل ويصبح نافيا لذاته بدون الإقرار الكامل بالحرية والاستقلالية المطلقة للبحث العلمى والإنتاج الإبداعى . ودعت إلى أن يؤكد ميثاق الشرف على أن التعددية والتزامل والتزامن والتفاعل بكل أشكاله بين مدارس وتيارات متمايزة هو أمر مشروع وضرورى بصفة مطلقة ، لجدارة وأصالة العملية المعرفية والإبداعية ذاتها وأوضحت الورقة أنه فى الحالات التى يثور فيها خلاف عميق حول بعض القضايا بسبب ممارسات هياكل مؤسسية أو أفراد تلتزم الهيئة البحثية بحل هذا الخلاف فى حدود أرقى الضوابط الأخلاقية والمهنية الممكنة .

وحول علاقة الجماعة البحثية بالدولة اكدت الورقة على ضرورة أن يتضمن ميثاق الشرف رفضه لكل صور التدخل الحكومى غير المشروع فى عملية إنتاج المعرفة العلمية أو الإبداعية ، وإتساقاً مع هذا المبدأ تعمل الجماعة البحثية على التضامن معاً من أجل تغيير القوانين المنظمة لمؤسسات البحث العلمى وذلك لضمان تحرير البحث العلمى من أى تدخل حكومى يستهدف الإجحاف بإستقلال البحث العلمى والإبداعى .

و دعت الورقة إلى أن يرسى ميثاق الشرف حق كل باحث فى التمتع بحد أدنى لائق للعيش ، وإلتزام الجماعة البحثية بالانضباط الكامل لمبدأ المساواة القانونية فى الفرص وإتاحة أوسع الفرص الممكنة للأجيال الشابه . كما أكدت على ضرورة أن يلتزم الميثاق بتأكيد إخلاص الأشخاص والمؤسسات فى مجال البحث العلمى فى مكافحة كل صور التوظيف غير الانسانى للبحث العلمى الذى ينبغى ان يكون منضبطا للقيم الإنسانية العامة .

الالتزام بحقوق الإنسان والشعوب

وفيما يتصل بعلاقة الجماعة البحثية بالعالم الخارجى ، شددت الورقة على ضرورة إلتزام الجماعة البحثية الوطنية بعدة إعتبارات فى مقدمتها النضال بكل السبل لتأمين الحقوق الكاملة لشعوبنا فى تقرير المصير والحرية وحق التنمية والاستقلال ، تأمين الحق فى الحوار مع كل هيئة خارجية دون الإخلال بتأمين حرية وإستقلالية البحث العلمى والمساواة التامة والإنضباط الكامل للقانون الدولى لحقوق الإنسان .

وأوضحت الورقة أن فى ميثاق الشرف وفى الحالات التى لا تنطبق فيها كل الشروط والضوابط السابقة يحق لكل شخص أو جهة مؤسسية فى مجال البحث العلمى والإبداعى أن يتشاور ويستطلع آراء زملائه المعنيين ، وأن ينضبط كلية لقواعد الشفافية إلى جانب القواعد القانونية المرعية وبالتعاون فى اتخاذ إجراءات كفاحية لوقف أى صورة من صور الإعتداء على استقلال البحث العلمى والحق فى الكرامة والمساواة والسلام بين الشعوب .

البحث المعرفى فى مجال حقوق الإنسان

عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان دورته التدريبية الثانية حول البحث المعرفى فى مجال حقوق الإنسان وذلك فى الفترة من ١ يوليو إلى ٣٠ أغسطس ١٩٩٥ . وقد شهدت الدورة هذا العام إزدياداً فى عدد الطلبة المشاركين وعدد المحاضرين وعدد المحاضرات والقضايا . فإلى جانب الموضوعات التى تناولتها الدورة الماضية ، أضيفت محاضرات أخرى جديدة مثل "القانون الدولى الإنسانى" و"السلام وحقوق الإنسان" و"الحق فى التجمع وتكوين الجمعيات" و"دور القضاء فى حماية حقوق الإنسان" و"المعايير الدولية لحقوق الإنسان خلال تنفيذ القانون" و"حرية الصحافة والرأى والتعبير" و"دور منظمة العفو الدولية فى حماية حقوق الإنسان" ودور منظمة المادة ١٩ فى حماية حرية الرأى والتعبير" و"اتفاقية حقوق الطفل" و"حق المواطنة"،

ينظم المركز الدورة بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ومؤسسة فريدرش ايبرت الالمانية ، وذلك فى إطار البرنامج التعليمى للمركز والذى يهدف إلى تشجيع البحث العلمى فى مجال حقوق الإنسان ، واستمرت الدورة شهرين ، الشهر الأول للمحاضرات النظرية فى مقر المركز والشهر الثانى للزيارات الميدانية لمقار المنظمات الدولية والعربية والمصرية العاملة فى مجال حقوق الإنسان ، وإعداد الأبحاث التطبيقية .

شارك فى الدورة ٣٧ دارسا : ٣٠ من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٣ من كلية الاعلام ، طالبة من كلية الالسن ، طالبة من الجامعة الأمريكية ، باحث يمنى من كلية الآداب .

وألقى المحاضرات ٣٣ محاضراً من الخارج من المتخصصين فى مجال العلوم السياسية وحقوق الإنسان بينهم ٦ من دول عربية أخرى (٤ من السودان ، ١ من المغرب ، ١ من العراق) .

ويهدف المركز من خلال إقامة هذه الدورة إلى ضمان إلمام الطلاب بالمحيط العام والأبعاد الأساسية للقانون الدولى لحقوق الإنسان ، وتوفير رؤية متوازنة للإرتقاء التاريخى وللأسس الفلسفية والأخلاقية لحقوق الإنسان بما يظهر مساهمة جميع الحضارات فى التوصل إلى الإطار الجامع لحقوق الإنسان كما هو متضمن فى المواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ، وإيضاح بعض الاشكاليات والمعضلات الاساسية التى تسبب مؤثرات معينة فى التفاعل العربى مع الحركة العالمية لحقوق الإنسان إمداد الدارسين بالمعارف الأولية فى مجال حقوق الإنسان وعلاوة على المحاضرات الجديدة هذا العام أربع عشرة محاضرة ، هناك ٣٠ محاضرة أخرى هى :

"التطور التاريخى والأسس الفلسفية والأخلاقية لحقوق الإنسان" ، "عالمية حقوق الإنسان والخصوصية الثقافية" ، "عالمية حقوق الإنسان والخصوصية الثقافية : حالة الثقافة العربية" ، العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية" ، "العهد الدولى للحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية" ، "الحق فى التنمية وحق السيادة على الموارد الطبيعية " ، "المركز القانونى الدولى لإتفاقيات ومواثيق حقوق الإنسان " ، "دور الحركة العالمية لحقوق الإنسان فى المراقبة والدفاع والحماية"، "آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان" ، "فكر حقوق الإنسان فى العالم الثالث "، "الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان – الآليات – اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب" ، "الميثاق العربى لحقوق الإنسان" ، "حقوق الإنسان فى السياق العربى : الإشكاليات والقضايا الرئيسية" ، "أنماط إنتهاكات حقوق الإنسان فى العالم العربى" ، "إنتهاكات حقوق الإنسان من أطراف غير حكومية" ، "الحركة العربية لحقوق الإنسان: المنظمات غير الحكومية الواقع والتحديات " ، "حقوق الأقليات" ، "الحق فى الصحة" ، "الحق فى بيئة صحية ونظيفة" ، "اتفاقية إلغاء كل أشكال التميز ضد المرأة"، "التمييز ضد المرأة فى التشريع المصرى" ، "حقوق الإنسان والديمقراطية والنظام العالمى الجديد"، "إشكاليات التحول الديمقراطى فى مصر" ، "حقوق الإنسان فى مصر" ، "مناهج البحث وتطبيقاتها فى مجال حقوق الإنسان" ، "مكتبة حقوق الإنسان" ، "تعزيز حقوق الإنسان فى مصر والعالم العربى" ، "فلسفة العلوم ودراسات حقوق الإنسان" .

وقد تسلم كل طالب ١٠٦ مرجعا فى حقوق الإنسان بالعربية والإنجليزية ، هى بين كتب ووثائق ودراسات ومقالات ونشرات ساهم فى توفيرها للدارسين عدد من المنظمات الدولية والعربية والمصرية العاملة فى مجال حقوق الإنسان .

وقد نظم مركز القاهرة فى ٢٠ يناير ١٩٩٦ مؤتمراً لمدة يوم واحد اختتم به دورته التدريبية ، وقد ناقش المؤتمر على مدار أربع جلسات أثنى عشر بحثاً من أبحاث الدورة التدريبية الثانية بهدف إعطاء الطلاب أكبر خبرة ممكنة فى مجال البحث المعرفى حول قضايا حقوق الإنسان .

* * *

المحاضـــرون

د. آمال عبد الهادى	عضو مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .
د. امـــانى قنديل	خبير أول بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
أ. اميـــرة بهى الدين	محامية
أ. الســـيد ياسين	مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام وعضو مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
أ. بهى الدين حســـن	مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
د. حســـن نافـــعة	أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة .
د. ســـحر حـــافظ	خبير بالمجلس القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية و عضو مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
د. سعد الدين إبراهيم	رئيس مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية وأستاذ علم الاجتماع بالجامعة الأمريكية .
د. سيد هاشم (لواء متقاعد)	المستشار القانونى للجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة .
د. عبد العليم محمد	خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام .
أ. عبـــد الله خليل	محام ورئيس اللجنة القانونية بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان .
د. عبد المنعم سعيد	مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجريدة الأهرام وعضو مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .
أ. محســن عــوض	مساعد الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان
د. محمد السيد سعيد	مستشار البحوث بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ونائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام.
د. مصطفى كامل السيد	أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة .
أ. منى ذو الفقـــار	محـــامية ونائب رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمات غير الحكومية .
أ. نبيل عبـــد الفتـــاح	رئيس الوحدة الإجتماعية بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجريدة الأهرام .
السيد . عمران الشافعى أ. المستشار يحى الرفاعى	عضو لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة . الرئيس الفخرى لنادى القضاة والنائب السابق لمحكمة النقض.
أ. نحى مصطفى (السودان)	مسؤل برنامج المرأة بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
أ. نجـــاد البـــرعى	الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان.
أ. سعيد العلمى (المغرب)	منسق أنشطة الشـرق الأوسط فى منظمة المادة ١٩ .
أ. الرائد طارق الزيات	باحث بأكاديمية الشرطة
أ. أحمد نبيل الهلالى	محام وعضو مجلس أمناء مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.
أ. عبد العزيز محمد	نقيب المحامين بالقاهرة ونائب رئيس مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان .
د. امين مكى مدنى(السودان)	رئيس المنظمة السودانية لحقوق الإنسان.
د. وحيد عبد المجيد	رئيس وحدة الدراسات العربية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
أ. ياسر عبد المنعم عبد العظيم (السـودان)	سكرتير اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية .
أ. عادل ياسمين (العراق)	المستشار القانونى للمفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة
د. سهام عبد السلام	طبيبة غير متفرغة بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وناقدة سينمائية .
د. عفـــاف مـــرعى	عضو مركز دراسات المرأة الجديدة وجمعية التنمية الصحية والبيئية.
أ. عبد المتعال قرشاب (السودان)	منسق أنشطة منظمة العفو الدولية للشرق الأوسط .

مركز القاهرة .. عامان على التأسيس

يصادف صدور هذا العدد من "سواسية" مرور عامين على تأسيس مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. وخلال العامين المنصرمين تنوعت أنشطة المركز فى مجالات البحث والتعليم من أجل معالجة إشكاليات نشر وتأصيل ثقافة حقوق الإنسان فى العالم العربى، سواء تلك التى قام بها المركز بصورة مستقلة أو بالتعاون مع الغير من المؤسسات المحلية والدولية العاملة فى مجال حقوق الإنسان .

– **ففى إطار الندوات** : عقد المركز من خلال ١٣ ندوة فى إطار صالون ابن رشد ناقشت الموضوعات التالية :
– حدود حرية الكلمة "الأدب الروائى والروائيون فى مصر فى عهدى عبد الناصر والسادات" وهى رسالة دكتوراه فى الأدب العربى لمارينا ستاج أجيزت من معهد الدراسات الشرقية بجامعة ستوكهولم عام ١٩٩٣ .
– حقوق الإنسان وخمس سنوات من حكم جبهة الإنقاذ فى السودان .
– حقوق الإنسان وجدلية الإصلاح الاقتصادى والسياسى .. تلازم أم تعارض ؟
– اليمن بعد الحرب الأهلية : آفاق الديمقراطية وحقوق الإنسان .
– تجديد الحركة التقدمية فى إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان .
– حركة حقوق الإنسان .. إشكاليات العلاقة بالدولة والنخبة المثقفة .
– نحو مخرج ديمقراطى لأزمة الجزائر .. دور الحركة العربية لحقوق الإنسان ..
– تجديد فكر الإسلام السياسى فى إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان ..
– وثيقة بكين فى مرآة المجتمع المدنى .
– حقوق الإنسان : ميثاق الوفاق الوطنى والانتخابات العامة فى مصر .
– "مستقبل الرقابة والمشاركة الشعبية من خلال البرلمان ..
– الانتخابات الفلسطينية وآفاق التطور الديمقراطى .
– **وفى إطار المناظرات** : عقد مركز القاهرة ٤ مناظرات تناولت :
– ضمانات حقوق الإنسان فى ظل الحكم الذاتى الفلسطينى.
– الثقافة السياسية الفلسطينية : الديمقراطية وحقوق الإنسان .
– أوضاع حقوق الإنسان فى النظم الشمولية – دراسة حالة السودان (٨٩ – ١٩٩٤) .
– حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين فى ظل عملية السلام الراهنة .
– **وفى إطار حلقات النقاش** : عقد المركز ٨ حلقات نقاشية شملت :
– لقاء مع وفد "المنظمة اليمنية لحقوق الإنسان والديمقراطية" عن حقوق الإنسان وتبعات الحرب الأهلية اليمنية .
– لقاء مع "مؤسسة الأرض والمياه للدراسات والخدمات القدس – عن الأوضاع فى ظل الحكم الذاتى الفلسطينى .
– لقاء مع وفد من "الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان" عن حالة حقوق الإنسان فى مصر .
– حلقة نقاشية حول الورقة التى أعدها المركز عن "أوضاع حقوق الإنسان فى السودان" وذلك بمشاركة خبيرين أمريكيين هما Richard Labban مدير الدراسات الأفريقية بـRhede Island college والدكتور Vernon Jackson .
– حلقة نقاشية حول "وضع تشريع شامل للصحافة فى مصر من منظور حقوق الإنسان .
– مشاركة المركز فى حلقة نقاشية عقدها مكتب جريدة القبس فى القاهرة حول المنظمات العربية غير الحكومية .
– مشاركة المركز فى الحلقة النقاشية التى عقدتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لمناقشة الحملة التى أثيرت ضد حركة حقوق الإنسان فى مصر .
– حلقة نقاشية عقدها المركز حول "أثر حركة حقوق الإنسان على الدولة والمجتمع المدنى"
– **وفى إطار المحاضرات** : عقد المركز ٢٧ محاضرة على مدار العامين سواء داخل المركز أو فى مقار مؤسسات أخرى ومن بين هذه المحاضرات :
– "حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية"
– "حرية الفكر والاعتقاد" بدعوة من مركز الدراسات العربية – مونتريال – كندا .
– "وضعية حقوق الإنسان فى العالم العربى"
– "الديمقراطية والتنمية لدى النخبة العربية المثقفة" بدعوة من المركز الفرنسى للدراسات الاجتماعية والثقافية بالقاهرة .
– "الوضع السياسى فى العالم العربى"
– نحو إيجاد مخرج لأزمة الجزائر"
– "مشكلات التحول الديمقراطى" استضاف فيها المركز البروفيسور هنرى شتينر مدير برنامج حقوق الإنسان بكلية الحقوق جامعة هارفارد .

– قدم ثلاثة باحثين من المركز محاضرة عن القمة الاجتماعية فى كوبنهاجن وذلك للطلبة فى برنامج الحقوق القانونية بالإنجليزية فى أميد إست – القاهرة .
– قدم المحاضر Janis Sakellariou عضو البرلمان الأوربى والحزب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى محاضرة حول : "التحول الديمقراطى فى ظل اتفاقيات الشراكة العربية الأوربية" .
– قدم مقرر الأمم المتحدة المعنى بشئون التعذيب MR. Nigel Rodely محاضرة فى المركز حول "آلية حماية حقوق الإنسان – مع إشارة خاصة للتعذيب" .
– **وفى إطار ورش العمل** : عقد المركز سبع ورش من بينها ورشتا عمل نظمهما المركز فى إطار مشاركته فى مؤتمر القمة الاجتماعية بكوبنهاجن ، وورشة ثالثة أقامها المركز خلال الاجتماع التحضيرى للمؤتمر العالمى للمرأة الذى شاركت فيه ثمانى دول عربية . بينما شمل نشاط المركز فى المؤتمر العالمى للمرأة ببكين تنظيم ثلاث ورش عمل . أما الورشة السابعة فقد نظمها المركز بالتعاون مع المجلس العالمى للسكان بالقاهرة فى الاجتماع العربى الثانى حول الأبعاد القانونية لصحة المرأة .
– **وفى إطار الأوراق البحثية** : أعد المركز ٣١ ورقة بحثية ومداخلة على مدار العامين ، ومن بين هذه الأوراق :
– "حقوق الطفل السودانى فى ظل الشريعة الإسلامية" وقدمت فى صالون نظمه اتحاد المرأة السودانية .
– "الإسلام وحقوق الإنسان" وقدمت فى المؤتمر الدولى "حقوق الإنسان والقانون الإنسانى" بمعهد الدراسات الدولية – جنيف .
– "حقوق المرأة بين الفكر الإسلامى والاتفاقيات الدولية" وذلك فى إطار التحضير لمؤتمر المرأة العالمى الرابع .
– "التشويه الجسدى للإناث : انتهاك لحقوق الإنسان" أعدت لمنتدى المنظمات غير الحكومية فى مؤتمر المرأة العالمى الرابع .
– "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان : الخبرة والتوقعات للمستقبل" وذلك بمناسبة مرور عشر سنوات على إنشاء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان .
– "الخصوصية الثقافية وتعليم حقوق الإنسان – خبرة مركز القاهرة" . قدمت إلى ورشة العمل الأفريقية لتعليم حقوق الإنسان بالقاهرة .
– "نحو استراتيجية منسجمة للدفاع عن حقوق الإنسان فى مصر : إشكالية الدفاع عن حقوق الإنسان بين مطرقة الحكومة والثقافة العربية وسندان السياسة الأمريكية" .
– حقوق الإنسان والثقافة العربية – من منظور النوع .
– الثقافة السياسية الفلسطينية : الديمقراطية وحقوق الإنسان .
– الأبعاد السياسية والثقافية لقضية عالمية حقوق الإنسان .
– **وفى إطار المطبوعات** : شملت إصدارات المركز ثمانى مطبوعات صدر بعضها بالعربية والإنجليزية ، وذلك على النحو التالى :
– كيف يفكر طلاب الجامعة فى حقوق الإنسان – بالعربية .
– ضمانات حقوق الإنسان فى ظل سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى – بالعربية والإنجليزية .
– الطائفة وحقوق الإنسان – ڤيوليت داغر – بالعربية .
– الضحية والجلاد – هيثم مناع – بالعربية
– حرية الصحافة : من منظور حقوق الإنسان – بالعربية .
– مبادئ حقوق الإنسان – بالعربية .
– ضمانات الحقوق المدنية والسياسية فى الدساتير العربية – فاتح عزام – بالعربية ، ويجرى إعداد النسخة الإنجليزية للطبع .
– حقوق الإنسان فى الثقافة العربية الإسلامية – هيثم مناع – بالعربية ، ويجرى إعداد النسخة الإنجليزية للطبع وفضلاً عن ذلك أصدر المركز ٦ أعداد من نشرته الدورية "سواسية" – بالعربية والإنجليزية .
– **وفى إطار الدورات التدريبية** :عقد المركز بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية دورتين تدريبيتين مدة كل منهما شهران .

شارك فى الدورة التدريبية الأولى ٣٥ طالباً .. خصص الشهر الأول من الدورة لـ٣٢ محاضرة نظرية بواسطة ٢٧ محاضر ، وخصص الشهر الثانى للبحوث التطبيقية والزيارات الميدانية للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة فى مجال حقوق الإنسان .

بينما شارك فى الدورة التدريبية الثانية ٣٧ طالباً خصص الشهر الأول لـ٤٥ محاضرة نظرية بواسطة ٣٣ محاضراً بينهم ٦ من دول عربية أخرى (٤ سودانيون ، ١ مغربى ، ١ عراقى) ، وخصص الشهر الثانى للزيارات الميدانية لمنظمات مصرية وعربية ودولية معنية بحقوق الإنسان .

ويقوم الطلاب بعمل أبحاث فى مجال حقوق الإنسان ويتولى المركز نشر الأبحاث المتميزة منها .

استضافة الطلاب : فى عام ١٩٩٤ استضاف المركز طالب ألمانى من أصل لبنانى ، أما فى عام ١٩٩٥ استضاف طالبات من هولندا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة .

ويقدم المركز خدمات استشارية أكاديمية للطلبة أو للباحثين الذين يتم استضافتهم من أجل إنجاز أبحاث ودراسات فى مجال حقوق الإنسان .

وبالإضافة إلى ما سبق قام المركز بإمداد العديد من المنظمات المصرية والعربية والدولية بالمشورة البحثية والأكاديمية، كما أمد العديد من الباحثين بالمشورة البحثية .

كذلك شارك المركز فى الحملة ضد الختان بالتعاون مع عدد من المنظمات فى إطار لجنة المنظمات غير الحكومية .

• • •

ورد حديثا .. ورد حديثا .. ورد حديثا .. ورد حديثا .. ورد حديثا .. ورد حديثا .. ورد حديثا .. ورد حديثا .. ورد حديثا ..

باللغة العربية

١ – المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، المصريون فى الخليج أسرى نظام الكفيل ، إعداد وتحرير عصام الدين حسن ، القاهره : المنظمه، ١٩٩٥ – ٢٠ص ، ٣٠سم

٢ – المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، دفاعاً عن حقوق الإنسان، الجزء الثانى، القاهرة : المنظمة ١٩٩٤-٣٩٤ص ،٢٤سم

٣ – المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية ، الحرب اليمنية وأثارها على حقوق الإنسان فى اليمن ، عدن : المنظمة ، ١٩٩٥ ، ٥٨ص ، ٣٠سم

٤ – منظمه العفو الدوليه . العراق : نقض العهود وإهدار حقوق الإنسان فى كردستان ، لندن : المنظمة ، ١٩٩٥– ١٧٨ص ، ٢٢سم

٥ – أدم عبدالمولى ، بناء مؤسسات حقوق الإنسان مرشد فى كيفيه بناء وتقوية واستمرار المنظمات ، واشنطن . صندوق السلام ، ١٩٩٥ – ٨٩ ص ، ٣٠ سم

٦ – أمانى قنديل ، ساره بن نفيسة ، الجمعيات الأهلية فى مصر – القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٥ ، ٩٢٥ ص ، ٣٠ سم

٧ – مركز غزة للحقوق والقانون ، أوضاع الفلسطينيين فى السجون الإسرائيلية فى ظل إعلان المبادئ ، غزة : المركز ، ١٩٩٥ ، ٢٣ ص ٣٠ سم .

٨ – مركز غزة للحقوق والقانون ، نراقب السلطة الوطنية الفلسطينية لكن : ممارسات الإحتلال الإسرائيلى ، ٩٤/٥/١٨ – ٩٥/٥/١٨. غزة : المركز ، ١٩٩٥ – ٢٩ ص ٣٠ سم .

٩ – مؤسسة حقوق الإنسان والحق الإنسانى ، تقرير عن حالة حقوق الإنسان فى لبنان ١٩٩٣ ، لبنان : المؤسسة ،١٩٩٤ – ١٢ ص ٣٠ سم

١٠ – فاتح سميح عزام ، حقوق الإنسان السياسية والممارسة الديمقراطية ، رام الله : المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، ١٩٩٥ ١٢ص ، ١٦ سم .

١١ – الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ، التقرير السنوى عن حالة حقوق الإنسان فى سوريا ، فرنسا : الفيدرالية ، ١٩٩٥ – ٤٢ ص ، ٣٠ سم .

١٢ – المجلس الإقتصادى والإجتماعى ، تقرير عن حالة حقوق الإنسان فى العراق ، جنيف : الأمم المتحدة ، ١٩٩٥، ٣٤ ص ، ٣٠ سم .

١٣ – على الصاوى، رؤية طلاب الجامعات المصرية لحقوق الإنسان : موجز لنتائج دراسة إستطلاعية ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٥ ، ٦٢ ص ، ٣٠ سم (سلسلة بحوث سياسية ، ٩٤)

١٤ – لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان فى سوريا ، ضد التعذيب : من أجل الوقف الفورى لكل أشكال التعذيب . من أجل إلتزام سورية بإتفاقية مناهضة التعذيب، لندن : اللجان، ١٩٩٥، ٢٣ ص، ٣٠ سم .

١٥ – خميس الشلبى ، عام على أحداث مجزرة الحرم الإبراهيمى بالخليل ، زاهى جرادات – رام الله : الحق ، ١٩٩٥ – ٦٨ ص ، ٢٢ سم .

١٦ – الإتحاد العالمى المسيحى للطلبة ، الكنيسة وحقوق الإنسان ، الإسكندرية . الإتحاد العالمى ، ١٩٩٥ ، ٣٠ سم .

١٧ – المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان ، ملاحظات إنتقادية على قانون المطبوعات والنشر عام ١٩٩٥ الصادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية ، غزة : المركز ، ١٩٩٥ – ٥٠ ص ، ٢٢ سم – (سلسلة الدراسات ،١)

١٨– المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان ، قراءة نقدية لمشروع قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٩٥ الصادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية ، غزة : المركز ، ١٩٩٥ – ٣٧ ص ، ٢٢ سم (سلسلة الدراسات ٢) .

بالعربية والإنجليزية

١ – منظمة العفو الدولية .التقرير السنوى ١٩٩٥ – لندن : المنظمة ، ١٩٩٥ – ٣٦٩ ص ، ٢٤ سم .

٢ – المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية . تعليق على تقرير الحكومة اليمنية للأمم المتحدة ، عدن – المنظمة ، ١٩٩٥ – ٤٩ ص ب ٣٠ .

بالإنجليـــــزية

1 - Lawyers committee for Human Rights . Critique Review of the U.S Department of states country Report on Human Rights practices . - washington : lowyers, 1995 . - 303 p; 24cm .

2 - Women's International league for peace and freedom . Justice Denied : Human Rights and the International Financial Institutions -
Geneva : women,s international, 1994 . - 185 P; 24 cm.

3 - Smith, J.A. International protection of Human Rights / L.F. Zwaed . - Netherlands : Netherlands Institute of Human Rights, 1995 . - 136 P; 24 cm .

4 - Zaki , Moheb . civil sacity & Development in Egypt, 181 - 1994 . - Cairo : The Ibn Khaldoun center, 1995 . - 300 P; 24 cm .

5 - Sullevan , Denis J.Private Voluntary Organizations in Egypt : Islamic Development, Private Initiative and state control . - Miame : university press of Floricla, 1994 . - 190 P; 24 cm

6 - Micou, Ann Mckinstry . The role of voluntary organization in Emerging Democracy . - Denmark : The Danish center of humann rights, 1993 . - 203 P; 24 cm .

7 - Lawyers committee for Human Rights . Escolating Attacks on human rights protection in Egypt . - New york : lawyers committee, 1995 . - 25 P; 30 cm .

8 - Amnesty International . Bohrain : A human rights crisis . - London : Amnesty , 1995 . - 54 P; 30 cm.

9 - Council of Europe . A Guide to the rol of funeationiny of non governmental human rights organization . - strasbourg : council, 1995 . - 139 P; 24 cm .

بانتظام .. بانتظام .. بانتظام .. بانتظام .. بانتظام .. بانتظام .. بانتظام .. بانتظام .. بانتظام ..

يمكنك مطالعة هذه الدوريات بشكل منتظم فى مكتبة المركز :

بالانجليـــــزية :

1 - Center to Center , U.K, Internationat PEN, Bimonthly .

2 - Council of Europe . Cases Before The European Court of Human Rights . Strasbourg : Council of Europe . Non Periodical .

3 - Human Rights Monitor, Switzerland, International Service Of Human Rights, Quarterly .

4 - Human Rights Newsletter . Cairo : Afro-Asian Solidarity Organization, Bimonthly .

5 - Human Rights Quarterly, U.S.A, Morgan Institute for Human Rights and The Johns Hopkins University Press, Quarterly

6 - Human Rights Tribune, Canada, Human Rights Inernet, Quarterly

7 - IFEX, Canada, International Freedom of Expression Exchange, Clearing House, weekly.

8 - INDEX on Censorship : to magazine for free speech. London : Bimonthly

9 - Middle East Report, U.S.A, The Middle East Research and Information Project (MERIP) , Bimonthly .

10 - Netherland Quarterly of Human Rights, SIM, Netherland, Quarterly .

11 - The Family Planning Manaer, U.S.A, Management Strategies for Improving Family Planning Service Delivery, Quarterly .

12 - The Journal of The IIHR, France, International Institute Of Human Rights, Quarterly .

13 - The Tribune, A Woman and Development Quarterly , U.S.A, International Women's Tribune Center, Quarterly .

14 - Torture, Denmark, International Rehabilitation Council of torture Victims, Quarterly .

15 - Zim Rights News, Zimbabwe, Zim Human Rights Association, Monthly.

16 - Democracy, Strasbourg : International Institute for Democracy, Monthly .

بالفرنســـــية :

17 - La Lettre Du Mois, france, Agir Ensemble Pour les Droits De L'Homme, Monthly .

بالإنجليزية والفرنسية :

18 - African Human Rights Newsletter, The Gambia, African Center For Democracy And Human Rights Studies, Quarterly .

بالإنجليزية والفرنسية :

19 - Des Droits de l'Homme, France, Fidration Internationale des Ligue, Weekly.

بالعربية والإنجليزية والفرنسية :

٢١ – النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية . لندن . منظمة العفو الدولية ، شهرية .

بالعربية والإنجليزية والفرنسية :

٢١ – العالم العربي في البحث العلمي . فرنسا : معهد العالم العربي ، نصف سنوية .

بالعربية

٢٢ – حقوق الإنسان . مصر : المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، غير دورية .

٢٣ – حقوق الإنسان في لبنان . لبنان : الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان ، شهرية .

٢٤ – السياسية الدولية . القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية : الأهرام ، فصلية .

٢٥ – شئون عربية . القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، فصلية .

٢٦ – الطريق . بيروت : الطريق مرة كل شهرين .

٢٧ – الطليعة . القدس ، أسبوعية .

٢٨ – القانون وحقوق الإنسان . مصر : اتحاد المحامين العرب، شهرية .

٢٩ – كراسات استراتيجية . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . الأهرام ، مرة كل شهرين .

٣٠ – المجتمع المدني . مصر : مركز ابن خلدون ، شهرية .

٣١ – مجلة الدراسات الفلسطينية . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، فصلية .

٣٢ – مستقبل العالم الإسلامي . مالطا : مركز دراسات العالم الإسلامي ، فصلية .

٣٣ – المستقبل العربي . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، شهرية.

٣٤ – النداء الجديد . مصر : جمعية النداء الجديد ، شهرية .

٣٥ – نشرة حقوق الإنسان . نشرة إخبارية . مصر : المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، شهرية .

٣٦ – النهج . سوريا : مؤسسة الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي ، فصلية .

SAWASIAH
CIHRS
سواسية
ISSUDE BY CAIRO INSTITUTE FOR HUMAN RIGHTS STUDIES ◆ Jan. 1996 ◆ NO. 7 & 8

كيف تبنى منظمة لحقوق الإنسان ؟!

صدر مؤخراً عن صندوق السلام ومعهد جاكوب بلوستين لترقية حقوق الإنسان كتاب "بناء مؤسسات حقوق الإنسان ، مرشد فى كيفية بناء وترقية واستمرار المنظمات" . يكتسب الكتاب أهميته من أنه لا يعالج قضية تأسيس منظمات حقوق الإنسان على نحو نظرى ، بل إن فلسفته تقوم على استنتاج واستنباط القواعد والطرق والمناهج الرشيدة من واقع الخبرة العملية الممتدة لعشرات المنظمات والمؤسسات العاملة فى مجال حقوق الإنسان.

تناول الكتاب العديد من القضايا التى تشغل بال مجموعات حقوق الإنسان فى مراحل تكوينها الأولى ، ومن بينها التخويل القانونى واللوائح الداخلية ومكونات الإنشاء وتقسيم العمل . كما ناقش القضايا ذات الصلة بدفع عمل المنظمة واستمراريتها كمناخ العمل والمصداقية والعلاقات العامة وقدرات المنظمة فى مجالات الاتصال . والهدف من وراء تناول هذه القضايا المتعلقة بعملية البناء والتأسيس الأولى هو تحجيم ومعالجة احتمالات الشلل المؤسسى الذى قد يصيب المؤسسة فتتوقف عن العمل أو تستمر بطاقات عمل ضئيلة . ويرصد الكتاب مظاهر عديدة للشلل المؤسسى مثل الافتقار لرؤية واضحة تضبط التنظيم الداخلى اليومى ، وعجز الأفراد عن التنسيق فيما بينهم ، وضعف حماس العاملين نتيجة أوتوقراطية المؤسسة أو سرعة الدوران الوظيفى . ويشير إلى أن الاضطلاع بمهام ومسئوليات إضافية فى وقت لم تنجز فيه المؤسسة ما فى أجندتها يؤدى حتماً إلى فوضى مؤسسية .

كما أن غياب لوائح داخلية وقواعد تحكم اختصاصات مجلس الإدارة والموظفين المتطوعين وتواتر العمل المجهد على العاملين والإخفاق من تقويم الأداء على نحو جاد وتأجيل تصحيح المشاكل المزمنة وفقر التنظيم وتضارب السلطات وغياب حدود المسئوليات يعيق حتماً نمو المؤسسة وإنجازها لمهامها .

النشأة الأولى

ويشير الكتاب إلى أن إنشاء مؤسسة لحقوق الإنسان فى بلد ديمقراطى يختلف عن إنشائها فى بلد غير ديمقراطى. ففى الحالة الأولى سوف يتم الإعلان عن المؤسسة ، واستقطاب كل الأفراد والهيئات ذات الصلة كى يشاركوا فى عمل المؤسسة ، بينما فى البلاد القمعية يتم الأمر فى البداية على نحو سرى وبهدوء . ويؤكد الكتاب على الأهمية الشديدة للتأسيس وضرورة الإعداد له بعناية ، فهو الذى سيعطى الإنطباع الأول حول جدية المنظمة .

ويوضح الكتاب فى قضية تحديد مجالات عمل المؤسسة وأهدافها أن هناك استراتيجيتين :

الأولى : أن تعالج المؤسسة قضية واحدة أساسية ، **الثانية** ، أن تعالج موضوع حقوق الإنسان بشكل عام . ويشير إلى أنه من شأن تحديد مجالات العمل أن يوفر إجابات على أسئلة حول ماهية العمل الذى ستؤديه المؤسسة ؟ ما هى أهدافها ؟ من هم أعضاؤها ؟ وما هو عملهم ؟ . ويوضح الكتاب أن تحديد الأهداف والوسائل يجب أن يتسق مع المعطيات والموارد البشرية والمادية المتاحة . كما يستعرض كتابة اللوائح التنظيمية الداخلية وإنشاء أجهزة المؤسسة وتحديد المهام والعلاقات داخلها ، والعضوية وشروطها .

يوضح الكتاب أن هناك ثلاثة عناصر تعد ضرورية لسلامة عمل مؤسسات حقوق الإنسان وهى الديمقراطية الداخلية والمساءلة عن الأعمال ، والقيادة الفاعلة والعمل الجماعى .

فيما يتعلق بالعنصر الأول ، يلاحظ أن إدارة منظمات حقوق الإنسان تتم بأسلوبين، الأول، كل على هواه "Hands-off" ، والثانى الإدارة الأتوقراطية ويقع التوجه الديمقراطى فى مكان ما بين هذين النقيضين .

وحول العنصر الثانى ، يرصد الكتاب أهم سمات القيادة الرشيدة فى الإلمام الكافى بمجالات العمل ، والقدرة على تنظيم العمل ، الحساسية تجاه الأمور التى تشغل بال العاملين ، والمرونة والدبلوماسية وضبط النفس .

إطالة عمر منظمات حقوق الإنسان

وفيما يتعلق بالعمل الجماعى ، يلاحظ الكتاب أنه فى ظل وجود ديمقراطية داخلية ومحاسبة وقيادة مقتدرة ، فإن روح العمل الجماعى تعم المنظمة تلقائياً ، وأن هذه الروح تسود مع التعاضد وليس مع المنافسة ، فالتنافس بلا ضوابط ربما يعيق انسياب المعلومات ويفقد الأفراد الشعور بأنهم يستطيعون الاعتماد على بعضهم البعض .

ويعالج الكتاب مسألة مصداقية المؤسسة فيوضح أنها تعتمد على دقة وصحة المعلومات ، الاستقلال والحياد والموضوعية ، المحاسبة ، الالتزام ، الشفافية ، والواقعية . كما يشير إلى أن العلاقات العامة والإعلام تشكل عاملاً هاماً فى نجاح أى مؤسسة .

ويتطرق الكتاب لمشكلات تطوير مصادر التمويل سواء على المستوى المحلى أو الدولى ، ونشير إلى بعض سلبيات التمويل الخارجى ، ومنها عدم الانتظام . حيث تتغير أولويات جهات التمويل من وقت لآخر ومن ثم لا تلزم نفسها بتمويل مؤسسة ما لفترة طويلة . كما أن هناك مخاوف من تأثير جهات التمويل على أعمال المنظمة ، فالكثير من المنظمات الأهلية فى العالم الثالث رصدت رغبة الممولين فى التأثير على أولوياتهم . كما يعالج الكتاب التمويل الحكومى وعيوبه وحسناته .

وينتهى الكتاب بجزء خاص بالتقويم ، مشيراً إلى وجود آليتين أساسيتين للتقويم هما : التقويم المستمر ، والتقويم الإنجازى .

الأول يقسم عمل المنظمة وأدائها على مدار العام وهو يعتمد على عقد اجتماعات دورية للموظفين ، كتابة تقارير دورية حول سير العمل ، نظام ملفات الحالة وإجراء مقابلات مع العاملين . أما التقويم الإنجازى فيتم مرة أو مرتين كل عام أو عامين ، ويقوم على تحليل البيانات لمعرفة حجم الإنجاز كماً وكيفاً فى مشروع ما ، الدراسة بهدف المتابعة حيث يتم عقد مقابلات مع الأشخاص الذين استفادوا من خدمات المنظمة لقياس فاعليتها ، وإصدار تقرير نهائى يحصى نجاحات المنظمة أو المؤسسة .

سواسية .. نشرة يصدرها مركز القاهرة لحقوق الإنسان (CIHRS) .. تنفيذ : مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ، ت : ٣٤٤٨٣٦٨